

**مراجعة التنوع البيولوجي:
دليل إرشادي للأجهزة العليا للرقابة**

يونيو 2007

**مجموعه عمل الانتوساى
لمراجعة البيئة**

(ترجمة الجهاز المركزي للمحاسبات – جمهورية مصر العربية)

المقدمة:

في عام 2005 و طبقاً لنقييم النظام الذي يدرس العلاقة بين الكائنات و بيئتها أصدر أكثر من 1300 عالم على مستوى العالم - تحذيراً جاداً بأن مقدرة النظام البيئي لكوكب الأرض لمسانده أجيال المستقبل ليس أمراً مسلماً به 0 أن فقدان التنوع البيولوجي الناتج عن تدمير المواطن ، والتلوث ، والأصناف الدخيلة و الصيد الجائر و استنزاف الموارد الطبيعية - والذي أصبح - يحدث بنسب غير مسبوقة في التاريخ البشري - على المستوى العالمي و الإقليمي و المحلي 0 و نحن بهذا نتلقى أساسيات الصحة و الرفاهية الاقتصادية . ان الحكومات لديها دوراً رئيسياً في أبطال هذه النزعات و في حماية تراثنا الطبيعي ، وبالطبع مراجعوا البيئة أيضاً.

في السنوات الأخيرة ، أصبح التنوع البيولوجي من أكثر موضوعات المراجعة التي تتناولها الأجهزة العليا للرقابة وقد أعربت العديد من الأجهزة العليا للرقابة عن نواياها لتنفيذ عمليات المراجعة المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المستقبل و لهذا السبب وضعت مجموعة عمل الانتساوي لمراجعة البيئة (WGEA) ، التنوع البيولوجي كموضوع رئيسي لخطه العمل 2005 – 2007

وتعد الورقة المعدة بعنوان: مراجعة التنوع البيولوجي دليلاً إرشادياً للأجهزة العليا للرقابة داعماً لهذا

الموضوع الرئيسي 0

فهي مرجع ضروري للقائمين بأعمال المراجعة و هو يصف ما يأتي :

- معنى التنوع البيولوجي ، أسباب أهميته ، التهديدات التي يتعرض لها ، والإجراءات المتخذة من قبل

الحكومات 0

- خطه مقترن له اختيار و تصميم أعمال مراجعته التنوع البيولوجي 0

- دليل عملي و معلومات و دراسة حالات تتعلق بمراجعته التنوع البيولوجي.

- اشتراك في إعداد هذه الورقة كل من محكمه المراجعة بالبرازيل ومكتب المراجع العام بكندا 0

و في هذا الصدد أتوجه بالشكر للسيد / الين فرييرا سوزا و السيده / كارول ماتيو للمجهود المبذول في إعداد هذه الورقة ، وكذلك كل من السادة سbastia و اندالدو ، برازيرز كاسترو ، ايسمار باربو ساكروز ، و جون

رييد لحسن تعاونهم و أشرافهم 0

كما أتوجه بالشكر للعديد من المؤسسات الأخرى و الأفراد الذين ساهموا في إعداد هذه الورقة 0 (انظر

المقدمة) 0

و تعد ورقة مراجعة التنوع البيولوجي : دليلاً إرشادياً للأجهزة العليا للرقابة واحدة من أربع أوراق إرشادية مقدمة من مجموعة عمل مجموعة عمل الانتساوي لمراجعة البيئة في خطة العمل 2005 – 2007 و فيما يلي بيان بأوراق العمل الثلاث الأخرى :-

- تطورات المراجعة البيئية و اتجاهاتها

- القمة العالمية للتنمية المستدامة : دليل مراجعة للأجهزة العليا للرقابة ٠

- التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة : نماذج و أمثلة حول المراجعة التعاونية .

و لابد من تشجيع القراء على الاستعانة بهذه الأوراق و كذلك الملحق الثاني من هذه الورقة للحصول على المزيد من المعلومات حول خدمات و منتجات مجموعة عمل مراجعة البيئة التابعة للانتساوي ٠

شيلا فريزر

رئيس مجموعة عمل

الانتساوي لمراجعة البيئة

شكر و تقدير

يتوجه مؤلفو هذه الورقة بالشكر لجميع الأجهزة العليا للرقابة التي ساهمت في استيفاء الاستبيان الخاص بمراجعة التنوع البيولوجي وكذلك مجموعة عمل الانتساوي لمراجعة البيئة ، و أعضاء اللجنة المحفزة لمراجعة البيئة للانتسوسي الذين أبدوا تعقيبات في المراحل المختلفة لإعداد هذه الورقة ، فبدونهم لم تكن هذه الورقة لتظهر إلى النور ٠

إن كتابه و إعداد هذه الورقة كان و ليد مجهد تعاوني بين أجهزتنا العليا للرقابة لذا نود أن نتوجه بكل الشكر و التقدير للزملاء الذين ساهموا في إعداد هذه الورقة ، ونخص بالذكر السيد / هنريك لويس دوكارفالو ، و السيد / ماروفيريرا دوسكرامنتو ، و السيدة ماريا ميجل رودريجز نرس ، و السيدة / اوديت بايتا كافالكانى ، و السيدة / جوليانا كادوسو سوارس و السيدة / فابيو هنريك جرانزيما ايباروس و السيدة / مارسيما داسوزا ، ليت ماجاليس و السيد / كلوديو ساريان التونيان من محكمة المراجعة بالبرازيل ، و السيدة / فيفيان لو ان شارون و السيدة / نيكو بوراوماند ماكلفر كوى من مكتب المراجع العام بكندا ٠

ARCHIVED

قائمه المحتويات

الصفحة	الموضوع
6	- ملخص تنفيذى
9	- مقدمه
10	الإدراك الدولي للتنوع البيولوجي.
12	أهمية حماية التنوع البيولوجي.
13	مراجعة التنوع البيولوجي.
13	محتوى و هيكل المستند .
15	الفصل الأول : خلفيه عن التنوع البيولوجي 0
15	- ما هو نطاق التنوع البيولوجي وما هي الاهتمامات الرئيسية؟
20	- ما هي التهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي ؟
28	- ما هي بعض طرق حماية التنوع البيولوجي و الحفاظ عليه ؟
31	الفصل الثاني : اختيار و تصميم عمليات مراجعة التنوع البيولوجي 0
32	الخطوة الأولى : تحديد التنوع البيولوجي للدولة و المخاطر التي تهدده 0
32	الخطوة الثانية : فهم ردود أفعال الحكومة تجاه تلك التهديدات و الأطراف الرئيسية المعنية0
33	الخطوة الثالثة: اختيار موضوعات و أولويات المراجعة 0
34	الخطوة الرابعة : تحديد مناهج المراجعة : أهداف المراجعة وأساليب الفحص والمواضيع القابلة للبحث.
49	الفصل الثالث : مراجعة التنوع البيولوجي
50	الصورة البارزة : إستراتيجية قومية للتنوع البيولوجي.
57	المناطق المحمية
67	الأنواع المعرضة للخطر.

78	- الأنواع الدخيلة.
86	- مواطن المياه العذبة ومواردها.
93	- الأراضي الرطبة.
101	- المواطن البحرية ومواردها.
108	- الموارد الجينية.
118	- موارد الغابات.
125	- تدفق التنوع البيولوجي نحو قطاعات الاقتصاد وخطط التنمية
130	ملحق رقم 1 : موارد مجموعة عمل الانتساوي لمراجعة البيئة ٠
134	ملحق رقم 2 : الاتفاقيات الإقليمية للتنوع البيولوجي.
137	ملحق رقم 3 : قائمه مختارة من موضوعات مراجعة التنوع البيولوجي من قبل الأجهزة العليا للرقابة.
145	ملحق رقم 4 : اتفاقيه التنوع البيولوجي : موضوعات مختارة ٠
151	ملحق رقم 5 : مسرد.
153	ملحق رقم 6 : الكلمات المركبة والاختصارات .
155	ملحق رقم 7 : مسرد المصطلحات .

ملخص تنفیذی

يعد التنوع البيولوجي محور اهتمام المجتمع الدولي – نظراً للتسرع نسبه الفاقد أنواع مختلفة من الحيوانات و النباتات و الكائنات الدقيقة و حيث أن الحياة فوق الأرض تعتمد على الطبيعة يحتاج الإنسان إلى تنوع الطبيعة للحصول على الاحتياجات الأساسية ، مثل الطعام و موارد المياه كما تعد الطبيعة أيضاً مصدراً للفرص الاقتصادية 0 إن حماية التنوع البيولوجي هي محور اهتمام كل فرد لأن فقدانه يؤدي إلى :

- انقراض الأنواع .
 - فقدان التنوع الجيني.
 - الانتشار العالمي للحيوانات و النباتات الشائعة .
 - تغيرات ضخمه فى النظم البيئية – و التي تعتبر ضرورية للإنسان (على سبيل المثال : المنتجات الطبية و الطعام ، الغابات و عملية تنقيه الماء و الهواء) و وفقا لاتفاقية الدولية الخاصة بالتنوع البيولوجي (1992) يمكن تعريف التنوع البيئي (أو التنوع البيولوجي) بالاتي :
 - التنوع فيما بين الكائنات الحية من جميع المصادر سواء كانت بريه أو بحريه أو النظم البيئية المائية الاخرى
 - المشاكل التي تتعلق بالبيئة ، وهذا يشمل التنوع بين الأصناف و النظم البيئية 0

ولقد صرحت الحكومات تشرعيات وسياسات وبرامج للتعامل مع قضايا التنوع البيولوجي، يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تؤدي دورا هاما في حماية التنوع البيولوجي عن طريق المراجعة على الأجهزة الحكومية ولا تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى تفويض خاص للرقابة على مراجعه التنوع البيئي البيولوجي.

وقد أجرت الأجهزة العليا للرقابة على مستوى العالم - نحو 180 مراجعه بيئيه خاصة بالنظم البيئية و التنويع البيولوجي ، وعدد 247 عمل مراجعه بيئيه خاصة بالطبيعة و التجديد وذلك خلال الفترة من 1993 حتى

0 2003

تشير اتفاقيه التنوع البيولوجي إلى خمس تهديدات كبرى نحو التنوع البيولوجي :-

- تغيير الموطن : الخسارة و التفتت.
 - الأصناف الدخيلة (الغزو البيولوجي).
 - الاستغلال الجائر.
 - التلوث و أثرة على العناصر الغذائية.
 - التغيير المناخي و الاحتباس الحراري.

كما تتضمن بعض التهديدات الأخرى : التكثيف البيولوجي ، الطرق الزراعية ، التصحر (اتساع الصحراء)

و القرصنة البيولوجية ٥

وتعد الأنشطة البشرية هي السبب الرئيسي في فقدان التنوع البيولوجي ، كما ورد في تقييم النظام البيئي في الألفية المنصور في 2005 "يلقى النشاط البشري بأعباء شديدة على الوظائف الطبيعية للكوكب الأرض وان قدرة النظام البيئي للكوكب لدعم ومسانده الأجيال القادمة لم تعد شيئاً مسلماً به" ٠ يؤدى تفتقن مواطن التجمع الناتج عن التحضر والزراعة والاستغلال الجائر للموارد إلى استنفاد الأصناف ، و تقوم الحكومة بتنظيم هذه الأنشطة ولذلك يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تقوم بدور رئيسي في الرقابة على الأعمال الحكومية ٠

هناك طرق عديدة لحماية التنوع البيولوجي من هذه التهديدات، فيمكن إنشاء مناطق محمية ، مثل المتنزهات والمحميات الوطنية ، كما يمكن الحفاظ على مكونات التنوع البيولوجي خارج مواطنها الطبيعية (على سبيل المثال : يمكن استخدام حدائق الحيوانات والأصناف المرتبطة بها و حدائق النباتات ، و بنوك الجينات للحفاظ على الأنواع وحماية الأصناف من الانقراض ويمكن الحفاظ على الأصناف المتميزة والأنواع النادرة في مناطق محددة للتنوع البيولوجي و هي مناطق يتم العناية الشديدة فيها بتلك الأنواع ٠ إن التنوع البيولوجي موضوع واسع ومتعدد ٠ وبالتالي فإن اختيار أعمال مراجعة التنوع البيولوجي يمكن ان يكون مثيراً للتحدي بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة وب مجرد اختيار الموضوع ، من الصعوبة معرفة من أين نبدأ ، بسبب وجود العديد من الخيارات فيما يتعلق بـ :

- النطاق (على سبيل المثال : الجينات ، الأصناف ، النظم البيئية).
- التهديدات (على سبيل المثال : فقدان الموطن ، التلوث ، و العمران) .
- استجابات الحكومة (على سبيل المثال : الاتفاقيات الدولية ، و المتنزهات الوطنية و تقييمات التأثير البيئي) .

وقد تم وضع هذه الإرشادات من أجل :

- مساعدة المراجعين على مراجعة التنوع البيولوجي.
- تثقيف المراجعين بشأن طبيعة التنوع البيولوجي وسبب مراجعته.
- وصف الدور الرئيسي الذي يمكن ان تؤديه الأجهزة العليا للرقابة – بمراجعة أفعال الحكومة و تذكيرها بالتزامتها ٠

- عرض دراسات حاله للأجهزة العليا للرقابة لمساعدتها على تعلم كيف تناول الآخرون موضوع المراجعة التي تتضمن مبالغ كبيرة من الأموال العامة ٠
- في الفصل الأول : يتم التعريف بموضوع التنوع البيولوجي و إعطاء المراجعين معلومات مفيدة بشأن سبب وجوب مراجعة التنوع البيولوجي و كيف تتم هذه المراجعة ٠

في الفصل الثاني : يتم استعراض أفضل طريقة لاختيار و بدء أعمال مراجعة التنوع البيولوجي ووصف الخطوات الأربع الأساسية التالي وصفها باستفاضة :-

- **الخطوة الأولى :** تحديد التنوع البيئي البيولوجي للدولة و التهديدات التي يتعرض لها 0

- **الخطوة الثانية :** إدراك استجابات الحكومة لهذه التهديدات و تحديد الأطراف المعنية 0

- **الخطوة الثالثة :** اختيار موضوعات وأولويات المراجعة.

- **الخطوة الرابعة :** البت في مناهج المراجعة : و أهداف المراجعة و مجالات البحث .

وأخيرا ، في الفصل الثالث : سيجد المراجعون معلومات عن عشرة موضوعات مختلفة لمراجعة التنوع البيولوجي و التي تم تنفيذها في دول مختلفة في جميع أنحاء العالم 0 وسيجد المراجعون بالنسبة لكل موضوع ما ياتى :

- مصادر معايير المراجعة المحتملة من الاتفاقيات الدولية و التشريعات والسياسات و البرامج.

- القضايا التي يحتمل بحثها .

- دراسات حالة.

وتظهر أعمال المراجعة هذه ان كل جهاز من الأجهزة العليا للرقابة المالية يمكن أن يؤدى دورا رئيسيا في مراجعة التزام الحكومة بحماية التنوع البيولوجي .

والحصول على أمثله أخرى عن أعمال مراجعة التنوع البيولوجي: تصفح موقع مراجعة البيئة على شبكة الانترنت بالعنوان الالكتروني :

(<http://www.environmental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewAuditsissues1>)

مقدمة

طبقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي ، يتم تعريف التنوع البيولوجي أو التنوع الاحيائى باعتباره التباين بين الكائنات الحية من جميع المصادر سواء الأرضية أو البحرية أو غيرها من النظم البيئية المائية و غير ذلك من المجمعات البيئية التي تكون جزءاً منها : وهذا يتضمن التنوع داخل الأنواع و فيما بين الأنواع و تنوع النظم البيئية نفسها (0)

ويعتبر التنوع البيولوجي مجالاً للاهتمام المتزايد و لم يعد ببساطة موضوع يخص علماء الإحياء ، كما يتزايد تدخل وسائل الإعلام في لفت انتباه الجمهور للموضوع (0)

<ul style="list-style-type: none">• هل تعلم- فقدان الأصناف- 15589 صنف مهدده بالانقراض.- 784 صنف انقرضت في الحياة البرية منذ سنة 1500 ميلادية- الأصناف المعرضة للإختار- 388 صنف تم قيادها على قاعدة بيانات الأصناف المعرضة للإختار (0)- الغابات- اختفاء الغابات في 25 دولة.- تم خسارة أكثر من 90 % من الغابات في 29 دولة أخرى (0)- صافي خسارة غطاء الغابات (القضاء على الغابات ناقص اعاده الغابات) من سنة 2000 الى 2005 ، في حدود 73 مليون فدان سنوياً وهي مساحة تساوي حوالى سيراليون أو بنما (0)- 350 مليون نسمة في العالم ،	<p>ويحدث فقدان التنوع البيولوجي بمعدلات غير مسبوقة في التاريخ الإنساني و يتشارع فقدان التنوع البيولوجي (عدد الأحياء من أصناف الحيوانات و النباتات و الكائنات الدقيقة) وهذه الخسارة تؤثر بطريقه مباشرة في هيكل النظم البيئية ، و عالمنا الطبيعي ، و حياتنا (0) واحد تحديات الحفاظ على التنوع البيولوجي هي زيادة الطلب على الموارد البيولوجية بسبب زيادة السكان و زيادة الاستهلاك (0) ويجب ان يدرك البشر في جميع أنحاء العالم أهميه النظم البيئية و مزايا التنوع البيولوجي (0) في سنة 2004 و في الاجتماع التاسع لمجموعه عمل مراجعه البيئة في البرازيل ، وافق الأعضاء على إقرار التنوع البيولوجي باعتباره الموضوع المحوري لمجموعه عمل مراجعه البيئة في خطه العمل 2005 – 2007 (0) و أدرکوا ان العديد من الأجهزة العليا للرقابة تجد للتنوع البيولوجي مفهوماً واسعاً يمكن ان يمثل تحد يا</p>
--	--

<p>معظمهم فقراء ، يعتمدون على غابات محلية للإعاشة و الحياة 0</p>	<p>المراجعة حسب مصطلحات المراجعة التقليدية 0 وقد تم تطوير هذه الإرشادات لمساعد الأجهزة العليا للرقابة على مراجعه التنوع البيولوجي وتحقيق الآتي: - استخدامها لتنفيذ المراجعين بشأن طبيعة التنوع البيولوجي وسبب مراجعته 0 - وصف الدور الرئيسي الذي يمكن ان تؤديه الأجهزة العليا في مراجعه أعمال حكوماتها وتذكيرها بالالتزاماتها 0 - إدراج دراسات حاله تساعد الأجهزة العليا للرقابة على تعلم كيف تناول الآخرون موضوع هذه المراجعة التي تتضمن مبالغ كبيرة من الأموال العامة .</p>
--	---

الإدراك الدولي للتنوع البيولوجي

لقد ظهر الإدراك الدولي لأهمية حماية الطبيعة منذ الخمسينات من القرن العشرين ، وفي سنة 1972 ، في ستوكهولم اجتمع زعماء العالم للمرة الأولى لمناقشته قضايا البيئة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية 0 وقد ركز هذا المؤتمر على قضايا البيئة و الخطوات التي يمكن ان يتتخذها البشر لوقف تدهور البيئة ومنذ ذلك الوقت تم تطوير اتفاقيات دولية متعددة لحماية البيئة ، بعضها يعالج قضايا مقصورة على التنوع البيولوجي 0 والاتفاقية العالمية الأولى ، اتفاقية التنوع البيولوجي التي تتناول خصائص الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي ، تم إبرامها في سنة 1992 في قمة الأرض بمدينة ريو دي جانيرو ، و أكد المؤتمر الذي ضم أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي بان هذا التنوع يظل أساس الحياة للتنمية المستدامة 0 وفي سنة 2002 تم إقرار خطة استراتيجية و وضع التزام اسمه "هدف التنوع البيولوجي 2010" لإبطاء تدهور التنوع البيولوجي على مستوى العالم و على المستوى الإقليمي و الوطني بحلول سنة 2010 0 احدى العناصر الرئيسية لهذه الاتفاقية هي زيادة الوعي بالتنوع البيولوجي في التيار الرئيسي للقطاعات الاقتصادية و التخطيط التنموي 0

هناك اتفاقيات دولية هامة أخرى تعالج قضايا محددة للتنوع البيولوجي ، مثل الأرضي الرطبة و تجارة الأصناف المهددة ، الفصل الثالث من هذه الورقة يصف تلك الاتفاقيات والالتزامات المتعلقة بها

<p>هل تعرف ؟</p> <p>المحيطات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مصايد العالم على الطريق الانهيار بحلول سنة 2050. - 29% من الأصناف البحرية و الأسماك قد انخفضت لأقل من 10% من حجمها الأصلي 0 الأرضي الرطبة / الأشجار الاستوائية - الشعاب المرجانية - تم فقدان حوالي 50% من الأرضي الرطبة و التي كانت موجودة سنة 1900. - تم فقدان حوالي 35% من الأشجار الاستوائية منذ سنة 1985 و ربما تكون مزارع الجمبرى مسؤولة عن الخسارة بنسبة 38% على مستوى العالم. - تم تدمير 20% من الشعاب المرجانية المعروفة و تدهورت بنسبة 20% أخرى . <p>الزراعة</p> <ul style="list-style-type: none"> - تم تحويل مزيد من الأرضى لزراعة المحاصيل فى الثلاثين سنة منذ 1950 أكثر منه فى فترة مائة و خمسين سنة منذ 1700 إلى 1850 وربع سطح الأرض محتل الان بنظم زراعيه 0 	<p>لقد انطلق تقييم النظام البيئي للألفية فى سن 2005 لتقييم العلاقة بين رفاهية الإنسان و النظام البيئي ، هذا التقييم يضم تقارير عديدة و هو عبارة عن تحليل شامل للبيانات الموجودة عن حالة النظم البيئية و التنوع البيولوجي 0 وقد ساهم أكثر من 1300 خبيرا من 95 دولة فى هذا التقرير الذى سلط الضوء على الخدمات الرئيسية و السلع الأساسية التي تتبعها النظم البيئية 0 وقد توصل هذا التقرير الى استنتاجات خطيرة لمعالجه المشاكل.</p> <p>وقد ضم هذا التقييم تحذيرا صارما فالنشاط الانسانى يتسبب في الإجهاد المتزايد للوظائف الطبيعية للأرض و يؤثر في قدرة النظم البيئية للكوكب على توفير احتياجات الأجيال القادمة بحيث لم يعد من الممكن ان تكون هذه الأمور من المسلمات كما أصبح توفير الغذاء و المياه الصالحة للشرب و الطاقة و المواد للسكن المتزايدين بمثابة تكاليف كبيرة بالنسبة للنظم المعقدة من النباتات و الحيوانات و العمليات البيولوجية التي تجعل كوكب الأرض نفسه صالح للحياة فحوالى ثلثى الخدمات التي تقدمها الطبيعة للإنسان تتدحر في جميع أنحاء العالم 0 و في الواقع فإن العوائد التي نجنيها من هندسة الكوكب قد تم انجازها باستهلاك الأصول الطبيعية . في الواقع إن تدهور النظم البيئية هو عائق جوهري أمام انجاز أهداف التنمية للألفية التي وافق عليها المجتمع الدولي في سبتمبر 2000</p> <p>وقد وضع الحكومات تشريعات و سياسات و برامج لمعالجه قضايا التنوع البيولوجي 0 و الأدوات الرئيسية</p>
---	---

<p>التصرّف</p> <p>- تدهور ما بين 10 - 20 % من الأراضي الجافة .</p>		<p>التي تستخدماها الحكومات يتم استعراضها في الفصلين الأول و الثاني 0</p>
--	--	--

أهمية حماية التنوع البيولوجي

تعتمد الحياة على الأرض على الطبيعة و يحتاج البشر لتنوع الطبيعة من أجل خدمات هامة مثل : الموارد المائية و الغذاء 0 كما أن الطبيعة مصدر لفرص الاقتصادية و تعتبر حماية التنوع البيولوجي من مصلحة الجميع 0 وتحصل المجتمعات الإنسانية على العديد من السلع الأساسية من النظم البيئية التي تتضمن الأغذية البحرية و الحيوانية و أعلاف الحيوانات و الفحم و الخشب و المنتجات الدوائية 0 وتتضمن النظم البيئية ما ياتى :

- توفير الأدوية 0
- تنقية الهواء والماء 0
- تخفيف أثار الجفاف أو الفيضانات.
- الحفاظ على التربة و تجديد خصوبتها.
- مكافحة التلوث و التخلص من النفايات .
- تخصيب المحاصيل و الخضروات الطبيعية .
- نشر البذور.
- دورة حياة و حركة العناصر الغذائية .
- مكافحة الآفات الزراعية المحتملة على أوسع نطاق.
- حماية الشواطئ البحرية من التآكل بسبب الأمواج.
- الاستقرار الجزئي للمناخ.
- تحقيق اعتدال المناخ و التخلص من التأثيرات المتطرفة للمناخ .
- توفير النواحي الجمالية .

وحتى وقت قريب ، لم يدرك البشر أن النظم البيئية أساسية لتدعم الحياة ، على سبيل المثال ، أوضحت إزالة الغابات ما هو الدور الحيوي الذي تقوم به الغابات في دورة حياة المياه، ويساهم التنوع البيولوجي استقرار النظم البيئية حيث ان القضاء على احد الأصناف يمكن أن يؤثر في النظام البيئي و السلسة الغذائية بأكملها 0

وقد حدد تقييم النظام البيئي للألفية عدد 24 من خدمات النظام البيئي كما أوضح التقرير ان عدد 15 منها في حاله تدهور ، وهذا يتضمن توفير المياه الصالحة للشرب ، و المصايد البحرية ، و عدد و نوعيه الأماكن ذات القيمة الروحية و الدينية ، و القدرة المناخية على ترشيح الملوثات ، و تنظيم الأخطار الطبيعية ، و التخصيب و قدرة النظم الزراعية في مكافحة الآفات 0

و العديد من النظم البيئية لا يعترف بها على نطاق واسع و لا يتم اعطاؤها قيمه ملائمه من الناحية الاقتصادية 0 و في سنه 1997 ، تم تقدير القيمة الاقتصادية المشتركة لخدمات النظام البيئي بين 16 و 54 تريليون دولار أمريكي سنويًا 0 وهذه الخدمات يمكن أن تكون باهظة التكاليف أو يستحيل إحلالها 0 وحديثا ، أظهرت الكوارث الطبيعية أن حياء البشر كان من الممكن الحفاظ عليها و تخفيض الأضرار اذا ما تم إدارة النظم البيئية بشكل أفضل ، على سبيل المثال ، فان الأقاليم التي تقع خارج نطاق تسونامي آسيا سنه 2004 ، حيث تم الحفاظ على الغابات الاستوائية ، كانت اقل تأثيرا من تلك التي تمت إزالتها لصالح مزارع الجمبرى أو المنتجعات السياحية، و بالمثل فان تحويل نهر المسيسيبي من خلال شبكه ترع و قنوات قد غير نمط ترسيبه و أدى لتأكل الأرضي الرطبة و بانقضاضه هذه الحماية الطبيعية تسببت بـإعصار كاترينا في ضرر بالغ لشاطئ لويسيانا سنه 2005 0

مراجعه التنوع البيولوجي :

قامت الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم بما لا يقل عن عدد 180 من أعمال مراجعه النظم البيئية و التنوع البيولوجي و عدد 247 لمراجعيه الطبيعة و بين سنه 1993 و 2003. ان اى مراجعيه تمس النظم البيئية أو مساقط المياه و الغابات ، و الممارسات الزراعية ، و البيئات البحرية وغيرها من هذه الموضوعات ، يمكن اعتبارها مراجعيه للتنوع البيولوجي 0 دراسات الحاله في الفصل الثالث توضح مجموعه متعددة من أعمال مراجعه التنوع البيولوجي 0

محتوى و هيكل الورقة :

هذه الورقة الإرشادية للأجهزة العليا للرقابة تنقسم إلى 3 فصول 0 يقدم الفصل الأول خلفيه عن التنوع البيولوجي و يفيد بصفه خاصة القراء الجدد بالنسبة للموضوع و يبدأ بتعريف مجال التنوع البيولوجي 0 كما يصف الاهتمامات الرئيسية المرتبطة بالتنوع البيولوجي ، و التهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي وأسبابها 0 وأخيرا يصف سبب أهميه حماية التنوع البيولوجي و كيف يمكن القيام بها 0

و يصف الفصل الثاني منهجا لاختيار و تصميم أعمال مراجعه التنوع البيولوجي 0

و الخطوات الأربع الموضحة في هذا الفصل ستساعد المراجعين على تحديد أولوية موضوع التنوع البيولوجي بالنسبة للمراجعة في دولتهم 0

وأخيرا ، يتضمن الفصل الثالث دراسات حاله قامت بها الأجهزة العليا للرقابة فى جميع أنحاء العالم ٠ وينقسم إلى عشره أقسام بشأن موضوعات التنوع البيولوجي الأكثر شيوعا التى تراجعها الأجهزة العليا للرقابة ٠ ويحتوى كل قسم على خفيفه للمعلومات الأساسية بشأن القضية ووصف لاتفاقيات الدولية ومناهج المراجعة المحتملة ، والتى يتم تدعيمها بدراسات حاله عملية من حول العالم.

ARCHIVED

الفصل الأول: خلفيه عن التنوع البيولوجي

إن حماية الطبيعة تعنى حماية البيئة و التنوع البيولوجي و البيئة عبارة عن نظام مترابط يقوم على الاعتماد المتبادل و اي شى يكون له تأثير على جزء من البيئة يمكن أن يؤثر فى النظام البيئي و تنوعه البيولوجي ككل.

ما هو نطاق التنوع البيولوجي و ما هي الاهتمامات الرئيسية ؟

يعتبر تسارع فقدان التنوع البيولوجي أحد الاهتمامات الرئيسية لأسباب عديدة : فالخسائر يمكن ان تؤدى في نهاية المطاف إلى انقراض الأنواع و تقليل التنوع في الخصائص الوراثية" الجينات " و الانتشار العالمي لما هو شائع من نباتات و حيوانات مما يمكن ان يؤدي إلى تغييرات كبرى في طريقه عمل النظم البيئية.

و يعتبر التنوع البيولوجي موضوعاً معقداً و له العديد من الملامح ، و يمكن وصفه بطرق عديدة ٠
الصفات الوراثية

تشير الصفات الوراثية إلى الكروموسومات و الجينات و الحمض النووي (DNA) (التي تحدد الصفات الفريدة لكل فرد و نوع) و يعتبر اللون والحجم و المقاومة للأمراض كلها مظاهر للتنوع الوراثي و يعتبر تنوع الصفات الوراثية هاماً لحفظ على اللياقة و موائمه الأنواع مع التغير البيئي ٠
و بالتالي فإن فقدان التنوع البيولوجي يمكن أن يؤدي إلى انقراض الأنواع ، على سبيل المثال يتم زراعة فقط نوعين من الأرز بالرغم من وجود 120000 صنف مختلف جينياً ٠ ومن المهم الحفاظ على تلك الأنواع المنقرضة لأن الحفاظ على الأنواع يمكن أن يزيد الإنتاجية بتقليل الفاقد الراجع لأسباب الآفات الزراعية و الأوبئة .

الاهتمامات بشأن فقدان التنوع الجيني:

إن انخفاض عدد السكان و تدهور المجتمع الجيني يترك بقية الأنواع أكثر عرضه للأمراض ، على سبيل المثال بعض الفهود الأفريقية تكون عرضه للأخطار بسبب انخفاض أعدادها و انخفاض احتمال تناسلها ٠ و في الوقت الحالي ، يعتبر ثلث عدد 6500 صنفاً من الحيوانات المنزلية مهدداً بالانقراض بسبب ممارسات الزراعة الحديثة و قد فقدت موارد جينية بسبب قيام الفلاحين بزراعه عدد صغير من المحاصيل و تربيه عدد صغير من أنواع الحيوانات بدلاً من أحداث الموائمة المحلية ٠ إن فشل نوع يمكن أن يكون له عواقب مباشرة على الأمان الغذائي ٠

الأنواع :

الأنواع هي كائنات قادرة على التغذية و التكاثر 0 ويتم تجميعها في ممالك الكائنات الحية ، وقد حدد العلماء حوالي 75 ر 1 مليون من الأنواع في العالم 0 ويرى العلماء أن حوالي 100 مليون نوع ربما لازالت غير معروفة ، و العديد منها يحتمل أن يأتي و يذهب بدون تصنيفه 0

الشكل رقم 1 : الممالك والأنواع

المملكة	الأنواع المعروفة
البكتيريا	4000
الكائنات وحيد الخلية	80000
الحيوانات	1320000
الفطريات	72000
النباتات	270000
الإجمالي	1746000

الاهتمامات بشان انقراض الأنواع : رغم ان الانقراض مثل انقراض الديناصورات هي عملية طبيعية ، أدت الأنشطة البشرية إلى الإسراع الجذرى بال معدل الحالى للتدحر العالى وقد وضعت بعض التقديرات هذا المعدل بما يوازي 1000 ضعف المعدل资料 الطبيعى 0 وتعتبر الأنشطة البشرية على مدار آخر 50 سنه مسئولة عن سادس اكبر حدث انقراض فى تاريخ الأرض و أكبرها منذ اختفاء الديناصورات منذ 65 مليون سنه 0 هذه الأنشطة تتضمن الصيد الجائر ، و تدمير المواطن الطبيعية ، و استنزاف الموارد ، و يثير الانقراض اهتمامات كبيرة حيث لا يمكن الرجوع فيه و تدمير المواطن هو السبب الرئيسي لمعظم عمليات انقراض الأنواع 0

و الأنواع الغريبة الدخيلة يمكن ان تؤثر تأثيرا مدمرا على الحيوانات و النباتات الطبيعية و تسبب الانقراض و تؤثر في النظام البيئي و الزراعي 0 و يمكن ان تحول هيكل و تركيب الأنواع في النظام البيئي ، بإقصاء او إبعاد الأنواع الأصلية 0 على سبيل المثال ، فإن الأنواع الغريبة تهدد 80% من الأصناف المهددة في منطقه فينبوس في جنوب أفريقيا 0

و كل سنه ، يقيم الاتحاد الدولى للحفاظ على الطبيعة و الموارد الطبيعية حاله الأنواع المهددة و ينشر قائمه بالأنواع المهددة و عدد و نسبة الأنواع المهددة فى القائمة الحمراء المنشورة سنه 2006 يتضح فى الشكل رقم 2 أكثر من 160000 نوع من الحيوانات و النباتات معرض للتهديد.

الشكل رقم 2: القائمة الحمراء لاتحاد الدولى للحفاظ على الطبيعة لأنواع المهددة بالانقراض لسنة 2006

الكائنات (حسب المجموعات)	الأنواع الموصوفة (بالعدد)	الأنواع المهددة (بالعدد)	الأنواع المهددة (بالنسبة)
الفقاريات	58 808	5624	10
الثدييات	5416	1093	20
الطيور	9934	1206	12
الزواحف	8240	341	4
البرمائيات	5918	1811	31
الأسماك	29300	1173	4
اللافقاريات " الحشرات و الرخويات و غيرها	1190200	2101	0.18
النباتات	287655	8390	3

وتعتبر النسبة المئوية المهددة من الأنواع مرتفعه بالنسبة للثدييات بسبب وجود مزيد من المعلومات عنها أكثر من المجموعات الأخرى وفي الواقع يمكن ان تكون النسبة المئوية للفقاريات المهددة أكثر ارتفاعا. كما تصنف القائمة الحمراء ، الأنواع المعرضة للمخاطر الأكثر تعرضا للانقراض العالمى الى ثلاثة تصنيفات (مهدده بطريقه حرجه ، مهدده بالانقراض ، عرضة للانقراض" وتبليغ التجارة السنوية فى الحيوانات والنباتات البرية على المستوى الدولي بلايين الدولارات و تتضمن مئات الملايين من أنواع النباتات والحيوانات .

إن التجارة متنوعة فهي تتراوح من الحيوانات الحية والنباتات إلى أعداد كبيرة من المنتجات المشتقة منها، وتتضمن الغذاء والجلود والأدوات الموسيقية الخشبية والأخشاب والهدايا والأدوية. ويتم زيادة أعداد بعض أنواع الحيوانات والنباتات بدرجه كبيره للوفاء باحتياجات هذه التجارة.

وبجانب العوامل الأخرى مثل فقدان الموطن فان هذه التجارة تستنزف أعداد الكائنات وتؤدى إلى انقراض الأنواع.

المواطن:-

يشير الموطن إلى مكان حياة الكائنات ويكون الموطن حسب التصنيف أما أرضاً أو مياه عذبة أو مياه

مالحة.

الشكل 3: المواطن الأرضية كنسبة منوية من الكوكب

(تمثل المياه العذبة حوالي 1% من سطح الأرض ولا يتم تمثيلها في هذا الرسم البياني).

ملحوظة: - ربما تتبادر بىكانت المواطن الأرضية ربما تتبادر حسب مصدر المعلومات (على سبيل المثال يصنف بعض الباحثين حشائش السافانا على أنها غابات، بينما آخرون يصفونها على أنها أعشاب).

والموطن الأرضية تتضمن :-

الغابات :-

فى سنة 2000 ،تم تقدير مساحه الغابات بـ 1.866.3 مليون هكتار- حوالي ثلث كتله الكره الأرضية 95% منها غابات طبيعية و 5% غابات مزروعة. ويقدر انها تتضمن نصف إجمالي التنوع البيولوجي العالمى ان الغابات الطبيعية هي الأعلى تنوعا واستيطانا (أنواع محصورة فى مساحه معينه) من جميع النظم البيئية

الحشائش:-

تغطى الحشائش 40% من كتله الأرض وفى الوقت الحاضر تم زراعه العديد منها ، وذلك يشمل البرارى فى أمريكا الشمالية والبامبوس فى أمريكا الجنوبية والاستبس فى أوروبا والساافانا فى شرق افريقيا الصحراء:-

يتم تعريف الصحراe باعتبارها ارض يكون فيها التبخر اكبر من المطر (على سبيل المثال الصحراء الكبرى فى أفريقيا وصحراء جنوبى فى الهند) وربما تتراوح من الجفاف الشديد إلى وجود رطوبة كافية لنوع من الحياة والأنواع التي يمكنها ان تحمل الحرارة الشديدة وظروف الجفاف أمكنها التكيف من خلال عمليات طبيعية.

المناطق القطبية:-

المناطق القطبية هى أكثر المواطن بروده.

ويوجد نوعان من المناطق القطبية: اركاتيك والالب ، المناطق القطبية في اركاتيك توجد حول القطب الشمالي وتمتد جنوبا الى الغابات المجاورة المتاخمة لها . وتوجد المناطق القطبية حول انتر كاتيكا وبعض الجزر في المحيط الجنوبي (مثل جنوب اوركينيس) والمناطق القطبية في جبال الالب فتوجد على ارتفاعات عالية من الجبال عند الارتفاعات الشاهقة)

الجبال عند الارتفاعات الشاهقة

مواطن المياه العذبة :

وهي تتضمن المجتمعات الموجودة في البحيرات العذبة والأنهار والأراضي الرطبة - و تغطي حوالي 1% فقط من سطح الأرض ورغم ذلك تتسم بالتنوع الشديد وتحتوي على عدد كبير من الأنواع و غالبيه البشر يعيشون بالقرب من المياه العذبة ويعتمدون على بيئات المياه العذبة سواء بالنسبة للماء أو الغذاء أو العمل ٠

الموطن البحريّة:

البحار أو المحيطات عبارة عن بيئات تغطي 70% من سطح الكره الأرضية وفى بعض الأماكن يبلغ عمقها 7000 متر رغم أن متوسط عمقها حوالي 4000 متراً

وترتبط جميع البحار (المياه المالحة) ببعضها البعض من خلال التيارات والأمواج وتأثير المد والجزر ٠ ان الحياة النباتية في البحر اقل كثافة منها على سطح الأرض لأنه يصعب البقاء في المياه بسبب الشمس التي لاتصل الى عمق أكثر من 100 متر ، وهي نسبة صغيرة من الحجم الاجمالي ٠ و المواطن البحرية والساحلية من بين المناطق الأكثر إنتاجيه في العالم و تتضمن مساحات أرضيه (على سبيل المثال التلال الرملية) و المناطق المجاورة للشواطيء و المناطق المفتوحة على المحيطات ٠

الاهتمامات بشأن التمايل البيولوجي:

فى جميع أنحاء العالم ، تستطيع الحيوانات والنباتات التي يمكنها تحمل الأنشطة البشرية ان تحل محل الأنواع التي تواجه الانقراض، لكن التغيرات فى استخدام الأرضي تسبب تدمير الموطن资料的和 خلق تماثل فى منظر الأرض، مما يؤدى بدوره إلى انخفاض التنوع فى أنواع الحيوانات والنباتات . وهذا التماثل ، الذى يسمى أيضا بالتجانس ، هو جزئيا نتيجة المواصلات والتجارة العالمية التى تؤدى الى إدخال أنواع دخلة

النظم البيئية:

النظام البيئي عبارة عن نظام من العلاقات المترابطة والتفاعلات والعمليات بين النباتات والحيوانات (وكذلك البشر وبيئتهم المادية) والنظام البيئي عبارة عن مفهوم أكثر شمولًا من الموطن البسيط ويتضمن النظام

البيئي المواطن ، والكائنات ، وتفاعلاتها وغيرها من العوامل التي تتضمن الغذاء والطاقة والمياه بدورات حياتها المختلفة، ان تدمير النظام البيئي به تأثير جوهري على التنوع البيئي الذي بدوره يؤثر في طريقه عمل النظم البيئية . إن العملية معقدة وتعتمد على نوع النظام البيئي . هناك أنواع معينة أساسية لحفظ على النظام البيئي، على سبيل المثال، يعتبر حيوان القدس نوع رئيسي في غابات بوريال فهو يؤدي دوراً رئيسياً في إنشاء مواطن جديدة عن طريق قطع الأشجار وخلق البرك(0) الاهتمامات بالتغييرات في الوظائف البيئية:-

ان فقدان التنوع البيولوجي يمكن ان يؤثر في وظائف النظام البيئي جاعلاً النظام البيئي أكثر عرضه للخدمات والقلائل مما يجعله أكثر ضعفاً وأقل قدره على تزويد الإنسان بما يحتاجه من موارد ضرورية (0) عندما تتضاءل الكائنات ، يكون لذلك تأثير هام على وظائف النظام البيئي فعلى سبيل المثال: انخفاض الذئاب في الولايات المتحدة أدى إلى ارتفاع عدد الغزلان التي ترعى في مناطق المحميات . ويقوم الآن مدراء الحدائق بزيادة عدد الذئاب وذلك في محاولة لاستعاده التوازن البيئي بين الأنواع.

ان الأنواع الدخيلة تعتبر عامل من سلسلة عوامل تؤثر في النظم البيئية وذلك يكون غالباً عن طريق المنافسة والتغوط على الأنواع صاحبها الموطن لأجل الطعام والموارد الطبيعية . ومع ذلك ، لا يعتبر من السهل تحديد تأثيرهم الإجمالي.

حالياً ، لقد تزايد معدل المخاطر المرتبطة بإدخال الأنواع الدخيلة على نحو ملحوظ وذلك يرجع لعدة أسباب :

- التسارع الشديد في أعداد البشر والأنشطة المغيرة للبيئة.
- زيادة الترحال والتجارة والسياحة أدى إلى ارتفاع انتشار الأنواع الدخيلة.

ما هي التهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي؟

أقرت اتفاقية التنوع البيولوجي خمسة تهديدات رئيسية للتنوع البيولوجي:

- تغيير الموطن :الفقدان والتجزئة.
- أنواع دخيلة غريبة (غزو بيولوجي).
- الاستغلال الجائر.
- التلوث والزيادة المفرطة في العناصر الغذائية.
- تغيير المناخ والاحتباس الحراري.

توجد تهديدات أخرى تتضمن التكنولوجيا البيولوجية وأساليب الزراعة والتصحر والقرصنة البيولوجية والتجارة الغير المشروعة وهذه التهديدات وأسبابها تم تلخيصها في جدول رقم 4 . وتعتبر الأنشطة البشرية السبب الرئيسي في فقدان التنوع البيولوجي. ان تجزئه الموطن الذي تسبب فيها التحضر والزراعة

والاستغلال الجائر أدى إلى انقراض بعض الأنواع ، وتقوم الحكومة حاليا بتنظيم تلك الأنشطة وهكذا تستطيع الأجهزة العليا للرقابة أن تلعب دورا بارزا في مراجعة الأعمال الحكومية

جدول رقم 4: التهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي وأسبابها ونتائجها:

النتائج	الأسباب: الأنشطة البشرية	تهديدات التنوع البيولوجي
انخفاض في توزيع وحجم التنوع الوراثي للأنواع.	التغيير في استخدام وتحويل الأرض بسبب الزراعة. التحضر. التشجير (تنمية ثروة الغابات). تعديل في مجاري الأنهر أو سحب المياه من الأنهر. تدمير قاع البحر بسبب القرول (صيد بشبكة يسحب غير قاع البحر)	فقدان الموطن والتجزئة
تهديد وانقراض أنواع أصيله من خلال الاقتراس والمنافسة والتطفل والتهجين.	انتشار أنواع دخلية (غير أصيله) (التشتت المتعتمد والعرضي من قبل الأنشطة البشرية)	أنواع دخلية غريبة (غزو بيولوجي)
تدور المصايد والموارد الأخرى	طلب متزايد وحصاد أعلى أو اقرب إلى مستويات الاستدامة. إدارة غير مستدامة للنظم البيئية. ممارسات غير مشروعه (قطع الأشجار، صيد الأسماك، سرقة الصيد)	الاستغلال الجائر خاصة الإفراط في صيد الأسماك
*الملوثات : مرض أو وفاه الكائنات المائية. *الزيادة المفرطة في العناصر المعدنية: أزهار الطحالب ونباتات كثيفة تؤدي إلى استفاد الأوكسجين وموت جماعي للأسماك وغيرها من الكائنات التي تعيش في القاع.	الصرف والتخلص من الزراعة والصناعة.	التلوث والزيادة المفرطة في العناصر الغذائية
*تغير في توزيع الأنواع وحجم	تغيرات في تجمعات البشر وأسلوب الحياة	تغير المناخ والاحتباس الحراري

<p>السكان وتوقيت التوالي أو ظروف الهجرة وزيادة في تفشي الطاعون والأمراض.</p> <p>*تبسيط سلسل رئيسه من الشعب المرجانية بسبب ارتفاع درجة حرارة المياه على مستوى السطح.</p>	<p>وطرق الاستهلاك</p>	
<p>تهديد كثير من الأنواع.</p>	<p>تجاره في بعض الأنواع لأجل المصالح الاقتصادية.</p>	<p>تجاره غير مشروع للأنواع</p>
<ul style="list-style-type: none"> • أثار عكسية محتمله للكائنات المعدلة وراثيا على الأنواع البرية. • أثار عكسية محتمله للتنوع البيولوجي إذا تم إطلاق الكائنات المعدلة وراثيا في البيئة (على سبيل المثال امتزاج وراثي مع الأنواع الأصلية). 	<p>كائنات معدله وراثيا ذات أثار عكسية ممثله في:</p> <ul style="list-style-type: none"> *إطلاق عرضى *تجاره عبر الحدود 	<p>تكنولوجيا بيولوجيه</p>
<p>إمكانية تهديد بعض الأنواع.</p>	<p>ممارسة البشرية لطرق زراعية و مائية لا تراعي التنوع البيولوجي.</p>	<p>مارسات زراعية و مائية</p>
<p>انخفاض القدرة على دعم التنوع البيولوجي.</p>	<p>الإفراط في عمله رعي الماشية وإزالة الأحراش وتغيير المناخ.</p>	<p>التصحر</p>
<p>الافتقار للحافز من أجل المحافظة والاستخدام المستدام لموارد التنوع البيولوجي.</p>	<p>جهات أجنبية تستخدم معلومة طيبة بيولوجيه أهلية بدون منح تعويض.</p>	<p>قرصنه بيولوجيه</p>

فقدان الموطن والتجزئة

إن الطريقة الأكثر فاعليه لحفظ التنوع البيولوجي تتمثل في منع عوامل التدهور بالنسبة للمواطن. وطبقا للدراسات ، فإن فقدان المواطن تمثل التهديد الرئيسي لنسبة 85% من أنواع الكائنات المذكورة في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة و الموارد الطبيعية.

و تظهر الدراسات ان التحضر (تمهيد الأرض عن طريق قطع الأشجار لأجل التطوير) و إزالة الغابات و التوسع الزراعي نتج عنهم تسارع فقدان المواطن. ان النظم البيئية البحرية و الساحلية تم إفسادها و تغييرها بسبب تغيرات في استخدام الأرض و تدمير المواطن (التطوير والسياحة و عمليات صيد الأسماك وإزالة الأحراش و عمليات التعدين و تربية الحيوانات و النباتات المائية).

وتشير عملية التجزئة إلى تقسيم (من حيث أسباب طبيعية او إنشاء طرق او أنشطة أخرى بشرية) مساحات كبيرة من المواطن إلى قطع أراضي صغيرة. وتجعل عملية التجزئة من الصعب على الأنواع المعزولة الحفاظ على عدد كبير كافى من الكائنات التي تربى لأجل ضمان بقائها على قيد الحياة ، كما أنها أيضا تقلل من نوعية الكائنات المتبقية في المواطن ٠

ان النظم البيئية في المياه الإقليمية يمكن ان تتغير بشكل ملموس و تدمر بسبب السدود و الخزانات و بسبب نظم إدخال المياه و الصرف الصحي و القنوات ونظم التحكم في الفيضانات.

للاطلاع على دراسات حالة المراجعة في ذلك الموضوع ، انظر الاتجاه السائد للتنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية و التخطيط الإنمائي في الفصل الثالث ٠

أنواع دخلة غريبة :

بعد انتشار الأنواع الغريبة المتمثلة في النباتات أو الحيوانات أو كائنات حية صغيرة التي تم نشرها في بيئة خارج التوزيع البيئي الطبيعي لها (في الماضي أو في الحاضر) بقصد أو بدون قصد من خلال أنشطته البشرية ، فليست جميع الأنواع الغريبة ضارة ، وقد تم إدخال الكثير منها عمدا لأجل الفوائد التي تقدمها. إلا انه من ناحية أخرى ، قد تسبب بعض الأنواع الدخلة في:

- نشر الأمراض للنباتات و الحيوانات الأصلية أو افتراسها

- تغيير الموطن المحلي مما يجعل منه موطن غير مضياف للأنواع الأصلية ٠

- ببساطه قد تتوالد على نحو أسرع من الأنواع الأصلية و تحتل موطنهم و تأكل غذائهم.

وقد استنتج الخبراء ان الأنواع الدخلة تعتبر اكبر ثانى سبب لخسائر التنوع البيولوجي وقد يؤدى الى انقراض الأنواع المحلية ٠

و تتضمن قائمه اتحاد الحفاظ على العالم لأسوا 100 نوع من الأنواع الدخلة الغربية Purple loose strife ونبات الغربيون المورق و أعشاب يابانية ضارة و السرطان الأخضر و رغوث شوكى مائى وسمك الشبوط العادى و سمكة التروته ذات الألوان الساطعة و المتنوعة و الفئران . فمنذ القرن السابع عشر ، أسهمت الأنواع الدخلة في انقراض حوالي 40 % من الحيوانات و السبب في ذلك معروف ٠

الخسائر السنوية البيئية التي تسببت فيها الحشرات الدخلة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة استراليا وجنوب أفريقيا والهند البرازيل تتعذر 100 بليون دولار أمريكي 0

أما الوسيلة الأكثر شيوعاً لانتشار أنواع الكائنات تكون من خلال الماء الثقيل الناتج عن السفن والذي ينقل يومياً 3000 نوع تقريباً من الحيوانات والنباتات 0 ويعتبر بح البحر المحيط مثلاً له تهديد النظام البيئي للبيارات الكبرى في كندا والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق استهلاكه للعوالق التي تعتبر الغذاء الرئيسي لكثير من الأسماك 0

للاطلاع على دراسات حالة المراجعة في ذلك الموضوع ، انظر أنواع الدخلة في الفصل الثالث 0
استنزاف الموارد الطبيعية :

مع تزايد تعداد سكان العالم الذي وصل إلى أكثر من ستة بليون فرد حالياً ، هناك حاجة متزايدة للغذاء ومكان للإعاشة 0 إن الأساليب التقليدية لحصاد الموارد الطبيعية تم تبديلها بتكنولوجيا مكثفة ، غالباً بدون عمليات الرقابة لمنع الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية وتعتبر الغابات مصدر رئيسي لدخل بعض الدول لكن ذلك قد يتسبب في انفراط أنواع كثيرة إذا لم يتم إدارتها على نحو جيد 0

وعلى الرغم من أن المأكولات البحرية تعتبر المصدر الأول للبروتين لكثير من سكان السواحل خاصة الفقراء منهم ، لم يكن هؤلاء السكان العامل الرئيسي في التدهور العام لمصايد الأسماك ، فمعظم عمليات الصيد على المستوى العالمي تكون من أجل توفير الطعام للأغنياء أو يتم استغلالها في إنتاج الأعلاف وعندما يتم صيد الأسماك الكبيرة يتم بالتدريج القضاء على أنواع الأصغر أو البديلة 0 وبعض معدات الصيد (مثل عملية الصيد بالمتغيرات) تمثل تهديد لأنواع البحرية 0 وتنضم التهديدات الشرك وأغمار شبكات الصيد (على سبيل المثال شب الدلافين والسلاحف المائية (ترسه)).

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الاستغلال الغير قانوني للموارد الطبيعية (قطيع الأشجار والصيد الغير قانوني وانتهاء مناطق الصيد) يستطيع أضافه عباء جديدة على البيئة وتنوعها البيولوجي 0
للاطلاع على دراسات حالة المراجعة في ذلك الموضوع ، انظر مواطن المياه العذبة ومواردها وموارد الغابات في الفصل الثالث .

التلوث والزيادة المفرطة في العناصر الغذائية :

تؤثر الملوثات على صحة أنواع الكائنات بشكل مباشر ، على سبيل المثال عندما تنفس أو بشكل غير مباشر عندما تأكل. فالملوثات تتجزف مع المياه وتيارات الهواء و غالباً تستقر بعيداً عن المصدر الأصلي لها أو تعبر الحدود الجغرافية السياسية 0 فالملوثات كالمبيدات أو الكيمائيات تؤثر مباشرة على دورة الغذاء. أما الأسمدة مثل النتروجين والكبريت والفسفور التي تزيد من الإنتاجية الزراعية فتدخل في النظام البيئي الطبيعي و تسبب الزيادة المفرطة في العناصر المغذية 0

إن الإفراط في العناصر المغذية يؤثر سلبا على دورات العناصر الغذائية للنظم البيئية ، ووظائفها و بشكل مطلق على الأنواع التي تحتويها 0 فالأنواع التي تحتاج إلى مستويات قليلة من النتروجين ، مثل أراضي العشب المعتمدة تعتبر عرضه للتهديد 0

يمثل الایتروفيکاشن (استنفاد الأوكسجين من البيئة بسبب النباتات الكثيفة المفرطة) و تلوث العناصر الغذائية و المجرى تهدىدا للمياه العذبة و نظم البيئة البحرية ، حيث يخضوا من بقاء كثير من الكائنات المائية على قيد الحياة 0 و يهدى التلوث (الذى يتكون من الایتروفيکاشن و تسربات النفط) فى المياه و على الأرض بشكل خطير صحة الأنواع و يدمر التنوع البيولوجي 0 فتجب مواجهة تلك التهديدات من خلال التعاون الدولى .

للاطلاع على دراسات حالة المراجعة في ذلك الموضوع ، انظر المواطن البحرية و مواردها في الفصل

الثالث 0

تغير المناخ و الاحتباس الحراري :

تحيا و تتكاثر جميع الحيوانات و النباتات و مجتمعاتها في المناطق الأكثر تأقما مع المناخ ، فهي تتأثر بأدق تغير في المناخ 0

إن درجة حرارة الأرض ترتفع بمعدلات أعلى من أي وقت آخر منذ 10000 سنة وقد أوضح تقرير التقىم الرابع (لعام 2007) الصادر عن لجنة الحكومات لتغيير المناخ ما يأتي :

- ارتفعت درجة حرارة سطح الأرض بمقدار 0.74 درجة مئوية على مدار القرن الماضي 0
- سجلت التسعينيات أعلى ارتفاع للحرارة حتى الآن .
- تغيرت بعض اتجاهات تكثيف البخار.
- ارتفاع منسوب مياه البحر في العالم بمقدار 17 مترا خلال القرن العشرين.

أظهرت الدراسات أن تغير المناخ له تأثير بالغ على التنوع البيولوجي – حيث يؤدي إلى انقراض الأنواع و تدمير المواطن 0 وسوف تنتقل بعض الأنواع إلى مناطق أكثر ملائمة حيث يتحمل تفاعلا مع أنواع جديدة ، لكن أنواع أخرى قد تندثر تماما 0

قد ينتج عن الاحتباس الحراري ارتفاع في منسوب البحر الذي قد يهدى المواطن المهددة و الأشجار الاستوائية و الشعب المرجانية والأراضي الرطبة الساحلية 0 وتشير الدلائل العملية و الدراسات الحديثة التي تضع نماذج تنبؤية أن تغير المناخ سوف يؤدي إلى التدهور السريع لأصناف معينة وان تغير اتجاه الرياح و تيارات المحيطات و مستويات PH ودرجات الحرارة تؤثر على عمليات ظواهر المحيطات و الأحياء البحرية بطرق لم يتم تحديدها في النماذج 0

التجارة غير المشروعة لأنواع:

يوجد تهديد آخر يواجه التنوع البيولوجي يتمثل في التجارة الغير المشروعة لأنواع من الحيوانات و النباتات .
و يتم تصدير أنواع منهم لعده أسباب متنوعة :

- بعض النباتات و الحيوانات يتم تصديرها و استخدامها لأجل الأغراض الطبية 0
- نباتات و حيوانات أخرى يتم تصديرها لأجل تجميع أنواع منها (مثل : الأوركيد) .
- يتم تصدير اسماك لأسوق تعرض الكائنات البحرية حيه فى مياهاها.
- يتم تصدير الطيور كحيوانات أليفة (على سبيل المثال الببغاءات) 0

يعتبر تصدير تلك الأنواع غير قانونى في بعض الحالات ، إلا أن تصدير بعض الأنواع - غالبا تلك التي يعتقد إنها تشفى الأمراض أو تقوى الصحة (على سبيل المثال ، يعتقد بعض الناس أن قرن الخرطبيت يمكن استخدامه في تحسين صحة الإنسان) – دائمًا ما يكون غير قانوني 0

ففي كثير من الدول يمكن أن تؤدي تجارة الأنواع إلى دعم الاقتصاد 0 و مع ذلك ، فإن تصدير بعض الأنواع قد يهدد بقائهما 0

ولعلاج هذه القضية ، وقعت العديد من الدول اتفاقيه دوليه في عام 1975 تسمى اتفاقية التجارة الدولية في أنواع النباتات و الحيوانات البرية المعرضة للخطر لمواجهه تلك التجارة 0
و لمزيد من المعلومات حول هذه الاتفاقية و للاطلاع على دراسات حالة المراجعة في ذلك الموضوع انظر الأنواع المعرضة للخطر في الفصل الثالث 0

التكنولوجيا البيولوجية :

إن التقدم في التكنولوجيا البيولوجية أتاح للإنسان نقل الصفات الوراثية من نوع إلى آخر 0 إن تعديل الصفات الوراثية قد يساعد على توفير كثير من الغذاء لأجل تزايد التعداد السكاني 0 و مع ذلك ، لا تزال هذه التكنولوجيا تعتبر جديدة نسبيا و كثير من العلماء مهتمون بآثارها الجانبية المحتملة على صحة الإنسان (مثل: حساسية الطعام) و على البيئة (مثل: مخاطر التنوع البيولوجي) 0 و خاصة الكائنات المعدلة وراثيا التي تطلق مصادفه في البيئة الطبيعية والتي قد تؤثر على التنوع البيولوجي عن طريق التوالد (التوافق) مع الأنواع الأصلية و مسببه انخفاض محتمل في التنوع الوراثي 0 فعلى سبيل المثال ، إذا جعلت الصفات الوراثية المعدلة منهم أكثر توافق من الأنواع الأصلية ، تستطيع تلك الأنواع ذات الصفات الوراثية المعدلة التنافس على الموارد مع الأنواع الأصلية و قد تقضى على التنوع الوراثي الطبيعي 0

أساليب الزراعة و الحياة المائية :

إن الإفراط في رعي الماشي قد يؤدي إلى تدهور نظام المراعي حتى تصبح الأرض قاحلة و وتضطرب دورة حياة المياه وكذلك مياه الأمطار التي جرفت التربة بسبب ندرة الخضراء ففي المراعي الصحراوية ، الإفراط في الرعي يؤثر أيضا على نمو النبات الطبيعي .

أدت الممارسات الزراعية العامة إلى تغير شديد في المراعي الطبيعية ، فالتوسيع في الزراعة ، منذ السبعينيات ، شمل زراعه المناطق الهاشمية وإزالة مواطن طبيعية هامة ، مثل الغابات والأراضي الرطبة ففي بعض الدول ، قد تسبب إزالة الغابات ونظم الرى في ارتفاع منسوب المياه الذي يؤدي بدوره إلى تراكم الأملاح على السطح والذي أصبح مشكله رئيسيه للزراعة و السكان المحليين ، و هذه الظاهرة تستطيع أن تؤدي إلى التصحر في آخر الأمر .

لقد أدى النمو السريع في تربية الحيوانات و النباتات المائية إلى خسائر كبيرة في النظام البيئي الساحلي فالمتعدقات من خدمات تربيه تلك الحيوانات و النباتات المائية تستطيع أن تكون بمثابة ملوث ضخم و يمكن أن تفسد المواطن و الأنواع المحيطة ، كما يمكن أن تتسبب في إمكانية انتقال الأمراض و الطفيليات إلى القطعان البرية عند هروب اسماك المزارع .

التصحر – انتشار الصحاري :

إن التصحر يشير إلى تدهور الأرض في المناطق الجافة و الشبه جافه و جفاف المناطق الشبه رطبه بسبب عوامل مثل تغيرات المناخ و الأنشطة البشرية ، و طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ، لوحظ أن 3600 مليون هكتار أو 70% من الأراضي الجافة في العالم (مع استبعاد الصحاري شديدة الجفاف) قد تعرضت للتدهور 0 لقد أسهمت الأنشطة البشرية في التصحر من خلال إزالة الغابات و الإفراط في أعمال الحرث و الرعي و خاصة الحاجة إلى الخشب السريع الاحتراق على الأطراف الشبه صحراويه 0

القرصنة البيولوجية :

القرصنة البيولوجية ، الاستغلال الغير العادل لموارد الدولة البيولوجية هو موضوع جديد جدير بالاهتمام 0 إن قيمة السوق العالمية للأدوية المستمدة من الموارد الوراثية تم تقديرها ما بين 75000 مليون دولار أمريكي و 150000 مليون دولار أمريكي سنويا فالقرصنة البيولوجية تستغل المعرفة – غالبا المعرفة التقليدية للسكان الأصليين – الغير محمية من قبل نظام الملكية الفكرية 0

إن الجانب الأكثر جدلا للقرصنة البيولوجية يتمثل في الوصول إلى الموارد الوراثية و توزيع العوائد المشتقة 0 فالمشاركة العادلة و المتساوية في عوائد الموارد الوراثية تستطيع أن تشجع الحفاظ و الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي 0 و حول العالم ، تم تكوين شبكات عمل للحد من الاستخدام غير المرخص للموارد الوراثية في

مجال الطب والدواء ٠ لقد كان مقتراحاً وجوب ضبط القرصنة البيولوجية عن طريق نظام دولي داخل إطار عمل اتفاقيه التنوع البيولوجي على أن يتضمن النظام آليات لضمان حصول أصحاب المعرفة التقليدية على نصيب عادل من المزايا ٠

إن المعرفة التقليدية تمثل مجموعاً ما عرف من إبداعات و ممارسات المجتمعات الأهلية و المحلية حول العالم، و اليوم ، يوجد هناك تقدير متزايد لقيمة تلك المعرفة ، فهي لا تعتبر ذو قيمة فقط لأولئك الذين يعتمدون عليها في حياتهم اليومية بل تمثل قيمة أيضاً للصناعة و الزراعة الحديثة ٠ فكثير من المنتجات المستخدمة على نحو واسع ، مثل الدواء وأدوات التجميل المعتمدة على النباتات تنبع من المعرفة التقليدية ٠ و تستطيع تلك المعرفة الإسهام بشكل كبير في التنمية المستدامة ، فمعظم المجتمعات الأهلية و المحلية تقع في نفس المناطق كالأغذية الواسعة من موارد النباتات الوراثية في العالم ٠ لقد استخدم أعضاء تلك المجتمعات التنوع البيولوجي بطريقه مستديمة لآلاف السنين ٠

للاطلاع على مراجعه دراسات حالة حول هذا الموضوع ، راجع الموارد الوراثية في الفصل الثالث ٠
ما هي بعض الطرق لحماية و الحفاظ على التنوع البيولوجي ؟

تمثل الأنشطة البشرية الأسباب الرئيسية لخسائر التنوع البيولوجي ٠ لذلك فإن حل المشكلة يكمن في طرقه إدارة التنمية البشرية و الموارد حيث تلعب الحكومة دوراً مركزياً فيها ٠ فتقوم باستخدام أدوات السياسة العامة (راجع الخطوة ٢ : فهم استجابة الحكومة والأطراف المعنية بالموضوع ص ٢٢ في الفصل الثاني) لتنظيم أنشطته الإنسان ، مثل التحضر واستخراج الموارد و الزراعة ، التي سوف تساعد على حماية البيئة و تنوعها البيولوجي ٠

هناك طرق عديدة لحماية التنوع البيولوجي ، أحدى هذه الطرق إنشاء مناطق محمية ، مثل الحدائق العامة و المحميات فعند إدارة هذه الطريقة على نحو جيد ، توفر المناطق المحمية ملجاً لأنواع الكائنات و لنظامها البيئي ٠ و يسمى ذلك بالمحافظة داخل الموضع أو "الحفاظ على النظم البيئية و المواطن الطبيعية و اكتشاف وإحياء الكائنات القادره على الحياة في المناطق الطبيعية الموائمه معهم" ٠

طريقه ثانيه لحماية التنوع البيولوجي تمثل في استخدام طريقه المحافظة خارج الموضع في حالة عدم إمكانية توافر المحافظة داخل الموضع . و تعتبر المحافظة خارج الموضع هي "المحافظة على مكونات التنوع البيولوجي خارج مواطنهم الطبيعية" ، مثل حدائق الحيوانات للحيوانات الحية و الأنواع المتعلقة بها و الحدائق النباتية و بنوك الجينات للحفاظ على النوع ٠ فقد توفر تلك الإجراءات ضمان ضد انقراض النوع ٠ إن إعادة دمج الحيوانات و النباتات في الطبيعة لا يكون دائماً ناجحاً لأن الحيوانات لم تعد قادرة على الحياة في نظمها البيئية الطبيعية ٠

طريقة أخرى للحفاظ على الأنواع الفردية النادرة و المعرضة للخطر هي وضعها في "المناطق الساخنة" و هي مناطق يكون فيها التركيز على تلك الأنواع و تعتبر تلك البقاع الساخنة غنية بأنواع نادرة أو مهددة أو أنواع مستوطنه تواجه تهديدات أو خسارة لموطنها (مثل تلك المناطق يجب تحديدها و حمايتها من الأنشطة الغير قانونية مثل الحرائق و الزراعة و الصيد و انتهاك حرمه أراضي الغير) إن عملية المحافظة على الأنواع يجب أن تركز على المواطن الحساسة و الفريدة و النموذجية التي قد تعتبر حينئذ مناطق محمية 0

كما يجب اتخاذ قرارات لمنع انتشار الأنواع الدخيلة الغريبة من خلال قنوات تجاريه 0 ويجب على الدول إعادة تقييم طرق إدارة موارداتها كما يجب عليهم أيضاً مراجعة إدارتهم للأنهار و الغابات والمصايد و الممارسات الزراعية 0 يجب أن تأخذ الحكومات في الاعتبار التنوع البيولوجي عند اتخاذ قرارات تؤثر على استخدام الأرضي و استثمار الموارد الطبيعية 0

تستخدم الحكومات مختلف أدوات السياسة العامة لتدعم إجراءات الحماية واهم تلك الأدوات هي الاتفاقيات البيئية الدولية و الإقليمية و التشريع و البرامج المملوكة التي سوف يتم تناولها بشكل أكثر تفصيلاً في الفصلين الثاني و الثالث .

هناك طريقة أخرى لحماية التنوع البيولوجي و المحافظة عليه تتمثل في زيادة الوعي العام بقضايا التنوع البيولوجي و النظام البيئي، و يعتبر التقني أو التعليم العام أحد الشروط طبقاً للاتفاقيات الدولية 0 ويعتبر البحث و المراقبة أساسيان في حماية التنوع البيولوجي ، و هناك حاجه لزيادة المعرفة و الفهم بالتنوع البيولوجي و قيمته و التهديدات التي تواجهه 0 إن تقييم وضع التنوع البيولوجي (الصفات الوراثية و الأنواع و النظم البيئية) يعتبر التحدى الرئيسي ، فيجب توافر المزيد من المعلومات بشأن مكاسب و فقدان أصناف المحاصيل و التغيير في الأنواع سواء المهددة أو غير المهددة من أجل الحفاظ على التوازن البيولوجي 0 إن حالة المواطن و النظم البيئية و التهديدات يجب تناولها في جدول الأعمال الرئيسي للمجتمعات البيولوجية اليوم حتى تثمر جهود الإحياء و التجديد نتائج في الغد 0

الجدول رقم 5 يلخص الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول طبقاً لوجهه نظر الأمانة العامة لاتفاقية التنوع البيولوجي.

الشكل رقم 5

طرق لإبطاء خسائر التنوع البيولوجي:

1- الزراعة الفعالة و المستدامة : تحسين فعاله استخدام الأرضي و المياه و المواد الغذائية و الكيماوية من أجل الزراعة و تربية الحيوانات و النباتات المائية .

- 2- تخطيط المناطق الطبيعية :** حماية المناطق الغنية بالتنوع البيولوجي و التي تقدم خدمات أساسيه للنظام البيئي 0 استخدام الأرضي التي تم استصلاحها متضمنة القاحلة منها من اجل التوسيع فى الزراعة و تربيه الحيوانات و النباتات المائية 0
- 3- الاستهلاك المستدام:** الحد من الاستهلاك المفرط للطاقة والأخشاب والغذاء وخاصة اللحوم من قبل القطاعات الغنية بالمجتمع .
- 4- الاستغلال الجائر للموارد البرية:** وقف ممارسات عمليات صيد الأسماك المفرطة والمدمرة . التوسيع فى مناطق المحميات البحرية ووقف صيد الأنواع والكائنات المعرضة للخطر.
- 5- نظم بيولوجيه حرجه:** حماية وإحياء تلك النظم البيولوجية التي توفر الموارد للفقراء والسامح بالتكيف مع تغير المناخ ، و/أو توفير سلع وخدمات دقيقه للنظام البيئي .

الفصل الثاني

اختبار وتصميم عمليات مراجعة التنوع البيولوجي

ان الغرض من هذا الفصل هو إرشاد الأجهزة العليا للرقابة والمرجعين عند القيام باختيار وتصميم عمليات مراجعة التنوع البيولوجي والتي تمثل تحديا للأجهزة العليا للرقابة . وهناك كثير من الطرق التي تصف النطاق (من الصفات الوراثية الى الأنواع الى النظم البيئية) والتهديدات (من خسارة الموطن الى التلوث الى التحضر) واستجابات الحكومات (من المؤتمرات الدولية الى الحدائق العامة الى تقييمات الاثر البيئي) ، فحتى عملية تحديد مكان البداية تعتبر عملية صعبة.

هذا الفصل وضع لمساعد الأجهزة العليا للرقابة والمرجعين في احتواها بالكامل . ويتضمن الأربع خطوات الأساسية التالية التي تم وصفهم على نحو أكثر تفصيلا في الجدول رقم 6:

*الخطوة رقم 1: تحديد التنوع البيولوجي للدولة والتهديدات التي تواجهه 0

*الخطوة رقم 2: إدراك استجابة الحكومة لتلك التهديدات والأطراف المعنية 0

*الخطوة رقم 3: اختيار موضوعات المراجعة واولويتها 0

*الخطوة رقم 4: اتخاذ قرار حول طرق المراجعة: أهداف المراجعة واتجاهات الفحص .

ان تلك الخطوات تعتبر مقترنات فقط ويمكن تعديلها وفق موقف واحتياجات اي جهاز اعلى للرقابة كما يمكن استخدام تلك الخطوات لتحديد الأهداف والنطاق ومعيار المراجعة الفردية للتنوع البيولوجي او لوضع خطة طويلة الأجل مبنية على أساس المخاطرة لأجل تنفيذ سلسله عمليات للمراجعة وعلى الرغم من ان تلك الخطوات خطوات طويلة ، في الواقع توجد علاقة متبادلة ومترادفة بينها 0 ان الخطوات الأولى يمكن استبعادها اذا كان الجهاز الأعلى للرقابة قد قام فعلا باختيار موضوع المراجعة فبمجرد اختيار موضوع يمكن للمرجع الرجوع الى الفصل الثالث للحصول على بيانات حول موضوعات معينة 0

لا تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى تفويضات خاصة رسميه لتنفيذ عمليات مراجعة التنوع البيولوجي مثل جميع عمليات المراجعة البيئية ، تستطيع مراجعة التنوع البيولوجي دراسة قضايا المراجعة المالية ومراجعة المطابقة بالإضافة إلى مراجعة الأداء اعتمادا على تفويض الجهاز الأعلى للرقابة 0 وللحصول على معلومات إضافية حول تفويض الجهاز الأعلى للرقابة والمراجعة البيئية راجع ورقة مجموعه عمل مراجعة البيئة WEGA عن التقدم والاتجاهات في المراجعة البيئية . راجع أيضا الملحق رقم 1 لقائمه موارد مجموعه عمل مراجعة البيئة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة .

بما أن قضايا التنوع البيولوجي معقدة وصعب فهمها ، قامت كثير من الأجهزة العليا للرقابة بتعيين خبراء لمساعدتها على فهم قضايا معينة أو لتوضيح بعض النقاط . وللحصول على معلومات إضافية راجع بحث مجموعه عمل مراجعه البيئه، التقدم والاتجاهات فى المراجعة البيئية (2007) بالأخص الأسئلة المتكررة لأجل الاستشارة حول استخدام خبراء ٠

الشكل رقم ٦ : أربع خطوات أساسيه لاختيار موضوع ومنهج لمراجعه التنوع البيولوجي

الخطوة الأولى : تحديد التنوع البيولوجي للدولة و المخاطر التي تهدده ؟

<ul style="list-style-type: none"> • الأساليب الزراعية وأساليب تربيه • التصرّر • التكنولوجيا البيولوجية • القرصنة البيولوجية 	<ul style="list-style-type: none"> • فقدان الموطن والتجزئة • أنواع دخلية غريبة • التلوث / الزيادة المفرطة • تغير المناخ و الاحتباس الحراري • الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية
--	---

الخطوة الثانية: إدراك استجابة الحكومة لتلك التهديدات والأطراف المعنية؟		
كيف؟	من؟	ما؟
<ul style="list-style-type: none"> • توقيع اتفاقيات دوليه • سن تشريع 	<ul style="list-style-type: none"> • الحكومات الوطنية والمحافظات والحكومات المحلية (البلديات) 	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء مناطق محمية
<ul style="list-style-type: none"> • وضع سياسات • وضع برامج 	<ul style="list-style-type: none"> • الوكالات والمشروعات الحكومية 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع وتنفيذ خطة إحياء لأنواع المعرضة للخطر
<ul style="list-style-type: none"> • اس تخدام الأدوات الاقتصادية والحوافز • تشجيع المشاركة التطوعية • عمل تقييم للأثر البيئي • تمويل الأبحاث • تطوير التعليم العام 	<ul style="list-style-type: none"> • أجهزة غير حكوميه، مؤسسات مدنية واتحادات متخصصة وجمعيات محلية ومعاهد علميه 	<ul style="list-style-type: none"> • مراقبة والتخلص من الأنواع الدخلية • وضع تخطيط لاستخدام الأرض

الخطوة الثالثة : ما هي موضوعات المراجعة ذات الأولوية؟

- | | |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> • الموارد الوراثية • موارد الغابات • الاتجاه السائد للتنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية والتخطيط الإنمائي • تأثير تغير المناخ على التنوع البيولوجي • التصحر و التنوع البيولوجي | <ul style="list-style-type: none"> • الاستراتيجي الوطنية للتنوع البيولوجي • مناطق محمية • أنواع معرضه للخطر • أنواع دخلية • مواطن المياه العذبة ومواردها • الأراضي الرطبة • المواطن البحرية ومواردها |
|--|---|

الخطوة الرابعة: ما هي طرق المراجعة التي تنتهج؟

- | | |
|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> • المساءلة المحاسبية والتنسيق والقدرة. • البحث العلمي والمراقبة • التعليم العام • إعداد تقارير للعلماء وال العامة. | <ul style="list-style-type: none"> • الإدارة المالية ومبدأ النظمية • الالتزام بالاتفاقيات والقوانين والسياسات • تناقض السياسات • مقاييس الأداء ونتائجها |
|---|---|

الخطوة الأولى. تحديد التنوع البيولوجي للدولة والتهديدات التي تواجهه:

يستعرض الفصل الأول خلفيه عامة عن التنوع البيولوجي ويصف الموارد البيولوجية الموجودة حول العالم وبعض التهديدات والاهتمامات العامة العالمية وترتبط درجه أهمية واحتمالية قضايا معينه فريدة حسب الدولة وحينئذ تشير اهتمام فريد حول التنوع البيولوجي . ومن اجل تطوير طرق محلية لمراجعته قضايا التنوع البيولوجي ، يجب على الأجهزة العليا للرقابة إدراك الموقف فى دولتهم والتهديدات الرئيسية على التنوع البيولوجي .

السؤال الرئيسي: ما هي الموارد البيولوجية في الدولة؟

يجب على المراجعين اخذ ما يلي في الاعتبار:

• **القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على الموارد البيولوجية:** على سبيل المثال ، هل

يقوم الاقتصاد على المصايد أو الغابات أو الزراعة ؟ ففي دولة ذات صناعة صيد الأسماك ضخم ،

يعتبر الحفاظ على جميع الكائنات المائية من الأسماك أمر ضروري ويجب إدارتها بشكل يحافظ

على تكامل النظام البيئي ٠ فالإفراط في عمليات الصيد يمكن أن يكون عاملاً مدمر جداً للتنوع

البيولوجي.

• **طبيعة و حساسية الأنواع المختلفة لنظام البيئي في الدولة :** على سبيل المثال هل تعتبر إلى حد

بعيد النظم البيئية بحرية أم تتعلق بالمياه العذبة أم بريه أم هي توليفه منهم؟ إن النظم البيئية للشعب

المرجانية والأراضي الرطبة والأشجار الاستوائية والجبال تعتبر أكثر هشاشة و غالباً ما تحتاج

لحماية معينة ٠ إن أي نظام بيئي يشكل أهمية صغيرة لدوله يمكن اعتباره موضوع له أولوية ٠

• **المساهمة التي تقدمها مبلغ خدمات النظام البيئي للدولة إلى الاقتصاد القومي والصالح العام:**

على سبيل المثال، هل تعتبر الأراضي الرطبة والأشجار الاستوائية هامة للحماية من الفيضان؟

• **طبيعة ووضع الأنواع في الدولة:** على سبيل المثال هل تتعرض أي أنواع لأمراض متطرفة أو

أخطار؟

سؤال رئيسي : ما هي التهديدات الرئيسية لتلك الموارد وتنوعها؟

إن المجموعة القادمة من الأسئلة تركز على التهديدات (وأسبابها) المتعلقة بالموارد مثل تلك التي تم

وصفها في الجزء الخاص بالتهديدات الرئيسية في الفصل الأول ٠ ويجب على المراجع الآن فهم التهديدات

المعينة الموجودة في الدولة و المخاطر و تلك التهديدات التي قد توقف التطور الاقتصادي و الرخاء

الاجتماعي و نوعية البيئة ٠

عموماً ليس دور الجهاز الأعلى للرقابة أن يقوم بتقييم التهديدات الرئيسية ، انه دور الحكومة ٠ ولتحديد

التهديدات المحلية ، يستطيع الجهاز الأعلى للرقابة البحث عن بيانات داخل الهيئات الحكومية التي يعهد

إليها بمراقبة والإشراف على التنوع البيولوجي في الدولة و توجد مصادر أخرى للبيانات تتضمن

الجامعات و المنظمات الغير حكومية و الدولية و المجالس المحلية و الحكومية و القوانين و الإعلام ٠

عند تحديد تهديدات التنوع البيولوجي ، يجب ان يتذكر المراجعين وجود دوافع غير مباشرة وراء الدوافع المباشرة مثل العوامل الإحصائية للسكان و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الدينية و العلمية و التكنولوجية التي تسبب تغييرات في التنوع البيولوجي ٠

وفي بعض الحالات ، لا يتوافر لدى الحكومات تقييم ملائم للتهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي ٠ و كنتيجة لذلك ، قد يحتاج المراجعون إلى استشارة المنظمات الغير حكوميه أو الجامعات أو أى منظمات قامت بعمل تقييم من ذلك النوع أو قد تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتعيين مستشارين لمساعدتها و اعتماد على ما يتم تكليفهم به تستطيع الأجهزة العليا للرقابة تقديم المشورة للحكومة ٠ ومع ذلك فأنهم غالبا سيقومون ببساطه بإعداد تقرير بان الحكومة لم تقييم بعد التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي و عواقب ذلك. وأخيرا ، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى فهم الأسباب وراء تلك التهديدات (راجع جدول رقم ٤) ان التغييرات في استخدام الأرضي و التحضر و الممارسات الزراعية وكثير من العوامل الأخرى تستطيع دفع او إثارة التهديدات التي تم مناقشتها في الجزء الخاص بالتهديدات الرئيسية من الفصل الأول ٠ بالإضافة إلى ذلك ، يجب عدم إغفال سياسة التنمية الاقتصادية ، مثل السياحة المتزايدة في المناطق الساخنة للتنوع البيولوجي في العالم ٠ ففي تلك المناطق الساخنة ، تواجه الحكومات تحدي تحسين النشاط الاقتصادي بدون التعرض إلى تكامل الموارد الطبيعية ٠ أما السياحة المخطط لها على نحو سئ يكون لها آثار سلبية مختلفة ، مثل تقطيع أشجار الغابات الأصلية النامية لبناء البنية التحتية و التلوث وتقديم الأنواع الدخيلة و نقص المياه و تدهور موارد المياه.

معلومات إضافية حول تأثير السياحة على التنوع البيولوجي يمكن الحصول عليها من " سياحة و التنوع البيولوجي " – الكتيب العالمي للخرائط السياحية (UNEP 2003) على موقع www.unep.org/PDF/Tourism-and-biodiversity.pdf

الخطوة الثانية : فهم ردود فعل الحكومة تجاه تلك التهديدات و الأطراف الرئيسية المعنية :
تلعب الحكومة دورا خطيرا في حماية التنوع البيولوجي فالأجهزة العليا للرقابة لا تقوم بالمراجعة على البيئة ، فهم يقومون بالمراجعة على الحكومة ولهذا فإنه بمجرد فهم أي جهاز على للرقابة للموارد الرئيسية البيولوجية في الدولة و التهديدات لتلك الموارد فإنه يكون بحاجة إلى فهم ما تقوم به الحكومة لتخفيض ومنع تلك التهديدات (ما هي البرامج الموجودة و ما هي السياسات المستخدمة) ومن هو المسئول ، وبالإمامها بهذه المعلومات حينئذ

تستطيع الأجهزة العليا للرقابة دراسة الأسئلة التقليدية مثل تفويض المراجعة و المخاطر و قابلية المراجعة و مبدأ الأهمية النسبية لاختيار موضوعات المراجعة و تحديد أولوياتها ٠

سؤال رئيسي : ماذا تفعل الحكومة تجاه تلك التهديدات ؟

كما هو منذكور في الجزء الذي تناول طرق الحماية و الحفاظ على التنوع البيولوجي في الفصل الأول ، تستطيع الحكومات اتخاذ إجراء فعلى تجاه حماية الموارد البيولوجية و الحفاظ عليها ، فهم يقومون بإنشاء حدائق عامة و محميات أخرى و ينظمون عمليات صيد الحيوانات و صيد الأسماك و استغلال الموارد الطبيعية (على سبيل المثال : الغابات) و برقبا به التلوث و استخدام الأرضي و لهذا يمكنهم استخدام سياسات عامة مختلفة لإقرار و تمويل و تنفيذ تلك الإجراءات ٠ وتتضمن السياسات العامة الاتفاقيات الدولية و القوانين و البرامج و التعليم العام ، فيما يلي وصف لأكثر السياسات البيئية شيوعا و المسائل الأكثر شيوعا بالنسبة للمراجعين ٠ اتفاقيات ومعاهدات دولية :

بما ان كثير من القضايا البيئية تؤثر على الكوكب بأكمله ، فإنها تتطلب عملا مشتركا من قبل الحكومات الوطنية ، وقد تم توقيع عدة اتفاقيات بيئية ثنائية وإقليمية ودولية من قبل الحكومات الوطنية للحفاظ على الميراث القومي ٠ و تستطيع الأجهزة العليا للرقابة أن تلعب دورا رئيسيا في مراجعته كيفية تنفيذ تلك الاتفاقيات و في تذكرة الحكومة بالتزاماتها طبقا لتلك الاتفاقيات ٠

لمزيد من المعلومات حول الاتفاقيات و المعاهدات الدولية ، راجع الإصدارات التالية لمجموعه عمل مراجعه البيئة ، " مراجعه الاتفاقيات البيئية الدولية " (٢٠٠١) على الموقع التالي:

[www.environmental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewContainerpub/eng01pustudyauditerenvaccord.pdf/\\$file/eng01pustudyauditn terenvaccord.pdf](http://www.environmental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewContainerpub/eng01pustudyauditerenvaccord.pdf/$file/eng01pustudyauditn terenvaccord.pdf)

يجب على المراجعين معرفه ما اذا كانت الدولة قد وقعت أي اتفاقيات إقليميه مرتبطة بالتنوع البيولوجي من الجهة المسئولة عن العلاقات الدولية ، وهذه الاتفاقيات كثيرة لكن الهدف من هذا البحث لا يتمثل في وصفهم ومع ذلك ، يحتوى الملحق رقم ٢ على قائمه بالاتفاقيات الإقليمية ، مسماه باسم القارء .

فيما يلي الاتفاقيات البيئية الدولية الرئيسية التي تؤثر على التنوع البيولوجي ، وتعتبر الستة اتفاقيات الأوائل هم الأكثر استحقاقا لللاحظة: الخصائص الرئيسية لبعض تلك الاتفاقيات مذكورة في الفصل الثالث.

- اتفاقيه التنوع البيولوجي.
- بروتوكول كارتاجينا الخاص بالأمان البيولوجي.
- اتفاقيه التجارة الدولية فى أنواع النباتات والحيوانات البرية المعرضة للخطر (CITES)

- اتفاقيه الحفاظ على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية (تسمى أيضا اتفاقيه بون)(CMS).
- اتفاقيه الأهمية الدولية للأراضي الرطبة خاصة كموطن واترقول (تسمى اتفاقيه رامسار للأراضي الرطبة) 0
- اتفاقيه التراث العالمي.(WHC)
- الاتفاقية الدولي لمراقبه وإدارة الماء الثقيل والرواسب الناجمة عن السفن.
- اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.(UNCCD)
- اتفاقيه إطار عمل الأمم المتحدة عن تغيير المناخ .(UNFCCC)
- اتفاقيه الأمم المتحدة عن قانون البحار.(UNCLOS)
- اتفاقيه دوليه لحماية النبات (IPPC)
- اتفاقيه الصحة والصحة النباتية (SPS)

تشريعات ولوائح : يتوفّر لدى الحكومات سلطات وأدوات قانونيه متّوّعة تستطيع استخدامها في مواجهه المشاكل والأنشطة البيئيه 0 وتتضمن السلطات القانونية التشريعات (قرارات البرلمان أو الكونجرس) واللوائح والتصاريح والرخص والقوانين الفرعية والأوامر البلدية . فالحكومة لديها أدوار ومسؤوليات مختلفة .
فمن المعتمد ، ان القوانين الوطنية تكون مطالبه بتنفيذ الاتفاقيات الدوليّة ، وعلى سبيل المثال ، إذا أقرت دولة اي اتفاقيه ، يجب على المرجع إيجاد ما إذا تم وضع تشريع قومي مماثل وما إذا كان محل تنفيذ . وفي بعض الحالات تنسن الدول قوانين معينه لتنفيذ اتفاقيات معينه ، وكثيرا ما يمكن أن يتناول تشريع واحد (مثل قانون حماية بيئيه) عددا من الاتفاقيات .

في حالات أخرى ، تكون القوانين الوطنية غير مرتبطة بالاتفاقيات الدوليّة وتهدف ببساطه للاستجابة الى الاحتياجات الوطنيّة ويتم استخدام السلطات القانونية على نحو واسع لإنشاء حدائق عامه ، حماية الأنواع والحد من التلوث ومراقبه الأنواع الدخيله 0

وبالنسبة لكثير من الأجهزة العليا للرقابة ، يعتبر وجود قوانين وطنية (أو أدوات قانونيه داعمه) مطلب أساسى لتنفيذ عمليات مراجعة الالتزام 0

السياسات والبرامج : تستطيع الحكومات أيضا صياغة سياسات وطنية عن التنوع البيولوجي . وتميل السياسات الى تحديد الاتجاه ولكن عادة ما تكون غير ملزمة او واجبة ، فقد تكون السياسة بيانا بالنوايا او بالنتيجة المرغوبة وفي بعض الحالات ، يمكن تدعيم السياسات عن طريق إجراءات معينه (خطط تنفيذ) وبرامج (موله) فعلى سبيل المثال ، قد تكون سياسة حكومة ما إنشاء سلسلة من الحدائق العامة ومن اجل

إنشاء تلك الحدائق هناك حاجة الى برنامج ممول جيدا لتنفيذها وصيانتها ويتطلب التنفيذ الناجح للبرامج توافر موارد نقدية كافية وأشخاص مهره وأهداف وسلطات ويجب على الحكومة وضع مقاييس أداء لعملية تنفيذ سياساتها او برامجها

وضعت الحكومة ودعت أيضا ببرامج بحث عن التنوع البيولوجي وغالبا ما تكون برامج البحث هذه مرتبطة بمراقبة قواعد البيانات

أدوات اقتصادية وحوافز: تستخدم الحكومات المنح والقروض والدعم والضرائب ورسوم الخدمة وأتعاب الخدمة لأنواع أخرى من السياسات. وفي بعض الحالات ، يعتبر استخدام تلك الأنواع من الأدوات شئ أساسي في التشريع المالي أو البيئي.

تقييم التأثير البيئي: يتم استخدام تقييم التأثير البيئي (ETAS) لفحص المشروعات أو البرامج أو السياسات لضمان وضع التأثير المتوقع على البيئة (شاملا التنوع البيولوجي) في الاعتبار قبل وضع التشريع. إن تقييم التأثير البيئي هو أداء خطير إذا ما وضعنا في الاعتبار الخسائر الكبيرة والتي لا يمكن إصلاحها التي قد يتسبب فيها الإنسان للبيئة . أن الفشل في إدراك تلك الخسائر ووضع إجراءات ملائمة للتخفيف منها قبل بدء سياسة أو برنامج أو مشروع قد يؤدي إلى فساد بيئي هام وندهور في صحة الإنسان وتکاليف اقتصاديه ، ولذا فإن بعض الحكومات تنص على هذا التقييم للبيئة في تشريعاتها ، بينما البعض الآخر يعتبرها جزء من السياسات.

الشراكة التطوعية : الشراكة التطوعية هي اتفاقيات بين حكومات ومؤسسات ومنظمات أو مؤسسات لا تهدف للربح يتعاونون معا لتحقيق غرض مشترك بدون تشريع، تقوم بعض الحكومات والمنظمات المختصة بالحفاظ على البيئة بتشجيع ملاك الأراضي الخاصة على توفير الحماية بيئيا للأراضي والمناطق الطبيعية ذات الحساسية من خلال الاتفاقيات التطوعية

سؤال رئيسي: من هم الأطراف الرئيسية المعنية وما هي أدوارهم ومسؤولياتهم؟
يجب على المراجع تحديد الأطراف الرئيسية المعنية ويمكن ان تكون هذه الأطراف متعددة ويمكن ان يكون لها اهتمامات مجتمعه أو متفرعة . كما يجب ان يحدد المراجع دور ونشاط ونطاق تأثير كل طرف رئيسي. وقد تشمل الأطراف المعنية الإدارات والهيئات الحكومية على المستوى الوطني (الفيدرالي) او القروي او الإقليمي او المحلي (البلديات) . وتنقاوت الرقابة الحكومية واطر عمل الوقاية للتنوع البيولوجي من دوله الى دولة وتعتبر السلطة الحكومية في دول عديدة هي المسئولة عن السياسات البيئية الرئيسية على المستوى الوطني ، شامله استبقاء والحفاظ على التنوع البيولوجي . وهذه السلطة مسئوله عن ضمان تطبيق القوانين البيئية من قبل الهيئات العامة و/ او الخاصة ومسئوليها أيضا عن بعض الأنشطة مثل إعداد المعايير البيئية ، وتحديد السياسات البيئية ، وإصدار التراخيص الازمة للحد من حجم او تركيز الملوثات التي تم

تصريفها في البيئة ، كما تكون مسؤولة أيضا عن رقابه الدمار البيئي المحتمل وتطبيق الغرامات عند انتهائـ القوانين وأي أعمال أخرى ضرورية .

في بعض الدول ، تتحمل الجهات الوطنية / الفيدرالية المسئولية وفي البعض الآخر ، يمكن تقويض المسئولية للمستويات الإدارية الأقل ومتلك الحكومات الوطنية (الفيدرالية) والمحليات (البلديات) سلطات مختلفة ولذا تختلف أدوارهم ومسؤولياتهم بشدة ، فعلى سبيل المثال ، تعتمد الحكومات الوطنية تطوير وصياغة سياسات خفض المستويات الحكومية المعنية بتنفيذ تلك السياسات ، وتقوم الحكومات الوطنية بسن التشريعات واللوائح الوطنية ، وتستخدم المستويات المحلية أدوات مثل الأذون والترخيص ، وهذه ليست قواعد ثابتة ، ولهذا يجب على المراجعين أن يتفهموا أي القضايا التي تلائم السلطة وأي مستوى من الحكومة يتناولها وإلى أي مدى يمكن ان يتناولها هذا المستوى .

ان الهيئات غير الحكومية ، مثل الهيئات المدنية ، المؤسسات البيئية ، والجمعيات المهنية ، والجماعات المحلية والهيئات غير الحكومية وقطاع الأعمال والهيئات الجامعية والمعاهد العلمية لها دور تؤديه و في بعض الدول فإنه من المهم كذلك تسليط الضوء على الدور الرئيسي الذي تؤديه المجتمعات الأهلية ، فقد قامت معظم الدول بتأسيس مراكز جمع المعلومات وقواعد البيانات وشبكة الأعمال لحماية ونشر المعلومات التقليدية (المألوفة) التي تخص البيئة

بالإضافة إلى أدوارهم كصناع سياسة ومشروعين فقد تلعب بعض الحكومات دور "مشروعات التشغيل" داخل مجتمعاتهم. ان الإجراءات والمشروعات الحكومية وتشمل بناء الطرق ، وتوليد وتوزيع الكهرباء ، والزراعة والتي يمكن ان يكون لها تأثير سلبي على التنوع البيولوجي . ولذا قد يرغب المراجعون في تحديد الهيئات والشركات الخاضعة لإدارة الدولة والتي تؤثر في التنوع البيولوجي .

الخطوة الثالثة : اختيار موضوعات المراجعة وأولويتها:

ان المراجع الآن مستعد لتحديد موضوعات المراجعة الممكنة ، وكما لوحظ من خلال هذه الورقة وجود طرق عديدة في إطار عمل وتحديد موضوعات المراجعة المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، كما يمكن لأجهزه الرقابة العليا ان تختار التهديد العام للتنوع البيولوجي (على سبيل المثال ، الأنواع الدخيلة) او ان تختار موضوعا باعتباره يؤثر في موطن معين (على سبيل المثال، الأنواع الدخيلة في المواطن البحرية) . والأمر الهام هو تحديد مجال تركيز البحث . ويحتوى الفصل الثالث على معلومات تفصيلية (وتشمل معايير المراجعة الممكنة ، والأطراف المعنية و الأسئلة القابلة للبحث) عن موضوعات المراجعة المحتملة التالية:

- الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي.
- المناطق محمية (الحائق ، والمحميـات و المحميـات المغلقة للطيور)

- الأنواع المعرضة للخطر ٠
 - الأنواع الدخيلة.
 - مواطن المياه العذبة ومواردها.
 - الأراضي الرطبة ٠
 - المواطن البحرية ومواردها.
 - الموارد الوراثية (الجينات) ٠
 - موارد الغابات ٠
 - الاتجاه السائد للتنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية والتخطيط الانمائي ٠
 - تأثير تغير المناخ على التنوع البيولوجي.
 - التصحر والتنوع البيولوجي.
- الجهاز الأعلى للرقابة له حرية اختيار موضوع المراجعة ووضع الأولويات التي تتضمن الرد على الأسئلة التالية:

سؤال رئيسي : ما هي أعلى المخاطر على البيئة واستخدام الأموال العامة ؟

يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة عند تقييم التهديدات المرتبطة بالتنوع البيولوجي إلى اجراء تحليل للمخاطر لتحديد أي الإجراءات أكثر ملائمة وفائدة ، ويجب ان يأخذ المراجع في اعتباره أهميه التأثير الفعلى والكامن على البيئة ، والمجتمع والاقتصاد عند تقييم التهديدات الواقعه على البيئة كما يجب ان يطرح المراجع أسئلة بشأن كيفية التخلص من الأضرار بجعلها تسير في الاتجاه العكسي وتتحول إلى منافع – ذلك ان الضرر الذي لا يمكن التخلص منه يتسبب في مخاطر جسيمه على وجه الخصوص . بالإضافة إلى ذلك يجب أن يأخذ المراجع في اعتباره مدى قوه الضرر ، اذ انه يعتبر من الأولويات التعامل والحد من التهديدات الخطيرة ، وعاده ما يعتمد المراجعون على تقييم حكوماتهم ، ومن جهة أخرى ، يمكنهم طلب المساعدة من الخبراء في هذا المجال إذا لزم الأمر.

في حالة نظم بيئي محدد ، يجب أن يدرس المراجعون التهديدات الموجودة بالفعل ، ومستوى تدهور المواطن ، وتأثيرات الضرر على المجتمعات المحلية التي تستفيد من السلع والخدمات ، على سبيل المثال ، قد يقرر الجهاز الأعلى للرقابة مراجعه أعمال الحكومة لحماية الأشجار الاستوائية لأنها تعتبر منطقه انتشار هامه للغابة أو لأنها (الأشجار) تؤدى دورا هاما في حماية الشواطئ ضد تسونامي ٠ ونظرا لأهمية المصايد بالنسبة لمواطني المجتمعات الساحلية ، يمكن ان يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بمراجعه مدى تقييم الحكومة لدور الأشجار الاستوائية في تأمين استدامة المصايد.

بالنسبة لبعض الأجهزة العليا للرقابة يعتبر مستوى المصاروفات من قبل الحكومة عاملا هاما ، بالإضافة إلى ان بعض الموارد المالية يمكن تخصيصها بموجب تشريعات وتعليمات محددة .

سؤال رئيسي : هل يملك الجهاز الأعلى للرقابة التفويض والسلطة الازمة؟

بعد تحديد الأطراف المعنية ، يجب ان يحدد الجهاز الأعلى للرقابة أيهم يخضع لاختصاصه الرقابي و حتى في مجال الحكومة ، فقد تكون قادرا على العمل فقط على المستوى الوطني (الفيديرالي) أو الإقليمي أو المحلي (البلديات) كما يمكن للجهاز الأعلى للرقابة متابعة الأطراف المعنية من القطاع الخاص (مثل القطاع الخاص والمشروعات التي تديرها الدولة او الهيئات غير الحكومية) ، الذين يتم تمويلهم من الموارد العامة ، بالرغم من عدم خضوع بعض الأطراف للرقابة وعلى الرغم من غياب اختصاصات بعض اللاعبين يجب ان يعرف المراجع من وما هو الدور الذي يلعبونه بما ان الحكومة يمكن ان تنظم او تؤثر على سلوكهم من خلال أدوات وأساليب السياسة العامة .

فى حالة عدم خضوع الأطراف المعنية الأكثر تأثيرا لاختصاص الجهاز الأعلى للرقابة فربما تقل أهميه المراجعة فيما يخص هذا الموضوع.

سؤال رئيسي : هل الموضوع قابل للمراجعة؟

أولا وفي المقام الأول ، يجب ان يقرر المراجع ما إذا كان هناك مصادر مناسبة للمعايير التي تم بمحاجتها عمليه المراجعة :

- هل وقعت الحكومة اتفاقيات دولية متعلقة بالتنوع البيولوجي؟
- هل سنت الحكومة القوانين واللوائح؟
- هل قامت الحكومة بإيضاح السياسات البيئية؟
- هل تتلقى الحكومة تمويلا إضافيا من الهيئات الدولية (على سبيل المثال من الصندوق العالمي للبيئة أو الاتحاد الأوروبي) لإنجاز التزاماتها المتعلقة بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالتنوع البيولوجي؟

سؤال رئيسي : هل يمكن أن تحدث المراجعة اختلافا في هذا المجال ؟

يجب على الجهاز الأعلى للرقابة تقييم مجال زيادة الفعالية في تطوير الأسلوب الذي تستخدمه الحكومة في حماية و الحفاظ على التنوع البيولوجي وقد يأخذ المراجع في الاعتبار الأسئلة التالية :

- ما هي اهتمامات مستخدمي تقرير المراجعة ، خاصة المستخدمين الأساسيين (على سبيل المثال البرلمان).
- ما هي الأهمية النسبية للموضوع بالنسبة لإجمالي الأنشطة الحكومية؟
- ما هو التأثير المتوقع من عمليه المراجعة ؟ هل ستؤدي عمليه المراجعة الى فرق جوهري ؟

• هل تم مراجعه الموضوع من قبل؟

• ما هي الصلة الوثيقة لهذا الموضوع بحماية الاحتياجات الأساسية للإنسان؟

قد يقرر الجهاز الأعلى للرقابة بعد ذلك انه ليس جدير بالاهتمام مراجعه قضيه متعلقة بالتنوع البيولوجي فى هذه المرحلة ٠ ومن ناحية أخرى قد يطلب الجهاز الأعلى للرقابة الاستفسار عن موضوعات تتعلق بالتنوع البيولوجي عند مراجعه البيئة ، والتى لا يعتبر التنوع البيولوجي نفسه قضيه رئيسية فيها فعلى سبيل المثال ، قد يشمل الجهاز الأعلى للرقابة موضوعات استفسار عن تأثير المناخ على التنوع البيولوجي فى عمليه مراجعه تغير المناخ.

فى إطار العمل الذى قامت بتطويره هيئة المراجعة الوطنية باندونيسيا لتحديد مجالات المراجعة ذات الأولوية ، وتهديدات التنوع البيولوجي ، وبرامج الحكومة للتعامل مع هذه التهديدات ومن أصحاب المصلحة الأساسيين المتصلين بالموضوع (في الشكل رقم ٧) خلال هذه العملية ، تم اختيار الموضوع وتحديد مناهج المراجعة الممكنة .

شكل رقم ٧: مراجعه التنوع البيولوجي: وجهة نظر اندونيسيا..

تقع اندونيسيا تحت ضغط هائل من اجل الحفاظ على التنوع البيولوجي فهناك عدد من العوامل منها :-
زيادة السكان ، الفقر والاستغلال ساعدت في زيادة عمليات أزالة الأشجار وتلوث المياه والاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية مما أدى إلى عدم توازن النظم البيئية.
كنتيجة لهذا، ستجد اندونيسيا صعوبة في تنفيذ أهداف الألفية للتنمية بحلول سنه 2015 . ولقد قام مجلس المراجعة بالجمهورية الاندونيسية بتطوير إطار عمل التنوع البيولوجي لمعاونه الحكومة الاندونيسية في تحديد الأهداف الرئيسية لتنفيذ أهداف التنمية في الألفية . يشمل إطار العمل 6 مراحل:-

1) تفهم أهداف التنمية في الألفية ٠

2) تحديد الدور الرئيسي للتنوع البيولوجي في تحقيق أهداف التنمية في الألفية ٠

3) تحديد الأشياء التي تهدد التنوع البيولوجي (مثل التصرّح)

4) تحديد الأسباب الرئيسية للتهديدات (مثل الاستغلال الجائر للموارد الخشبية والحرائق ، وقطع الأشجار بدون ترخيص ٠)

5) تفهم البرامج التي تقودها الحكومة التي تهتم بالأسباب الرئيسية للمشكلات ٠

6) تحديد الأطراف الرئيسية المعنية الذين يمكنهم المساعدة في إنجاح البرامج الحكومية.

بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات المتاحة ، قرر المراجعون أن أزالة الأشجار هي التهديد الملح للتنوع

البيولوجي - ففي كل دقيقه ، تقطع مساحه ارض غابه تساوى مساحه أربع ملاعع لكره القدم بالكامل لتقديم الأخشاب للصناعات المعتمدة على الخشب أو ارض لصناعات زيت النخيل والتعدين - ولهذا فأنهم سيقومون براجعتها أولا.

أن عملية مراجعة أزالة الأشجار ستتناول الأهداف التالية:-

- توثيق جهود الحكومة للتعامل مع عمليات قطع الأخشاب غير القانونية ، والحفاظ على المناطق المحمية، إدارة أعمال قطع الأشجار والنهوض بالشفافية والمسؤولية في قطاع الغابات وأعلام الشعب بكل ذلك.
 - فحص الأموال العامة للدولة التي تم الحصول عليها من العمليات المرتبطة بالأخشاب 0
 - التقصي عن الفساد والاحتياط وغسل الأموال المحتمل حدوثهم وجهود الحكومة لإيقاف تقطيع الأخشاب غير القانوني وإعادة إحياء مناطق الأرضي والغابات.
- على المستوى الإقليمي والدولي سيتم إجراء المراجعات المشتركة في المجالات التالية:
- التجارة غير الشرعية في الأخشاب وأنواع المعرضة للخطر 0
 - حرائق الغابات.
 - الاستثمار الدولي في تنمية الغابات.

بعد تحديد موضوع المراجعة والإجراءات الأكثر نفعا يمكن للمراجعين البدء في تخطيط عملية المراجعة.

الخطوة الرابعة : اتخاذ قرار حول طرق المراجعة : أهداف المراجعة واتجاهاتها.

بالنسبة لهذه الخطوة الأخيرة ، يحتاج المراجعون إلى انتقاء منهج مراجعته و اختيار أهداف المراجعة و مجالات الاستفسار 0

سؤال رئيسي : ما هي الأهداف المناسبة ومجالات الاستفسار لعملية المراجعة ؟

فيما يلى بعض مجالات الاستفسار الممكنة والأسئلة القابلة للبحث 0 الشكل رقم 8 في نهاية هذا الجزء يوضح كيف يستطيع المراجعون تجميع موضوعات و مناهج متعددة 0

الإدارة المالية و النظمية : باستخدام تقنيات المراجعة المالية التقليدية ، يمكن أن يفحص المراجعون استخدام الأموال العامة في المشروعات و في البرامج التي تركز على التنوع البيولوجي والحفاظ عليه.

- هل يتم إنفاق الأموال على برامج التنوع البيولوجي بشكل إداري سليم ، طبقا لصلاحيات الإنفاق واللوائح ؟

- هل تم وضع مصادر تمويل كافية لبرامج الحماية ؟
- هل يتم مراقبة إنفاق الأموال ؟
- ما المعيار الذي يتم على أساسه قياس عملية إنفاق الأموال ؟
- هل توجد بدائل تعويضية في السياسات ؟ إذا كان الأمر كذلك ، هل تتواءم العوائد التقديرية للتنوع البيولوجي مع الخسائر التي يتعرض لها ؟

الالتزام بالاتفاقيات والقوانين والسياسات : يمكن أن توضح عملية مراجعة التنوع البيولوجي توافق الالتزام باستراتيجيات وأعمال وبرامج الحكومة بالقوانين واللوائح أو الاتفاقيات الدولية التي قامت الدولة بالتوقيع عليها .

هل تفي الحكومة بالالتزامات وفقاً للاحتجاجات والقوانين والسياسات والبرامج ؟ وفيما يلى بعض مجالات الاستفسار :

- هل توجد اتفاقيات دولية تحمي التنوع البيولوجي داخل الحدود السياسية للدولة أو المناطق المحمية المشتركة ؟

- هل تتبع الدولة القواعد والاتفاقيات التي حددتها الاتفاقيات الدولية التي تم التوقيع عليها ؟
- هل سنت الحكومة القوانين ولوائح لتنفيذ التزاماتها الدولية و سياساتها المحلية ؟
- هل يوجد أي اختلاف أو فجوات بين السياسات الوطنية للتنوع البيولوجي والقوانين البيئية للدولة ؟
- هل يتم تنفيذ القوانين واللوائح البيئية بأسلوب ملائم ؟
- هل يوجد أي اختلاف بين السياسات الوطنية والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الدولة ؟

السياسة : يمكن أن تكون مراجعة السياسات و البرامج الخاصة بالتنوع البيولوجي مراجعة قيمة 0 عاده ما تتيح السياسة الخاصة بالتنوع البيولوجي رؤية واضحة و تتضمن مجالات البحث ما يلى :-

- هل تم الالتزام بالسياسات الحكومية ؟
- هل وضعت الحكومة سياسات خاصة بحماية و الحفاظ على مصادر التنوع البيولوجي ؟ هل تتعامل السياسات مع التهديدات الأكثر أهمية ؟
- هل تم توضيح و تحديد و تنفيذ السياسات العامة بشان التنوع البيولوجي في القوانين والأدوات القانونية الأخرى مثل الخطط و الموازنات ؟
- ما هي إجراءات الحماية ، بمساندة دول الحدود ، التي يمكن اتخاذها لحماية النظام البيئي الذي يقع على الحدود الجغرافية السياسية؟
- ما هي أنواع التغيرات المقترنة التي تجعل السياسات الوطنية تحقق أفضل نتائج ؟

قياس الأداء و النتائج : يمكن أن تقيم عمليات مراجعة التنوع البيولوجي أداء أعمال و برامج الحكومة الخاصة بتهديدات التنوع البيولوجي . لضمان الحفاظ على المواطن او النظام البيئي قد ترغب الأجهزة العليا للرقابة فى تقييم العناصر الثلاث التقليدية الكفاءة و الفعالية و الاقتصادية البرامج ، وترغب أيضاً فى تقييم العمليات المستخدمة لتحديد و قياس النجاح و النتائج الخاصة بهذه العمليات ٠

- هل قامت الجهات المناسبة بتحديد النتائج المتوقعة لبرامجها ؟
- هل قامت بتطوير مؤشرات و مقاييس لهذه النتائج و هل تمت مراقبتها و متابعتها ؟
- هل يمكن الاعتماد على البيانات المستخدمة لقياس الأداء ؟
- هل تحقق سياسات و برامج التنوع البيولوجي أهدافها و النتائج المستهدفة؟
- ما هي أسباب عدم تحقيق السياسات و البرامج لأهدافها و نتائجها المتوقعة ، و كيف يمكن مواجهتها ؟

المساءلة و التنسيق و القدرة: نظراً لأن موضوعات التنوع البيولوجي كثيرة ما تشمل العديد من الجهات الحكومية و أطراف معنية أخرى ، فإن الأجهزة العليا للرقابة يمكن أن تقييم المدى الذي يظهر التوجيه الجيد للإدارات و الجهات ، على سبيل المثال ، المسئولية و القدرة على الوفاء بمسؤولياتهم تجاه البرامج و الأعمال البيئية بالإضافة إلى آليات تنسيق تلك الأعمال ٠

- هل يتم تحديد أدوار و مسؤوليات و مسئولة الجهات المختصة بوضوح (مثل الوزارات والإدارات) ؟
- هل تم وضع أي آليات ضرورية لتنظيم العمل ؟
- هل لدى الجهات موارد مالية و بشرية كافية لتنفيذ أدوارهم و مسؤولياتهم ؟
- هل حصل العاملون على التدريب الكافي ؟
- هل طورت الجهات نظم الإدارة الداخلية بما يزيد من فاعليتها ؟

البحث العلمي و المراقبة : إن قدرة الحكومة على إجراء بحث و مراقبة للنظام البيئي يمكن ان تؤثر بشكل مباشر في كيفية حماية التنوع البيولوجي، وفي العديد من الدول ، يتم تحديد هذه المسئولية بشكل رسمي (فيما يلى ما تم اقتراحه كموضوعات للاستفسار :

- هل لدى الحكومة المعلومات العلمية (سواء داخلياً أو بالاستعانة باستشاريين) التي تعطى الأولوية لأعمالها في مجال التنوع البيولوجي ؟
- هل هناك نظم كافية موضوعة لمراقبة حالة التنوع البيولوجي ؟

- هل تتحقق الحكومة بقواعد بيانات خاصة بالتنوع البيولوجي سواء داخلياً أو مع هيئات البحث؟
- هل يتم تبادل المعلومات بين نظم المراقبة الوطنية والدولية؟
- هل مصرح للجمهور بالاطلاع على المعلومات الخاصة بأنشطة المراقبة؟

التعليم العام : عادة ما يكون لبرامج حماية البيئة الوطنية والدولية مضمون مرتبط بالتعليم العام ويمكن إيقاع مبالغ كبيرة من المال دون النجاح في قياس هذه البرامج ولذا يمكن أن تشمل الأجهزة العليا للرقابة من بين أمور أخرى، موضوعات الاستفسار التالية:

- هل تخصص الحكومة اعتمادات مالية كافية لنشر الثقافة العامة في جميع المراحل من (وضع التصور العام ، التخطيط ، التنفيذ و التقييم) للسياسة؟
- هل تشجع الحكومة القطاعين العام والخاص لحماية التنوع البيولوجي؟
- هل دمجت الحكومة اهتمامات التنوع البيولوجي في سياساتها العامة؟
- هل تقوم الحكومة بقياس نتائجها العامة المتحققة؟

إعداد تقارير للعملاء والجمهور : يمكن أن تكون متطلبات إعداد التقارير مصدراً هاماً لأدلة المراجعة على سبيل المثال ، تتطلب العديد من الاتفاقيات الدولية أن تقدم الحكومات الوطنية تقريراً لهيئات الأمم المتحدة أو للهيئات الدولية الأخرى (مثل الهيئات المانحة) ، بالإضافة إلى أن الجهات المنظمة داخل الدولة قد تطالب بإعداد تقرير للجهات التشريعية التي بدورها قد تعد تقريراً للبرلمان الخاص بهم أو ما يعادله)

- بطريقه ما ، يجب أن تكون عملية المتابعة وإعداد التقارير و المسائلة في موضعها الصحيح ، و هذا يشمل جمع البيانات ، وعملية تحليل الأداء و إعداد التقارير بشأن النتائج و يمكن أن تتأكد الأجهزة العليا للرقابة من تطابق هذه التقارير و الأداء مع المعايير و القواعد و اللوائح الملائمة (يمكن أن تأخذ الأجهزة العليا للرقابة في الاعتبار :

- كيف تعد هيئات و الوزارات تقارير عن نتائجها؟
- هل يتم الوفاء بالالتزامات الدولية و الوطنية المتعلقة بإعداد التقارير؟

ملخص مناهج عملية المراجعة :

الشكل رقم 8 يلخص الطرق العديدة الممكنة للمراجعين حتى يمكنهم توحيد موضوعات التنوع البيولوجي و مناهج عملية المراجعة إن مراجعة التنوع البيولوجي قد تغطي أكثر من موضوع في قائمه الموضوعات كما يمكن استخدام أكثر من منهج مراجعي لكل موضوع مراجعي محدد للتنوع البيولوجي إلا انه مثل أي عملية مراجعة ، يحتاج المراجعون ان يكونوا أكثر دقة عند تحديد نطاق المراجعة (و خاصة

المراجعين الجدد بالنسبة لمجال مراجعته التنوع البيولوجي فهم بحاجة الى اختيار نطاق للمراجعة قابل للتحقيق
سهل المنال 0

على سبيل المثال ، قرر الجهاز الأعلى للرقابة مراجعة برامج الحكومة الذى يقوم بتنفيذ الاتفاقية الدولية الخاصة بالتحكم في و إدارة المياه الثقيلة و الرواسب الناجمة عن السفن وستغطى عمليه المراجعة موضوعين عن التنوع البيولوجي : الأنواع الدخيلة و المواطن البحرية و مواردها ، كما قرر فريق المراجعة تقييم البرنامج لتحديد ما اذا :

- كان يتم إدارة الأموال المخصصة للبرنامج طبقا لقانون المالية الوطني (الإدارة المالية والنظمية) 0
- كانت خطه إدارة المياه الثقيلة التي أقرتها الهيئة المسئولة ، تحترم الاتفاقية الدولية (مقاييس الأداء والناتج) .
- تقوم الهيئة بقياس نتائج برنامجها (مقاييس الأداء والناتج) .
- يحقق البرنامج النتائج المتوقعة (مقاييس الأداء والناتج).
- تعد الهيئة المسئولة عن البرنامج تقريرا لأمانة الاتفاقية ، كما هو مطلوب ، و للأطراف المعنية المشاركة فى توفير الحماية ضد الأنواع الدخيلة ، و النقل البحرى (إعداد تقارير بالنتائج و المطابقة و الاتفاقيات و القوانين و السياسات) 0
- تستخدم الهيئة المعلومات الواردة في تقاريرها لتحسين برنامجها (إعداد تقارير بالنتائج) .

شكل رقم 8 : موضوعات التنوع البيولوجي و مناهج المراجعة

مناهج المراجعة ()									م الموضوعات التنوع البيولوجي
إعداد تقارير بالنتائج	التعليم العام	الأبحاث العلمية و المراقبة	المساعدة والتنسيق و القدرة	مقاييس الأداء والنتائج	السياسة	الالتزام بالاتفاقيات و القوانين والسياسات	الإدارة المالية واللوائح		
									الاستراتيجي الوطنية للتنوع البيولوجي
									المناطق محمية (الحدائق ، المناطق المحمي ومحميات الطيور)
									الأنواع المعرضة للخطر
									الأنواع الدخلية
									مواطن المياه العذبة و مواردها
									الأراضي الرطبة
									المواطن البحرية و مصادرها
									الموارد الوراثية
									موارد الغابات
									الاتجاه السادس للتنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية و التخطيط الإنمائي
									تأثير تغير المناخ على التنوع البيولوجي
									التصرّف و التنوع البيولوجي

الفصل الثالث : مراجعة التنوع البيولوجي

الهدف الرئيسي من هذا الفصل هو إعطاء الأجهزة العليا للرقابة معلومات عن عمليات مراجعة التنوع البيولوجي في جميع أنحاء العالم ، وتشمل الأمثلة معلومات عن أهداف ونطاق ونتائج المراجعة والتوصيات كلما أمكن ذلك :

ينقسم الفصل إلى عشرة أقسام تغطي موضوعات التنوع البيولوجي الرئيسية التي تم ذكرت في الفصل 2:

- إستراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي .
- المناطق محمية (المتنزهات ، المناطق محمية ، محميات الطيور) .
- أنواع معرضة للخطر .
- أنواع دخلية .
- مواطن المياه العذبة ومواردها .
- الأراضي الرطبة .
- المواطن البحرية ومواردها .
- الموارد الوراثية .
- موارد الغابات .
- الاتجاه السائد للتنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية والتخطيط الإنمائي .
- كل قسم يشتمل على منهج عام للمراجعة ، ويشمل :خلفية موجزة .
- معايير مراجعة مصدرها الانقليزية ، والتشريعات والسياسات والبرامج .
- موضوعات محتملة قابلة للبحث قد تساعد المراجعين في تحديد أهداف عملية المراجعة وموضوعات الاستفسار .
- دراسات حالة من الأجهزة العليا للرقابة .

وبالرغم من أهمية كل من موضوعي " التصحر والتنوع البيولوجي " و"تأثير تغير المناخ على التنوع البيولوجي " إلا انه لم يتم إدراجهما في هذا التقرير بسبب عدم إتاحة دراسات الحالة الملائمة . وقد تم جمع معلومات عملية المراجعة أساساً من خلال استبيان عن التنوع البيولوجي تم إرساله إلى الأجهزة العليا للرقابة وجهات البحث المعنية بمراجعة البيئة وموقع مجموعة عمل مراجعة البيئة على شبكة المعلومات تحت عنوان المراجعات البيئة في العالم على :-

[www.enviromental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewAuditsIssue1.](http://www.enviromental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewAuditsIssue1)

وحيثما أمكن تم استخدام دراسات حالة من جميع أنحاء العالم ، ومع ذلك فقد كان متاحاً قليلاً فقط لبعض المناطق.
الملحق رقم 3 يضم قائمة بعمليات مراجعة التنوع البيولوجي المذكورة في هذه الورقة بالإضافة إلى بعض ما لم يتم ذكره هنا لكن قد يجده المراجع مفيداً لعمليات المراجعة في المستقبل .

الصورة البارزة : إستراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي :

خلفية :

يعتبر التنوع البيولوجي قضية عالمية صلبة، ويختلف الإحساس بتأثيرها من دولة لأخرى ، لذلك يجب على الحكومات المستقلة أن تحدد كيفية معالجة هذا الموضوع.

قرر العديد من الأجهزة العليا للرقابة مراجعة تقدم حكوماتهم في وضع إستراتيجية وطنية وخطط عمل موحدة، عادة ما يبدأون بمقارنة الالتزامات طبقاً لاتفاقية الرئيسية الخاصة بالتنوع البيولوجي واتفاقية التنوع البيولوجي مع إجراءات الحكومة .

معايير المراجعة :

تأتي معظم معايير المراجعة من الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية التنوع البيولوجي وانعكاس تلك الالتزامات على التشريعات والسياسات في كل دولة اتفاقية التنوع البيولوجي .

اتفاقية التنوع البيولوجي: هي اتفاقية دولية خاصة بالتنوع البيولوجي، بموجبها تقوم الدول بوضع استراتيجيات التنوع البيولوجي الوطنية وخطط العمل طبقاً لما ورد بالاتفاقية .

في عام 1992 ، التقى المجتمع الدولي في ريو دي جانيرو لمناقشة المشاكل الدولية المعنية بالبيئة أثناء مؤتمر قمة الأرض حيث اجتمع أنساناً ذنو اهتمامات مختلفة من أكثر من 180 دولة. وقد نمت مناقشة اتفاقية التنوع البيولوجي للتأكد من توافر الموارد الطبيعية للأرض للأجيال القادمة .

إن اتفاقية التنوع البيولوجي هي أول اتفاقية دولية تهتم بجوانب التنوع البيولوجي، كما كانت أيضاً الأولى في الاهتمام بالحفظ على الأنهر والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي.

شكل رقم 9 : اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) – لمحه سريعة

تاريخ التوقيع : 5 يونيو 1992 .

تاريخ السريان : 29 ديسمبر 1993 .

عدد الأطراف المشاركة: (في يناير 2007) : 190 مشارك .

قائمة بالأطراف المشاركة : <http://www.biodiv.org/world/parties.asp>

موقع الكترونى : <http://www.biodiv.org/default.shtml>

الأهداف والأغراض :

- الحفاظ على التنوع البيولوجي .
- الاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي .
- تقسيم المزايا الناتجة عن الاستخدامات التجارية والاستخدامات الأخرى للموارد الوراثية بطريقة عادلة ومت Rowe .

الموضوعات القابلة للاستفسار :

طبقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي ، تتعهد الحكومات بالحفاظ على والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي ، فهم مطالبون بوضع استراتيجيات وطنية وخطط للعمل للتنوع البيولوجي (NBSAP) ودمجها مع الخطط الوطنية وخاصة التي تتناول البيئة والتنمية (سياسات وبرامج) وتضع أولويات واضحة (انظر المادة 6) وهذا هام بشكل خاص بالنسبة لقطاعات الغابات والزراعة والمصايد والطاقة ووسائل النقل والتخطيط العمراني. وتتضمن الالتزامات الأخرى بموجب الاتفاقية ما يلى:

- ان يكون لديها القدرة الكافية لتنفيذ إستراتيجية وطنية وخطط عمل للتنوع البيولوجي .
- تحديد ومراقبة المكونات الهامة للتنوع البيولوجي التي تحتاج إلى الحماية والاستخدام المستدام (انظر مادة 7) .
- إنشاء محميات للحفاظ على التنوع البيولوجي بجانب تشجيع التنمية السليمة حول هذه المناطق (انظر مادة 8) .
- إعادة إحياء واسترجاع النظم البيئية المتدهورة وتشجيع عودة الأنواع المهددة بالتعاون مع السكان المحليين (انظر مادة 8) .
- احترام وحماية والحفاظ على المعلومات التقليدية للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي مع تدخل سكان البلد الأصليين والمجتمعات المحلية (انظر مادة 8) .
- منع إدخال ومراقبة وإيادة الأنواع الغريبة التي قد تهدد النظم البيئية أو المواطن أو الأنواع . (انظر مادة 8) .
- مراقبة المخاطر الناجمة عن الكائنات الحية المعدلة وراثياً (انظر مادة 8) .
- تشجيع المشاركة العامة، وخاصة عند تقييم التأثيرات البيئية لمشروعات التنمية التي تهدد التنوع البيولوجي (انظر مادة 14) .
- تنفيذ الشعب وزيادة درجة الوعي عن أهمية التنوع البيولوجي وال الحاجة إلى حمايته(انظر مادة 13) .

• إعداد التقارير عن كيفية أداء كل دولة للإيفاء بأهدافها المتعلقة بالتنوع البيولوجي (انظر مادة 26) .

ملحوظة : ملحق4 يوفر النص الكامل لبنود اتفاقية التنوع البيولوجي المذكورة هنا .

تقىم ادارة البيئة العالمية دعم مالى للدول النامية لتنفيذ التزاماتهم طبقاً لاتفاقية، وقد قامت منذ عام 1991 بتقديم ما يقرب من 4 بليون دولار أمريكي فى صورة منح وتمويل مشترك متاح للدول النامية و يمكن أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة كيفية إنفاق هذه الأموال .

وفى عام 2002 أقر المؤتمر الخاص بأطراف اتفاقية التنوع البيولوجي خطة إستراتيجية (http://www.biodiv.org/sp/default.shtml) " لتحقيق انخفاض فى المعدل الحالى لنقص التنوع البيولوجي على المستوى العالمى والمحلى والوطنى بحلول عام 2010 كمساهمة للتخفيف من الفقر والإفادة الحياة كل على سطح الأرض" ، كما تعهد أطراف الاتفاقية بتحقيق هدف 2010 بالنسبة للتنوع البيولوجي .

تشتمل الخطة الإستراتيجية على 4 أهداف رئيسية و 18 غرض ، فهى تشجع الدول والأطراف المعنية على مراجعة أعمالهم وخاصة استراتيجياتهم الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط أعمالهم . وقد أقر مؤتمر الأطراف المشاركة إطار عمل لتقدير سير الأعمال والتقدم نحو تحقيق المستهدف فى التنوع البيولوجي حتى 2010 (http://www.biodiv.org/decisions/default.aspx?m=cop-07&id=7767) . يمكن أن تكون هذه الأغراض والأهداف مصدراً للمعايير بالنسبة للمراجعين .

التشريعات واللوائح والسياسات : قليل من الدول قاموا بوضع تشريع مخصص وشامل لتغطية كل جوانب التنوع البيولوجي، لأن التشريع الحالى قد يعطى بالفعل العديد من الجوانب . من ناحية أخرى ، قامت العديد من الدول بوضع استراتيجيات وطنية وخطط عمل للتنوع البيولوجي لتنقى بالمتطلبات طبقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي .

البرامج : قد توجد برامج معينة تتعلق بالتنوع البيولوجي، خاصة إذا قامت الحكومة بسن تشريعات ومع ذلك يجب أن يبحث المراجعون عن أي برامج تهدف إلى حماية الطبيعة والمواطن، كما يجب أن يبحثوا عن الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل للتنوع البيولوجي (NBSAPS) ، كما هو مطلوب طبقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي وكذلك أي مستندات تقدم إرشاد لحماية التنوع البيولوجي .

الأطراف المعنية: على الرغم من أن العديد من الإدارات والوزارات لديهم مسؤوليات تتعلق بالتنوع البيولوجي فإن مسؤولية وضع إستراتيجية وطنية غالباً ما تكون مفوضة لإدارة واحدة أو لوحدة منظمة . بعض الدول لديها مكتب للتنوع البيولوجي، غالباً ما يكون نتيجة لكونهم موقعين على اتفاقية التنوع البيولوجي ، وتعتبر هذه المكاتب نقاط بداية طيبة للحصول على المعلومات.

م الموضوعات محل بحث : يمكن للمراجعين أن يبحثوا الموضوعات التالية عند تحديد منهج المراجعة الخاص بهم . هل قامت الحكومة :

- بوضع إستراتيجية وطنية خاصة بالتنوع البيولوجي كما هو مطلوب طبقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي .
- بوضع إستراتيجيات وطنية وخطط عمل للتنوع البيولوجي (NBSAP) كما هو مطلوب طبقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي .
- بتنفيذ إستراتيجية التنوع البيولوجي الخاصة بها وخطط الأعمال .
- بتنفيذ التزامات اتفاقية التنوع البيولوجي من خلال التشريعات .
- بقياس نتائج أعمالهما في مجال حماية التنوع البيولوجي .
- بوضع أولويات لتحقيق أهداف 2010 ، الموضوقة طبقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي .
- بالإبلاغ عن تقدمها في حماية التنوع البيولوجي لاتفاقية التنوع البيولوجي .
- بإعداد برامج لتنقيف العامة عن أهمية حماية التنوع البيولوجي .

دراسات حالة للمراجعة :

فيما يلى ثلات دراسات حالة للمراجعة تتعلق بتنفيذ الالتزامات طبقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي :

الجهاز الأعلى بأيسلاند : اتفاقية التنوع البيولوجي – المراجعة البيئية

فى عام 2006 ، قام مكتب المراجعة الوطنية بأيسلاند بمراجعة جهود الحكومة ، طبقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)

أهداف عملية المراجعة :

فحص كيفية تطبيق الحكومة الوطنية للالتزاماتها طبقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي .

النطاق

أنشطة وزارة البيئة بالتوازي مع أنشطة هيئاتها لإنجاز وتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي في أيسلاند .

المعايير

* اتفاقية التنوع البيولوجي .

* التشريع الإسلامي والسياسة العامة في مجال التنوع البيولوجي .

الملحوظات

- توقيع اتفاقية التنوع البيولوجي له تأثير محدود للغاية على التشريع الإيسلندي والسياسة العامة المتعلقة بالتنوع البيولوجي .
- لم يتم وضع خطط وطنية شاملة لحماية ومراقبة التنوع البيولوجي .
- قامت الحكومة بإجراء عدد صغير من الأبحاث تتعلق بحالة التنوع البيولوجي الإيسلندي وذلك لا يفي بمتطلبات اتفاقية التنوع البيولوجي .
- لم يكن واضحًا أى إدارة حكومية تحمل مسؤولية تنفيذ التزامات اتفاقية التنوع البيولوجي .
- كان تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي عشوائياً وغير منظم .

الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا : تنفيذ نصوص اتفاقية ريو للتنوع البيولوجي

فى عام 2004 ، قام الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا بإجراء عملية مراجعة بعنوان " تنفيذ نصوص اتفاقية ريو للتنوع البيولوجي ".

أهداف عملية المراجعة :

فحص المدى الذي بلغته الحكومة لتوفيق التزاماتها طبقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بمستندات تشريعاتها والإستراتيجية الوطنية.

النطاق :

- * فقرة المراجعة: من يناير 2001 إلى يونيو 2003 .
- * تم اختيار ستة عشر وحدة من أربع مستويات مختلفة، ومتعلقة بـ:
 - صناعة القرار، التنظيم ، التمويل(3) .
 - أنشطة البحث وإعداد الأوراق الخاصة بالمشكلة (4) .
 - أداء مهام الإدارة على المستوى المحلي(7) .
 - حماية داخل الموقع(2) .

المعايير

* اتفاقية ريو دي جانيرو للتنوع البيولوجي .

* القوانين والتشريعات الوطنية .

الملحوظات

- عدم كفاية وفاعلية اللوائح التي تحمى التنوع البيولوجي في الزراعة .
- كان البحث العلمي الهدف إلى مطابقة وحماية والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي محدوداً بسبب قصور في التمويل .
- البيانات عن حالة الطبيعة في بولندا تحتاج إلى تحديث .
- لم تكن قواعد البيانات (لنظام تبادل معلومات التنوع البيولوجي) محدثة ولم تكن مراقبة بشكل جيد من قبل وزارة البيئة .
- لم يتم تنفيذ بعض المهام المتعلقة بالحماية داخل الموقع بسبب تعديلات اللوائح وقصور في التمويل . وتم اكتشاف العديد من المخالفات في عملية اختيار وتأسيس المناطق محمية التابعة لشبكة الحماية الأوروبية الطبيعية – Natura 2000.

الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج : مسح ومراقبة التنوع البيولوجي وإدارة المناطق محمية .

فى عام 2006 ، قام مكتب المراجع العام النرويجى (OAG) بإجراء مراجعة لأنشطة الحكومة فيما يتعلق بالتزامات الدولة، طبقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي كما فحص مكتب المراجع العام النرويجى مسألة عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي للدولة واستنتاج وجود مخاطر مرتبطة بعدم كفاية الإجراءات الوقائية .

أهداف عملية المراجعة

فحص الجهود التي قامت بها الجهات لمسح ومراقبة التنوع البيولوجي للدولة (CBD- مادة 7) وإدارة المناطق محمية (مادة 8) .

النطاق :

* فترة المراجعة: من 1997 إلى 2006 .

* جهود خمس وزارات لمسح ومراقبة التنوع البيولوجي: وزارة البيئة ، وزارة الزراعة والغذاء ، وزارة المصايد السمكية والشئون الساحلية ، وزارة التعليم والبحث ووزارة البترول والطاقة .

* برامجين رئيسيين يساهمان فى وضع نظام إدارة جديد مبني على المعرفة بالتنوع البيولوجي- العنصر الرئيسي فى الإستراتيجية النرويجية لتطبيق اتفاقية التنوع البيولوجي : برنامج لإعداد الخرائط والمراقبة على مستوى الدولة بالكامل بالإضافة إلى برنامج مسح ومراقبة وطني.

* إدارة الحدائق الوطنية والحفاظ على مناطق المناظر الطبيعية والمحميات الطبيعية .

المعايير:

* اتفاقية التنوع البيولوجي، المادتان 7،8 .

* لوائح التخصيص .

* الإستراتيجية الوطنية للحفاظ على والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي.

* دليل إرشادي عن إعداد موازنة الحكومة .

* تقارير للبرلمان النرويجى تتعلق بالتنوع البيولوجي والإنماء المستدام ، وتشمل توصيات اللجنة البرلمانية .

الملاحظات:

- على المستوى الوطني اظهر برنامج التنظيم المحلي ضعف في التخطيط مما يعني أن عوامل هامة مثل منهاجية البحث وقواعد البيانات وتقديرات التكلفة لم يتم تحديدها بشكل كاف قبل بدء المسح .
- حوالي 30 % من المناطق محمية مهددة وتضمنت إدارتها مواطن قصور . على سبيل المثال، أعطيت الأولوية لحماية مناطق محددة ، على الرغم من عدم تحديث تقديرات التكلفة المتعلقة بها .
- لم يتم تحديد أهداف للنظام الإداري الجديد الذى يعتمد على المعرفة بشكل جيد مما جعل من الصعب تقييم انجازاته وانجازات التخطيط الوطنى وبرنامج المراقبة .
- تم كشف نقاط الضعف الموجودة فى عملية صنع القرار بالنسبة للتخطيط القومى وبرنامج المراقبة .
- أكد مكتب المراجع الوطنى بالنرويج على الحاجة إلى التخطيط الجيد فى العمل التالى .
- استنتاج مكتب المراجع العام النرويجى عدم قدرة الهيئات على تحويل الطموحات البيئية الجيدة إلى إجراء واقعي حتى الآن .

المناطق محمية :

خلفية :

تعتبر المناطق محمية مثل الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية هي المفتاح لمواجهة فقدان المستمر للنظام البيئي وأنواع من الكائنات والتى تغطى حوالى 12% من سطح الكرة الأرضية .

وبحسب تعريف الاتحاد العالمى للمحميات الطبيعية فإن المناطق محمية هي :

" مساحات من الأرض و/ أو البحر مكرسة خصيصاً لحماية والحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والثقافية المصاحبة ويتم إدارتها من خلال الوسائل القانونية أو الوسائل الفعالة الأخرى " .

ولا تشمل المناطق محمية تلك الموجودة فقط على الأرض فهناك المزيد والمزيد من الدول التي تحدد مناطق محمية في المحيطات لحماية الموارد البحرية . ويقسم مخطوط المحميات الأرضية والبحرية إلى مناطق إدارة ودائماً ما تشمل أنظمة هذه المناطق محمية وجود منطقة مركزية تتمتع بحماية شديدة محاطة بمنطقة عازلة وهذه المنطقة المركزية باعتبارها تتمتع بحماية شديدة أو منطقة محظوظ الدخول فيها تحمى موطن تجمع وأنواع ذات أهمية وقد يكون للمنطقة العازلة العديد من الاستخدامات وتستهدف عزل المنطقة المركزية عن التهديدات التي تتعرض لها بيئتها محمية .

وتعتبر المناطق محمية مهمة للغاية بالنسبة للحفاظ على الموارد العالمية الطبيعية والثقافية فهي تحمى المواطن الطبيعية والحياة النباتية والحيوانية وتساعد في الحفاظ على الاستقرار البيئي للمناطق المتاخمة ويمكن استخدام المناطق محمية لإمداد المناطق الريفية النامية بالفرص لاستخدام الأراضي الهامشية بعقلانية وتوليد دخل وخلق وظائف وعمل أبحاث ومراقبة وتنقيف الناس بخصوص المحميات وأماكن الترفيه والاستجمام والسياحة . ونتيجة لذلك فإن معظم الدول لديها أنظمة متقدمة لمناطق محمية وهي موضوعات مراجعة شائعة للأجهزة العليا الرقابية ، وعلى الرغم من الزيادة في عدد ومساحة المناطق محمية يعتبر بإنصاف مؤسراً جيداً إلا أنه مازال هناك احتياج لمعلومات بشأن مستوى الحماية المقدمة لهذه المناطق ومدى إدارتها بطريقة جيدة .

إن إنشاء أو تنظيم الحدائق العامة لا يتم أحياناً كما ينبغي وهناك تهديدات كبيرة لسلامة هذه المنتزهات وتشمل هذه التهديدات المستوطنات البشرية والتحول الزراعي والحرائق ومشروعات الصرف الصحي الواسعة النطاق والطرق التي تسمح بالدخول لمنطقة الصيد وصيد الأسماك والتجارة في الحياة البرية وجمع أخشاب الوقود وقطع الأشجار والتعدين وعمليات التقطيب عن الغاز والبترول .

يمكن العثور على المزيد من المعلومات عن المناطق محمية في مطبوعات UNEP تقرير عن المناطق المحمية والتنوع البيولوجي - نظرة شاملة على القضايا الرئيسية (متاح على الموقع الإلكتروني)
quin.unep.wcme.org/resources/publications/pa.biodiv/

المعايير

اتفاقية التنوع البيولوجي :

إن إنشاء وإدارة المناطق المحمية والحفاظ عليها والاستخدام المستدام ومشروعات الإحياء والترميم في الأراضي المتاخمة والحيز البحري كلها أساسيات في المادة(8) الخاصة بـ "الحفظ داخل الموقع" من اتفاقية التنوع البيولوجي (راجع قسم الصورة الكبيرة : إستراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي- الفصل 3- صفحة 36 – ملحق 24).

وقد أكد اجتماع الأطراف المشاركة ان تطوير والحفاظ على أنظمة المناطق المحمية الوطنية هو عنصر رئيسي لإستراتيجيتهم في تطبيق اتفاقية التنوع البيولوجي .

اتفاقية التنوع البيولوجي 2010 – مهمة التنوع البيولوجي

الهدف الأول : تطوير حماية التنوع البيولوجي للنظم البيئية والموابط الأصلية والتجمعات .

الأهداف

* 1-1 حماية 10% على الأقل من كل الأقاليم البيئية العالمية بشكل فعال.

* 2-1 حماية المناطق ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للتنوع البيولوجي.

اتفاقية التراث العالمي :

ان مهمة اتفاقية التراث العالمي هي تحديد وحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي عن طريق عمل قوائم للمواقع ذات القيمة المميزة وتأكيد حمايتها .

اتفاقيات أخرى :

راجع قسم الأرضى الرطبة فى الفصل الثالث والذي يصف اتفاقية رامسار .

الشكل رقم (10) : اتفاقية التراث العالمي – لمحة سريعة .

تاریخ التوقيع : 16 نوڤمبر 1972

تاریخ السريان : 17 دیسمبر 1975

عدد الأطراف المشاركة : 183 طرف (فى 23 أكتوبر 2006)

قائمة بالأطراف المشاركة : <http://whc.unesco.org/en/statesparties/>

الموقع الالكتروني : <http://whc.unesco.org>

الأهداف والأغراض :

اعترفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) عام 1972 بالحاجة إلى تحديد والحماية الدائمة للمناطق العالمية الخاصة ، وقد تأسست اتفاقية التراث العالمي على مبدأ التعاون الدولي وتوفير الحماية للتراث العالمي الثقافي والطبيعي .

م الموضوعات قابلة للاستفسار :

اتفقت الدول الأعضاء على تحديد وترشيح موقع داخل أقاليمها الوطنية لاعتبارها مدرجة في قائمة التراث العالمي ، وعندما تقوم دولة من الدول الأعضاء بترشيح موقع ما فإنها تعطي كافة التفاصيل عن كيفية حمايتها وتقدم خطة لحمايتها والمحافظة عليه .

ومن المتوقع أيضاً أن تقوم الدول الأعضاء بحماية القيم العالمية لموقع التراث العالمي الموجودة في القوائم وتشجيع هذه الدول على تقديم تقارير دورية عن حالتها .

التشريعات واللوائح والسياسات :

عادة ما تشمل التشريعات أحکاماً للسيطرة على الأنشطة مثل الصيد وصيد السمك وقطع الأشجار في الحدائق العامة ويمكن أن يتوقع المراجعون إيجاد تشريعات وأحكام وطنية بخصوص إدارة المناطق محمية وعامة فان لكل منطقة محمية خطة إدارة تعتبر مصدر جيد للمعايير .

وتسمح بعض الدول للقطاع الخاص بإدارة المناطق محمية خاصة المنتزهات التي لها أهمية سياحية وفي هذه الحالة يجب على القطاع الخاص أن يلتزموا ببعض المتطلبات ويستطيع المراجعون أن يضعوا بعض الاستفسارات لبحث الالتزام بهذه المتطلبات .

كما تسمح الحكومة في بعض المناطق محمية بالاستخراج المستدام للموارد مثل الحبوب أو استخدام المناطق محمية في البحث العلمي وعادة ما يتم تنظيم هذه الأنشطة و يمكن أن تكون مصدر معايير للمراجعين .

البرامج :

تقوم بعض الحكومات بعيداً عن التشريعات بإنشاء برامج ممولة لتحديد ومراقبة المناطق محمية ويمكن إيجاد العديد من البرامج داخل المناطق محمية التي تعزز من :

- تجديد وأحياء المواطن الأصلية .

- الحفاظ على الأنواع المعرضة للمخاطر .

- تخفيف أثر الأنواع الدخلية .

- خلق مرات بيولوجية لتأكيد الربط بين المناطق محمية .

ان مراقبة وتقييم أداء البرنامج يقدم دليل الإثبات على النجاح والفشل الذي يساعد بدوره في تحديد التغيرات الإدارية الضرورية ويقوم بالإذار المبكر عن المشاكل الخطيرة .

الأطراف المعنية :

عادة ما يتم تكليف الإدارات والوزارات المعنية بالبيئة أو الموارد الطبيعية بإدارة المناطق محمية ومع ذلك فهناك وكالات محددة أحياناً ما تنشأ لهذا الغرض .

يعتبر السكان الأصليون والسكان الذين يعيشون على خير الأرض والمقيمين حول المناطق محمية هم أطراف أساسين لن يتمكنوا من تنفيذ أنشطتهم التقليدية في هذه المناطق .

و هناك طرف آخر هام في إدارة المناطق محمية إلا وهو القطاع الخاص - خاصة في الصناعات التعدينية التي عادة ما يكون لديها مصلحة في مناطق حول أو حتى داخل المناطق محمية وفي بعض الحالات التي حدث فيها استخراج معادن فان استبدال أو توسيع المناطق محمية كان مدعاوماً من قبل الصناعة لتعويض الخسائر التي حاقت بالبيئة .

م الموضوعات قابلة للبحث :

- * هل تقوم الحكومة بإنشاء شبكة لمناطق محمية تراعي احتياجات الأنواع المختلفة والأنظمة البيئية ؟

- * كيف تخطط الحكومة لإنشاء مناطق محمية جديدة ؟

- * هل قامت الحكومة بتقييم مدى اتساع المناطق محمية لحماية الأنواع المعرضة للخطر ومدى وجود حاجة لامر بين هذه المناطق لحماية الأنواع المستهدفة ؟

- * هل تضع الحكومة سياسات للتأكد من أن الشبكات البيئية الوطنية والمناطق محمية تحمى التنوع البيولوجي بصورة فعالة ؟

- * هل تنفذ الحكومة سياساتها فيما يختص بالمناطق محمية؟
- * هل تؤدي أنشطة الحكومة للوصول إلى المزايا المرجوة للحماية؟
- * هل تقوم الحكومة بالمتابعة الدورية لخطط إدارة المناطق محمية؟
- * هل توفر الحكومة البنية التحتية الازمة لحفظ على وحماية المناطق محمية؟
- * هل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأنشطة الغير قانونية والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية داخل المناطق محمية فعالة؟
- * هل تقوم الحكومة بتقييم الأنشطة خارج المناطق محمية والتي قد تؤثر في الحياة البرية بالمنزهات؟
- * هل حددت الحكومة ما هي الموارد الازمة (شاملة التكاليف) لإدارة المناطق محمية وهل خصصت هذه الموارد بصورة مناسبة؟ وكيف تتم إدارة هذه الموارد؟

دراسات حالة للمراجعة :

الحالات الأربع التالية لدراسات حالة المراجعة تتعلق بإدارة المناطق محمية .

الجهاز الأعلى للرقابة بدولة منغوليا : الإداره الفعاله لشبكة المناطق محمية

أجرى المكتب الوطني للمراجعة بمنغوليا مراجعة عام 2004 بعنوان " الشبكة الخاصة لمناطق محمية وفعالية إدارتها " لتقدير مخاطر الاستخدام غير المستدام للموارد وأض migliori أنواع البيولوجية في المناطق محمية . لـ أوحتى داخل المناطق محمية وفي بعض الحالات التي حدث فيها استخراج معادن فان استبدال أو توسيع المناطق محمية كان مدعوماً من قبل الصناعة لتعويض الخسائر التي حاقت بالبيئة .

أهداف المراجعة :

- بحث مدى حماية البيئة الطبيعية في المناطق محمية بصورة سليمة .
- بحث مدى إدارة وتنظيم المناطق محمية بصورة سليمة .

النطاق :

- قسم إدارة المناطق محمية بوزارة البيئة والطبيعة .

• خمسة عشر إدارة للمناطق محمية .

• بعض الجهات ذات الصلة .

المعايير :

قانون المناطق المحمية الخاصة (1994).

قانون المناطق العازلة للمناطق المحمية الخاصة .

الملاحظات:

• تم تنفيذ أنشطة تعدينية في المناطق المحمية مما يعد انتهاكاً لقانون المناطق المحمية الخاصة .

تم بناء العديد من المعسكرات السياحية والمنتجعات في المناطق المحمية مما أحدث خللاً في التوازن

البيئي بسبب قصور في التنسيق وعدم وجود تقييم للأثر البيئي من قبل وزارة البيئة والطبيعة

والمنظمات الأخرى ذات الصلة .

لم يتم تقييم أو مراقبة التنوع البيولوجي بدولة منغوليا بصورة منتظمة مع وجود بعض المشاكل

المعادة في كل نظام المناطق المحمية بمنغوليا مثل الفقر إلى قاعدة بيانات الموارد البيولوجية

والمعلومات الأخرى اللازمة وعدم اكتمال منهج المراقبة وقلة الموارد البشرية .

عدم كفاية الإجراءات التي تم اتخاذها حيال الصيد الجائر والاستخدام السيئ للموارد الطبيعية .

عدم كفاية ميزانية تشغيل قسم إدارة المناطق المحمية لتنفيذ واجباته بصورة فعالة والأدهى أنه لم يتم

تحصيص ميزانية لأنشطة التنفيذ الإجباري .

عدم تزويـد إدارـات المـناطق المـحمـية وـموظـفيـها بـالأـسلـحة وـمعدـات الـاتـصالـات وـالـمرـكـبات وـالـخـيل

بـالـصـورـة الـتـي تـتـماـشـيـ معـ مـعـايـيرـهاـ .

التوصيات :

إلى وزارة البيئة والطبيعة :

• إنشاء قاعدة بيانات للمعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي للمناطق المحمية وتحسين المراقبة الدورية .

• اتخاذ خطوات حثيثة لإمداد إدارـات المـناطق المـحمـية بـالـموظـفين المؤـهـلين وـمعدـات وـالـموـارد الـلاـزـمةـ .

• زيادة الوعي العام والأنشطة الترويجية لحماية الطبيعة وأمور البيئة .

- فحص التراخيص والشهادات ورسوم استغلال الأرض لكل الجهات الشرعية العاملة في المناطق المحمية.
 - تقييم التقديرات العامة والمفصلة للتأثيرات البيئية واتخاذ إجراءات ضرورية ضد الانتهاكات.
- الجهاز الأعلى للرقابة بالصين :** إدارة مراجعة اثنين من المحميات الطبيعية

أجرى المكتب الوطني للمراجعة بالصين عام 2004 مراجعة وفحص المحمية الطبيعية الوطنية زيشوانج بانا ومحمية الطيور البرية الوطنية جيانجسو يانشنج حيث تلعب المحميات الطبيعية دوراً رائداً في حماية التنوع البيولوجي العظيم في الصين .

ل وحتى داخل المناطق المحمية وفي بعض الحالات التي حدث فيها استخراج معادن فإن استبدال أو توسيع المناطق المحمية كان مدعوماً من قبل الصناعة لتعويض الخسائر التي حاقت بالبيئة .

أهداف المراجعة :

التحليل والفهم الأفضل بكيفية إدارة المحميات الطبيعية .

النطاق :

- الإدارة الحكومية لحماية البيئة.
- الإدارة الحكومية لشؤون الغابات .
- اثنين من المحميات الطبيعية .

المعايير:

- القوانين واللوائح.
- المعايير البيئية .
- معايير أخرى (على سبيل المثال الخطة الخمسية العاشرة (2001-2005) لحماية البيئة).
- آراء الخبراء.

الملاحظات:

- أدت إدارة المحميات الطبيعية إلى بعض النتائج الجيدة ، علي سبيل المثال طبقت الحكومات المحلية القوانين واللوائح ذات الصلة مثل لوائح حماية موارد غابات زايسوانج بانا وقواعد إدارة المحمية الطبيعية في زايسوانج بانا وذلك لدعم إدارة المحميات الطبيعية .
- تم غزو كلا من المحميات من قبل أنواع خارجية ولم يتم اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة ذلك ولابد من التعامل مع هذه القضية مستقبلاً .

الوصيات:

- تحسين الرقابة على المنطقة المركزية والمنطقة العازلة والمناطق التجريبية للمحميات الطبيعية .
- إجراء المزيد من الأبحاث لمواجهة غزو الأنواع الخارجية بصورة فعالة وعمل تنمية مستدامة متوازنة .

الجهاز الأعلى للرقابة بكندا : التكامل البيئي في المتنزهات الوطنية

أجرى مكتب المراجع العام الكندي عام 2004 مراجعة أداء لوكالة المتنزهات الكندية وإدارتها للتكامل البيئي في المتنزهات الوطنية ويعنى بالتكامل البيئي أن تكون المكونات الأصلية والعمليات والتتنوع البيولوجي والمكونات الذاتية لأى نظام بيئي سليم وقد فحص مكتب المراجع العام الكندي كيفية قيام الوكالة بمراقبة وإحياء التكامل البيئي وقدم تقريراً عن أحوال الائتمان عشر متنزهاً وطنياً .

لأوحتى داخل المناطق المحمية وفي بعض الحالات التي حدث فيها استخراج معادن فان استبدال أو توسيع المناطق المحمية كان مدعوماً من قبل الصناعة لتعويض الخسائر التي حاقت بالبيئة .

أهداف المراجعة :

- تحديد ما إذا كان قد تم:
- إعداد تقرير عادل عن التكامل البيئي .
 - مراقبة و عمل أبحاث عن التكامل البيئي قد ركز على القضايا الجوهرية ما اذا كان قد تم إدارته لتحقيق نتائج وتم استخدامه لحفظ على وإصلاح التكامل البيئي وتم استخدامه لدعم ثقافة العامة .
 - الإدارة النشطة والإحياء والتجديد قد عكست قضايا جوهرية وتم إدارتها طبقاً لممارسات مقبولة بشكل عام وتم استخدامها لحفظ على وإحياء التكامل البيولوجي ودعم ثقافة العامة.

النطاق:

أنشطة المراقبة والأبحاث والإدارة النشطة التجديد والترميم للاثنان عشر متنزهاً المسئولة من الوكالة الكندية للمتنزهات.

المعايير:

إرشادات الوكالة لإدارة التكامل البيئي والتزاماتها لتحسين التكامل البيئي في المتنزهات الوطنية.

الملاحظات:

- أنشطة الوكالة الخاصة بالمراقبة والتجديد والترميم خاطبت قضايا جوهرية وتشمل بعض القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي ووظائف النظام البيئي وعوامل الضغط.
- وجود ثغرات في تغطية ماهية القضايا المفروض رصدها مثل أمراض الحياة البرية والنشاط البشري في مواطن التجمع الحساسة وكيفية تحطيط وإدارة هذه القضايا.
- لم يتم استخدام أنشطة المراقبة والإحياء والترميم بدرجة تصل إلى أقصى تأثير لها وذلك لدعم الفهم الشعبي لقضايا التكامل البيئي.
- التقارير المقدمة عن حالة المتنزهات كانت جيدة نسبياً ولكن غير مستمرة.
- تعمل كل المتنزهات الوطنية للحصول على برامج مراقبة موثوق بها من الناحية العلمية بطريقة تخطب أهدافها للتكامل البيئي.
- تم تطوير الإرشادات لتحسين استمرارية أنشطة المراقبة.

التوصيات :

- العمل على تطوير عملية إعداد التقارير عن أحوال المتنزهات الوطنية باستخدام النقاط الإرشادية بطريقة أكثر استمرارية على أن تتضمن معلومات أكثر عن النتائج والمعلومات المالية وأمثلة مادية لإسهامات الأطراف الأخرى.
- استخدام الخطط المحدثة للإدارة لدى الوكالة لعلاج الثغرات في إدارة أنشطة التجديد والترميم.
- تطوير برامج الوكالة للمراقبة والإحياء وذلك عن طريق :
 - تطبيق نظام إدارة البيانات والإرشادات الخاصة بها لأنشطة المراقبة والإحياء.

- تحديد أفعال وإجراءات لتكامل التعليم العام مع أنشطة المراقبة والإحياء .
- إعداد تقارير علنية سنوية بخصوص الإجراءات التي تم اتخاذها لتحسين المراقبة والإحياء .

الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية سلوفاكيا : المتنزهات الوطنية في سلوفاكيا

قام مكتب المراجعة الوطني بجمهورية سلوفاكيا عام 2005 بتنفيذ رقابة أداء للمتنزهات الوطنية والمحميات الطبيعية بسلوفاكيا .

لأوحتى داخل المناطق محمية وفي بعض الحالات التي حدث فيها استخراج معادن فان استبدال أو توسيع المناطق محمية كان مدعوماً من قبل الصناعة لتعويض الخسائر التي حاقت بالبيئة .

أهداف المراجعة :

تقييم:

- مدى جودة تنفيذ إدارة المتنزهات الوطنية والمحميات الطبيعية بسلوفاكيا لواجباتها نحو حماية المتنزهات الوطنية .
- ما إذا كان قد تم إدارة أنشطة الحماية البيئية في المتنزهات الوطنية بشكل اقتصادي وكفاء وفعال .
- الالتزام بالاتفاقيات البيئية الدولية والتشريعات الوطنية .
- اقتصادية وكفاءة وفاعلية الأموال المنفقة لحماية الطبيعة في المتنزهات الوطنية .

النطاق :

- الأنشطة من عام 2003 إلى عام 2004 .
- إدارة المتنزهات الوطنية .
- المحميات الطبيعية بسلوفاكيا .

المعايير :

- القوانين واللوائح .
- الاتفاقيات الدولية للتعاون في مجال حماية المتنزهات الوطنية .

الملاحظات:

- الميزانية المخصصة لمراقبة وإحياء البيئة كانت أقل من المقدر .

- وجود عدد محدود من الموظفين ذوي الخبرة .
 - عدم كفاية الأبحاث والأنشطة العلمية التي تم تنفيذها .
- الوصيات :
- إعادة تخصيص الأموال المرصودة للمقتصرات الوطنية وتطوير المشروعات البيئية المعدة لها والتي سيتم تمويلها من قبل صندوق الاتحاد الأوروبي .

ARCHIVE

الأنواع المعرضة للأخطار :

خلفية

تتوارد الأنماط المعرضة للأخطار في كل جماعات المالك بجميع أنحاء العالم وهناك تقدير بأن الإنسان قد عجل بمعدل انقراض أنواع خلال القرون القليلة الماضية بما يعادل ألف مرة زيادة عن المعدل المعتمد على مدار تاريخ الكوكبة الأرضية.

وتقدر التجارة السنوية في الحياة البرية العالمية بمليارات الدولارات والتي من المفترض أن تشمل مئات الملايين من النباتات وعيونات الحيوانات ولاشك أن مستوى استغلال بعض أنواع الحيوانات والنباتات مرتفع لدرجة أن مثل هذه التجارة إلى جانب بعض العوامل الأخرى كفقدان الموطن الأصلي من الممكن أن تقترب بعض أنواع لحافة الانقراض.

وتعمل العديد من حكومات الدول على تطوير ودعم تنفيذ خطط عودة أنواع المعرضة للأخطار والتهديدات إلى حالتها الطبيعية وقد يكون لدى هذه الدول تصنيفات مختلفة لحماية كل منها، لذلك أصبح موضوع مراجعة أنواع المعرضة للأخطار مجالاً أكثر إثارة لاهتمام الأجهزة العليا للرقابة وقد خضع هذا الموضوع للمراجعة لفترة أطول وذلك لوجود اتفاقية دولية منذ عام 1975 تتصل بالتجارة الجائرة في أنواع المعرضة للأخطار.

لمزيد من المعلومات في هذا الموضوع راجع فصل انقراض أنواع من قسم "ما هو مجال التنوع البيولوجي وما هي الاهتمامات الرئيسية" وذلك في الفصل الأول.

معايير المراجعة

اتفاقية التنوع البيولوجي :

على كل طرف من الأطراف الموقعة على اتفاقية التنوع البيولوجي إصلاح وإحياء الأنظمة البيئية المتدهورة وأن يسرع بعملية إعادة أنواع المعرضة للأخطار إلى حالتها الطبيعية ويمكن للأطراف الموقعة تحقيق ذلك عن طريق تطوير وتنفيذ خطط أو استراتيجيات إدارية بالإضافة إلى تطوير وتعديل التشريعات وأوامر الأحكام التنظيمية الأخرى لحماية أنواع المعرضة للأخطار والتجمعات. (راجع بند 8 بالملحق رقم 4).

اتفاقية التنوع البيولوجي 2010 – الهدف الرئيسي للتنوع البيولوجي

الهدف الثاني : تعزيز عملية الحفاظ على تنوع الأنواع

الأهداف :

- * 1-2 استعادة والحفاظ على أو خفض تدهور تجمعات أنواع من المجموعات المصنفة والمختارة.
- * 2-2 تحسين موقف أنواع المعرضة للأخطار، وسوف يصبح المزيد من أنواع مهدداً ولكن إجراءات الحماية على أساس أنواع سوف يحسن موقف بعضها.

اتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المعرضة للمخاطر من النباتات والحيوانات البرية :

هي اتفاقية دولية بين الحكومات لضمان عدم تهديد التجارة الدولية في الحيوانات والنباتات البرية بقاءها على قيد الحياة وقد أصبحت عامة الشعب حالياً على وعي بموقف العديد من الأنواع البارزة المعرضة للمخاطر مثل النمر والفيل ومع ذلك حينما تم الاعتراف لأول مرة بالحاجة إلى اتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المعرضة للمخاطر في السبعينيات فان المناقشات الدولية بشأن تنظيم التجارة في الحياة البرية لحمايتها كانت مفهوماً جديداً نسبياً . وتتطلب جهود تنظيم التجارة في الحيوانات والنباتات البرية تعاؤناً دولياً لأنها تتجاوز الحدود الجغرافية وقد صبّغت اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المعرضة للمخاطر بروح هذا التعاون الدولي ، واليوم تحمى اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المعرضة للمخاطر بدرجات مختلفة . بقاء أكثر من 3000 نوع من الحيوانات (مثل الأنواع الحية التي نحصل منها على فراء المعاطف) والنباتات (مثل الأعشاب المجففة) على قيد الحياة ومنذ سريان تلك الاتفاقية لم يتعرض نوع واحد من الأنواع التي تقوم الاتفاقية بحمايتها لخطر الانقراض .

الشكل رقم 11 : اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المعرضة للمخاطر. لمحة سريعة

تاريخ التوقيع : 3 مارس 1973 .

تاريخ السريان : 1 يوليو 1975 .

عدد الأطراف المشاركة : (فى ديسمبر 2006) 169 .

قائمة بالأطراف المشاركة : <http://www.cites.org/eng/disc/parties>.

الموقع الإلكتروني : <http://www.cites.org/>

الأهداف والأغراض :

ضمان عدم تهديد التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية للانقراض .

م الموضوعات قابلة للبحث :

تقتصر اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المعرضة للمخاطر على مراقبة التجارة الدولية في الأنواع المعرضة للمخاطر ويتم تعريف التجارة الدولية بموجب الاتفاقية بأنها (مع بعض الاستثناءات القليلة جداً) كل المواقف التي تؤخذ فيها عينة أو جزء من عينة من أنواع معرضة للمخاطر أو يتم إرسالها عبر الحدود الدولية . على الدول مراقبة التجارة في الأنواع بنفس الطريقة التي تسسيطر بها على أي تجارة أخرى من خلال الجمارك وإجراءات التفتيش على الحدود وموانئ الدخول الأخرى .

اتفاقية حماية الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية :

تعرف هذه الاتفاقية تعرف أيضاً باتفاقية بون التي وقعت عام 1979 وتهدف إلى حماية الأنواع المهاجرة البرية والبحرية والجوية على مدى خط سيرها وموطن تجمعها .

وتعمل الأطراف المشاركة في الاتفاقية على توفير حماية صارمة لمعظم الأنواع المهاجرة المعرضة للمخاطر وإبرام اتفاقيات إقليمية متعددة الأطراف لأنواع محددة وإجراء بحوث تعاونية وأنشطة حماية . وبموجب هذه الاتفاقية تم إبرام أربعة عشر اتفاقية إقليمية لحماية الحيتان والدرافيل والطيور البحرية والفقمة والسلاحف البرية والبحرية والغزلان والأفيال وأنواع فريدة من الطيور، ويغطي الجزء الأكبر من هذه الاتفاقية – حماية الطيور المائية المهاجرة الأفروآسيوية - 235 نوعاً من الطيور.

ولتقليل معدل انقراض الأنواع لابد أن تتعامل الحكومات مع العوامل الرئيسية وخاصة الاستخدام غير المستدام للموارد وفقدان مواطن التجمع والأنشطة الضاربة مثل الصيد والتجارة غير القانونية في الحيوانات البرية .

الشكل رقم 12 : اتفاقية بون – لمحه سريعة

تاريخ التوقيع : 23 يونيو 1979 .

تاريخ السريان : 1 نوفمبر 1983 .

عدد الأطراف المشاركة : (فى يناير 2007) 101 .

قائمة بالأطراف المشاركة :

<http://www.cms.int/eng/about/partlst.htm>.

الموقع الإلكتروني : <http://www.cms.int/>

الأهداف والأغراض:

على كل طرف أن يلتزم بـ :

- منع أو الحد من جمع الأنواع المهاجرة .
- الحد من إلحاق الضرر بمواطن التجمع أو إدخال أنواع غريبة دخلة والأنشطة والظروف الأخرى التي قد تعوق الهجرة أو تتدخل مع الأنواع المهاجرة .
- الدخول في اتفاقيات دولية مستقلة بخصوص أنواع مهاجرة محددة أو مجموعات من الأنواع والتي يتضمن نطاقها وطريق هجرتها مناطق تخضع لتشريعات طرف آخر من الأطراف .

موضوعات قابلة للبحث :

- وجود أكثر من 100 نوع من الأنواع المهاجرة المعرضة للمخاطر في الملحق 1 من الاتفاقية .
- على الأطراف تكريس جهودها من أجل :

- الحفاظ على وإحياء مواطن التجمعات. حيثما كان ذلك مجدياً ومناسباً. اللازم لإزالة التهديد بالانقراض .
- منع وإزالة أو الوصول بالتأثيرات المعاكسة للأنشطة أو العائق التي تعيق أو تمنع الهجرة إلى الحد الأدنى لها أو التعويض عنها .
- منع وخفض السيطرة على العوامل التي تعرّض أنواع المخاطر أو من المحتمل أن تعرّضها للمخاطر فيما بعد.
- تمنع اتفاقية الحفاظ على أنواع المهاجرة جمع أنواع الموجودة بالملحق رقم (1) إلا من أجل الأغراض العلمية وتحسين السلالات أو إبقاء أنواع على قيد الحياة أو الاستخدام التقليدي من أجل المعيشة والظروف غير العادمة .

التشريعات ولوائح السياسات:

تعتبر القوانين والاتفاقيات الدولية والسياسات ضرورية لمنع فقدان أنواع وقد أدخلت الحكومات في بلدان عديدة تشريعات محددة لحماية أنواع المعرضة للمخاطر وعادة ما تتضمن هذه القوانين آليات لتحديد أنواع المعرضة للمخاطر وخطط لإعادتها إلى حالتها ومن المحتمل وجود أحكام في التشريعات البيئية الأخرى إذا لم تكن هناك تشريعات محددة بخصوص أنواع المعرضة للمخاطر لذلك يجب على المراجعين البحث عن السياسات المتعلقة بحماية أنواع المعرضة للمخاطر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وفيما يتعلق بالتجارة في أنواع المعرضة للمخاطر قد يكون هناك تشريعات ولوائح محددة تقي بالالتزامات حسب الاتفاقية الدولية للتجارة في أنواع المعرضة للمخاطر .

البرامج :

إذا كان هناك تشريع محدد لحماية أنواع المعرضة للمخاطر أو تنظيم التجارة فيها فمن المحتمل وجود برنامج محدد في هذا الموضوع . وتوجد بعض البرامج التي تساعد على تراجع اضمحلال أنواع المعرضة للمخاطر أو التهديد ولتأكيد فاعليّة خطط إعادة إحياء أنواع يجب خفض أو إزالة التهديدات مما يؤكد بقاء أنواع على قيد الحياة في البرية على المدى الطويل .

وقد تقوم الحكومات أيضاً بتنفيذ برامج لإعادة إدخال أنواع المعرضة للتهديد من النبات والحيوان إلى مواطنها الأصلية وهذا غالباً إجراء ضروري للحصول على عينات كافية من أنواع معينة في البرية لدعم عودتها إلى حالتها الطبيعية وضمان استمرارها.

الأطراف المعنية :

عادة ما يكون لإدارة البيئة أو ما يعادلها دوراً رائداً في حماية الأنواع المعرضة للمخاطر والتهديد وفي بعض البلدان الأخرى تلعب إدارات أخرى مثل إدارات مصايد الأسماك والمتزهات دوراً رئيسياً وإذا كانت الدولة أحدى أطراف الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر فمن المحتمل أن تكون الإدارة أو الوزارة المكلفة بالتفتيش على الحدود أو الجمارك أو رسوم المغادرة مشتركة في ذلك .

كذلك تكون المجتمعات الأصلية التي تعتمد على الحيوانات البرية أو الحياة النباتية أطراف أساسية في عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالأنواع المعرضة للمخاطر كما يلعب المجتمع العلمي دوراً هاماً وخاصة في عملية الحفاظ خارج المواطن للأنواع المعرضة للمخاطر .

م الموضوعات قابلة للبحث :

هل قامت الحكومة :

- * بتحديد الأنواع المعرضة للمخاطر في الدولة ؟
- * بتنفيذ شريعاتها وسياساتها المتعلقة بالأنواع المعرضة للمخاطر ؟
- * بمراقبة تجارة الأنواع المعرضة للمخاطر ؟
- * بمحاربة التجارة غير القانونية للحيوانات البرية والحياة النباتية ؟
- * بتطبيق الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر .
- * تضع برامج إعادة إحياء مواطن التجمعات للأنواع المعرضة للمخاطر مع خطط عمل محددة موضوع التنفيذ ؟
- * بتحديد مناطق حماية الأنواع المعرضة للمخاطر والأنواع المهاجرة ؟
- * بمراقبة الصيد الغير القانوني الذي يمكن أن يؤثر في الأنواع المعرضة للمخاطر أو الأنواع المهاجرة ؟

دراسات حالة للمراجعة :

تتعلق دراسات حالة الثالثة التالية بالاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر والتجارة في الأنواع وتنفيذ خطط إعادة إحياء الأنواع المعرضة للمخاطر .

الجهاز الأعلى للرقابة في باراجواي

التجارة في أنواع الحيوانات البرية وتحديد مواسم الصيد وجمع الحيوانات الحية

قام الجهاز الأعلى للرقابة في باراجواي عام 2003 بمراجعة مدى التزام الأمانة العامة للبيئة في الدولة بالقانون حال تفويضها بالمحافظة على وحمل ونقل والاتجار في الحيوانات البرية وما هو الموسم المحدد للصيد وموسم جمع الحيوانات الحية.

أهداف المراجعة :

- تقييم إدارة وكالة تفعيل قانون الحياة البرية.
- تحليل القرارات التي يتم بموجبها منح حصص للصيد أو حصص لحفظ الحيوانات الحية واستخدام الجلد واللحوم والبنود الأخرى .

النطاق :

الأنشطة التي الأمانة العامة للبيئة عام 2002 وعام 2003.

المعايير:

- الدستور الوطني .
- القوانين واللوائح.

الملاحظات:

- لم يكن لدى الأمانة العامة للبيئة سياسة بيئية مؤسسية لحماية والمحافظة على أو تأكيد الاستخدام المستدام للحيوانات البرية .
- لم يتم الالتزام الكامل بقانون الحياة البرية وقانون التنوع البيولوجي ، فمثلاً :
 - استخدام مجتمعات الدراسة والإحصائيات بدلاً من الدراسات العلمية التي يفرضها القانون لإجازة استغلال الموارد الطبيعية .
 - عدم الحاجة إلى تقييم التأثير البيئي أو ترخيص بيئي لاستغلال الحيوانات البرية.
 - تم أعطاء تفويض لاستخراج عينات من الحيوانات البرية من محميات الطبيعة مما أثر في توازن النظام البيئي الذي يتمتع بحماية القانون .
 - عدم وجود خطة لإدارة الأنواع القابلة للاستغلال تتضمن إجراءات الحماية والمعرفة البيولوجية والتي تعتمد على دراسات علمية بحيث يمكن استخدامها كأساس لبرامج " الاستخدام المستدام " .

الوصيات :

- عدم منح أى تفويض جديد لاستغلال الأنواع حتى تحدد الأمانة العامة للبيئة إجراءات واضحة من خلال لوائح منصفة ومحددة ومستدامة تؤكد الاستخدام المقبول للأنواع وبقاءها على قيد الحياة .
- دراسة وضع أنظمة أكثر ملائمة لحماية أنواع الحيوانات البرية مثل توليد سلالات في الأسر ثم إطلاقها في موطنها الأصلي .
- وضع وتطبيق سياسات بيئية محلية مع المنظمات الاجتماعية والأكاديميات وال محليات والمنظمات الحكومية لإدارة الحياة البرية والمواطن الأصلي مع الاهتمام الخاص بالموارد الطبيعية والحياة البرية كتراث شعبي في باراجواي .
- تأكيد الإشراف على ومراقبة الأنشطة الميدانية ومراقبة وتنفيذ الإحصائيات .
- إعداد قوائم رسمية للأنواع المعرضة للمخاطر والتهديدات والتى ستساعد فى وضع قواعد ولوائح للحفاظ على المواطن الأصلي للأنواع الموجودة بالقائمة .

الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة الأمريكية

مراجعة حماية الأنواع المعرضة للمخاطر وخطط إحيائها

نفذ مكتب المراجع العام بالولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامي 2002-2005 خمس عمليات مراجعة تتعلق بحماية الأنواع المعرضة للمخاطر . وقد فحصت عمليات المراجعة برامج الأحياء واستخدام العلوم وعمليات الاستشارة والإتفاق .

فيما يلى ملخص لاثنتين من هذه المراجعات :

أ- إستراتيجية البحث والمراقبة طويلة الأجل المطلوبة لبرنامج إعادة إحياء سلحفاة صحراء موجاف .

أهداف المراجعة :

تقييم الأسس العلمية للقرارات الرئيسية المتعلقة بالسلحفاة- تقدير فعالية الإجراءات التي تم اتخاذها للحفاظ على السلحفاة وتحديد موقف الأعداد وتحديد التكاليف والمزايا المصاحبة بإجراءات الإحياء.

بـ- غالباً ما تركز هيئة الأسماك والحياة البرية الأموال المخصصة لإحياء الأنواع على الأنواع ذات الأولوية القصوى ولكن تحتاج إلى التقييم الدورى لقرارات تخصيص الأموال .

أهداف المراجعة :

تقييم كيفية مقارنة المخصصات المالية لإعادة إحياء الأنواع بإدارة خدمة الأسماك والحياة البرية مع توجيهات الإدارة بخصوص أولويات إعادة إحياء الأنواع والعوامل التي تؤثر في قراراتها لتخصيص الأموال تجاه إعادة إحياء الأنواع .

النطاق للبند (أ) – البند (ب)

- الوكالات الفيدرالية التي لديها التزامات بموجب قانون الأنواع المعرضة للمخاطر .
- الأبحاث العلمية غير الفيدرالية .

المعايير للبند (أ) – البند (ب)

- القوانين ولوائح الفيدرالية .
- إدارات المراقبة المالية الفيدرالية .
- آراء الخبراء .

الملاحظات للبند (أ) – البند (ب)

اتبعت الوكالات الفيدرالية في معظم الحالات القوانين ولوائح الفيدرالية لتنفيذ قانون الأنواع المعرضة للمخاطر .

- هناك اهتمامات بخصوص كفاءة وفعالية بعض البرامج .
- هناك افتقار إلى توضيح كيفية تنفيذ بعض البرامج .

أـ- إستراتيجية البحث والمراقبة طويلة الأجل المطلوبة لبرنامج إعادة إحياء سلحفاة صحراء موجاف .

التوصيات :

وضع وتنفيذ إستراتيجية بحثية متناسقة لربط قرارات إدارة الأرض بنتائج البحث وإعادة تقييم دورية لخطة إعادة إحياء سلحفاة صحراء موجاف ولابد أن تحدد وتقييم وزارة الداخلية الخيارات الخاصة بتمويل عملية المراقبة الطويلة الأجل للأعداد.

بـ- غالباً ما تركز هيئة الأسماك والحياة البرية الأموال المخصصة لإحياء الأنواع على الأنواع ذات الأولوية القصوى ولكن تحتاج إلى التقييم الدورى لقرارات تخصيص الأموال .

التوصيات :

التقييم الدورى ما اذا كانت الأنواع ذات الأولوية القصوى تتلقى الأموال لإعادة إحيائها وإعلان هذه المعلومات على الملا لضمان استخدام هيئة الأسماك والحياة البرية الموارد المتاحة لإعادة الإحياء الاستخدام الأمثل .

الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر

أجرت الغرفة العليا للرقابة ببولندا عام 1999 مراجعة تطبيق الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر .

أهداف المراجعة

تدقيق أنشطة الأجهزة الإدارية البولندية العامة والمنظمات الأخرى (مثل مؤسسات الأعمال والمؤسسات غير الحكومية) التي تهدف لحماية الحيوانات خاصة حيوانات المنازل وحيوانات المواصلات وقد أجريت مراجعة متابعة عام 2002 .

النطاق :

تسعة وثمانون جهة تشمل إدارة التفتيش البيطرية الوطنية وإدارات التفتيش البيطرية الحدودية ومكاتب الجمارك.

المعايير :

- الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر .

- القوانين ولوائح الوطنية .

الملاحظات :

- لم تصدر وزارة البيئة لوائح لتنفيذ لقانون حماية الحيوانات لعام 1997 الذي يفعل الالتزامات بموجب الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر .
- أصدرت الوزارة 488 تصريحاً عام 1998 وفي النصف الأول لعام 1999 لاستيراد الحيوانات البرية بموجب الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر وقد رفضت إصدار عدة تصريحات منوهة أن الحيوانات تم صيدها من البراري أو أن المستورد لم يتمكن من إثبات مصدرها .
- أصدر كبير الأطباء البيطريين خلال هذه الفترة وبموجب السلطة التي يمنحها له القانون البيطري- بعيداً عن الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر - تصاريح لاستيراد 10000 حيواناً برياً منها 309 تصريح تم إصدارها في النصف الأول لعام 1999 معظمها لم يكن كاملاً مما جعل من المستحيل تحديد أن كان لابد من تطبيق الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر .
- سجلت مكاتب الجمارك 62 حالة لحيوانات تم استيرادها انتهاكاً لأحكام الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر (12 منها تخص 360 حيواناً حياً تمثل 6 أنواع).
- عدم امتلاك تجار الجملة للحيوانات الأليفة و محلات بيع الحيوانات المستوردة دائماً شهادات توضح منشأ وصحة الحيوانات ولم يكن هناك فحص بيطري يغطي الحيوانات .
- لم تقدم الوزارة التقرير السنوي للأمانة العامة للاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر عن كيفية تنفيذ التزاماتها جيداً بموجب الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر .

تأثير المراجعة المنعكسة في عملية المتابعة :

- أصبحت اللائحة التنفيذية لقانون حماية الحيوانات لعام 1997 سارية المفعول عام 2002 التي تؤكد أحكام الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر وتسعى لتقييد وتنظيم التجارة الدولية في أنواع الحيوانات المدرجة بموجب الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر .
- أطلقت الوزارة حملة إعلامية لإعلام الناس باللوائح الناجمة عن الالتزام بالاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر.

- توصلت إدارة خدمات الجمارك وإدارة التفتيش البيطرية الحدوية لاتفاقية لتقييد التجارة في الحيوانات البرية ومن خلال هذه الاتفاقية تم تدريب موظفي الجمارك لتفعيل أحكام الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر .
- أفرزت توصيات مراجعة عام 1999 عن امتداد قواعد التفتيش البيطري إلى تجار الجملة وال محلات التي تتعامل في الحيوانات الأليفة .
- لم يتم تقديم تقارير خلال فترة المراجعة إلا عن الشحنات المعزولة التي تتضمن حيوانات تشملها الاتفاقية الدولية للتجارة في الحيوانات المعرضة للمخاطر إلى بولندا .
- استمر إصدار التصاريح البيطرية لاستيراد الحيوانات البرية بصورة مستقلة عن تصاريح الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر (كما تم الإفصاح عنها في مراجعة عام 1999) ، ولازال مستحيلًا تحديد أن كان لابد من حماية الحيوانات المستوردة بموجب الاتفاقية الدولية للتجارة في الأنواع المعرضة للمخاطر لأن هذه التصاريح ما زالت لا تتضمن الأسماء الكاملة للأنواع .

الأنواع الدخيلة خلفية

تعتبر الأنواع الغريبة الدخيلة سبباً رئيسياً لفقدان التنوع البيولوجي حول العالم وقد أدخلت المستويات المرتفعة في المواصلات والسياحة والتجارة المزيد من الأنواع الغريبة الدخيلة والتي تشكل تهديداً جوهرياً للنظام البيئي البري والبحري .

وتصل معظم الأنواع الغريبة الدخيلة إلى مواطنها الجديدة من خلال تجميع وإطلاق ماء الصابورة من السفن ومع ذلك فإن فضلات تربية الأحواض المائية تعتبر أحد المصادر الهامة لأنواع الغريبة الدخيلة إلا أنها أقل نظاماً من ماء الصابورة.

إن مشكلة الأنواع الغريبة الدخيلة مشكلة عالمية تتطلب تصرفًا على كل المستويات ، وقد وضعت دولاً عديدة أنظمة لمنع ومراقبة المشكلة واستخدام تقييم المخاطر للتنبؤ باحتمال الغزو والتكاليف البيئية والاقتصادية الممكنة ، ومع أن هذه الأنظمة تدرك تأثير الأنواع الغريبة الدخيلة بمجرد دخولها فإن هناك حاجة لمزيد من العمل لمنع دخولها من البداية. ويمكن أن يكون لهذه الأنواع الغازية الدخيلة تأثيراً مباشراً ومكلفاً على الاقتصاد ، وقد أصبح هذا الموضوع مجالاً هاماً للمراجعة في الأجهزة العليا الرقابية .

لمزيد من المعلومات عن هذه القضية راجع الموضوعات التالية بالفصل الأول :

- انقراض الأنواع .
- التمايل الحيوي .
- التغيرات في الوظائف البيئية .
- الأنواع الغريبة الدخيلة .

معايير المراجعة

اتفاقية التنوع البيولوجي

على كل طرف من الأطراف الموقعة على الاتفاقية منع إدخال ومراقبة أو استئصال الأنواع الغريبة الدخيلة التي تهدى أنظمتها البيئية ومواطن التجمع أو الأنواع الأصلية، كما أن الأطراف مسؤولة أيضاً عن التأكد من أن الأنشطة الواقعة في نطاق تشريعاتها أو مراقبتها لا تسبب ضرراً للبيئة في دول أخرى (راجع البنود رقم 3، 8 بالملحق رقم 4) .

اتفاقية التنوع البيولوجي 2010 – الهدف من التنوع البيولوجي

الهدف رقم 6: مراقبة تهديدات الأنواع الغريبة الدخيلة

الأهداف

* 1-6 مسارات للأنواع الغريبة الدخيلة الأساسية الممكنة تحت المراقبة

* 2-6 وضع خطط إدارية للأنواع الغريبة الأساسية التي تهدى الأنظمة البيئية ومواطن التجمع
والأنواع .

جموع

لابد أن تضع الحكومات استراتيجيات فعالة لخفض انتشار وتأثير الأنواع الغريبة الدخيلة. إن التحديات التي تواجه كل دولة تحديات متفردة ولذا فان الحلول يجب ان تكون متفردة وقد أقرت "وثيقة المبادئ الإرشادية" لمنع وانتشار وتحفيظ آثار الأنواع الغريبة التي تهدد النظم البيئية أو المواطن أو الأنواع (أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 2002) بعض المبادئ التي قد تعطى الحكومات إرشاداً واضحاً ومجموعة من الأهداف التي يمكن أن تستعين بها الأجهزة العليا للرقابة في عمليات المراجعة وللمراجعين توجيهه أسئلة لها علاقة بمراجعة المطابقة والمراجعة المالية ومراجعة الفاعلية وأعمال المراجعة الأخرى.

الاتفاقية الدولية للرقابة وإدارة ماء الصابورة والرواسب التي تلقّيها السفن في البحار اقر المؤتمر الذي عقد في فبراير 2004 الاتفاقية الدولية للرقابة وإدارة ماء الصابورة والرواسب التي تلقّيها السفن في البحار لمنع الآثار المدمرة المحتمل حدوثها - عن طريق التجارة البحرية. عند إدخال أنواع دخيلة و التي تتنافس مع الحياة البرية الطبيعية . ولا تزال الاتفاقية غير سارية المفعول ومع ذلك فمبادئها قد تستخدم كممارسات جيدة لإدارة الكائنات الدخيلة الآتية من ماء الصابورة والرواسب كما يمكن استخدام الخطوط الإرشادية كمصدر للمعيار .

الشكل رقم 13: الاتفاقية الدولية للرقابة على ماء الصابورة – لمحه سريعة

تاريخ التوقيع : 13 فبراير 2004

تاريخ السريان : لم يتم سريانها بعد

عدد الأطراف المشاركة : (في أغسطس 2006) 6

شبكة المعلومات : <http://www.imo.org>

(انظر إلى البيئة البحرية ثم إدارة ماء الصابورة) البرنامج العالمي لإدارة ماء الصابورة <http://glaball.sat>

الأهداف والأغراض:

منع وتقليل والحد نهائياً من تحويل الكائنات البحرية الضارة والكائنات المريضة عن طريق مراقبة وإدارة الرواسب وعمليات تخلص السفن من ماء الصابورة .

موضوعات قابلة للبحث

تتطلب الاتفاقية ان تقوم جميع السفن بتنفيذ خطة لإدارة ماء الصابورة والرواسب ويجب على هذه السفن ان تحمل سجل لماء الصابورة وان تقوم بإدارة الإجراءات الخاصة بماء الصابورة طبقاً لمعايير معين .

الاتفاقية الدولية لحماية النباتات

تم إقرار الاتفاقية الدولية لحماية النباتات في عام 1951 عن طريق منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة التي أخذت على عاتقها أن تتحرك جميع الدول لمنع إدخال وانتشار أوبئة النباتات وجميع منتجاتها واتخاذ إجراءات رقابية ملائمة وقد تم إقرار الاتفاقية (النسخة المعدلة) في عام 1997
[\(https://www.ippc.int/ipp/cn/defaultjsp\)](https://www.ippc.int/ipp/cn/defaultjsp)

التشريعات والقوانين والسياسات

ربما قامت بعض الدول بوضع إطار عمل شامل للتشريع القومي والتعاون الدولي لتنظيم عملية إدخال الأنواع الدخيلة وكذلك إبادتها والسيطرة عليها ، وقد تتضمن هذه التشريعات قطاعات مختلفة من الأنشطة (على سبيل المثال: التجارة ، الزراعة والأغذية والنقل – ماء الصابورة) .

وعلى المراجعين أن يقوموا بملحوظة الآتي :

- أي من الاستراتيجيات أو السياسات التي يمكن استخدامها للسيطرة على الأنواع الغريبة الدخيلة .
- أي تشريع يخاطب الإدخال المعتمد وغير المعتمد للأنواع الدخيلة .
- الاتفاقيات التي تم بين المنظمات الإقليمية للتجارة والخطوات التي تتخذ وتساعد في خفض والوقاية من الإدخال غير المعتمد للأنواع الدخيلة .

البرامج :

قد يجد المراجعون برامج تتعلق بالأنواع الدخيلة في عدد من الإدارات والوزارات وعادة ما تقوم الوزارة المسئولة عن القضايا البيئية بتطوير برامج لمنع إدخال الأنواع الغريبة أو لإبادتها والسيطرة على الأنواع الغريبة الدخيلة التي قد تكون قد دخلت البلاد بالفعل .

دائماً ما يتم تنفيذ برامج تعليمية والحملات لتقليل ومنع بداية الانتشار الغير معتمد للأنواع الدخيلة . وقد تقترح هذه البرامج مناهج للحد من مخاطر الأنواع الدخيلة التي يتم إدخالها من خلال البضائع التجارية والمواد الخاصة بالتعبئة ، وماء الصابورة ، والحقائب الشخصية ، والطائرات وال_boats .

وقد قامت الحكومات بتطبيق برامج بحثية وتطويرية لمواجهة مشكلة المشاكل وقد تحدد هذه البرامج الطرق الرئيسية التي تسمح بدخول الأنواع الدخيلة ، على سبيل المثال (الموانئ والمطارات الدولية) حتى يمكن مراقبة الطرق لإبادة الأنواع الدخيلة .

الأطراف المعنية :

بالإضافة إلى الأطراف المعتادين (الإدارية والوزارات المسئولة عن البيئة والمصايد) ، يمكن إشراك إدارات وزارات الزراعة والأغذية والنقل ، حراسة الشواطئ والتجارة والجمارك في إدارة الأنواع الغريبة الخبيثة لأن طريقة إدخال هذه الأنواع الخبيثة تختلف من دولة لأخرى وكذلك الأطراف المعنية بهذه القضية.

م الموضوعات قابلة للبحث:
هل تقوم الحكومة بما يأتي :-

- تنفيذ التشريعات والسياسات المتعلقة بالأنواع الخبيثة .
- تحديد الأنواع الخبيثة الرئيسية في الدولة .
- تقديم المعلومات المتاحة الخاصة بسلوك الأنواع الخبيثة للدول الأخرى .
- اتخاذ خطوات فردية وتعاونية ملائمة لخفض مخاطر أوضاع الأنواع الخبيثة الغريبة .
- إجراء الأبحاث وعمليات المتابعة .
- نشر الثقافة وزيادة الوعي العام والقيام بأنشطة غير مسبوقة .
- تنفيذ أعمال المراقبة على الحدود ووضع مقاييس للحجر الصحي كضمان لها .
- تقييم ومراقبة الأنشطة غير المشروعة التي تنشر الأنواع الخبيثة .
- إبرام اتفاقيات محددة مع الدول المجاورة .
- تنفيذ إجراءات للحد من الأنواع الغريبة الخبيثة من خلال عمليات المراقبة الآلية والكميائية والبيولوجية أو من خلال إدارة المواطن.
- تنفيذ برامج استكشافية لإبادة هذه الأنواع الخبيثة في مراحلها الأولى ووضع إجراءات للحد من انتشارها.

إن إجراءات المراجعة الحكومية للسيطرة على الأنواع الخبيثة الغريبة هو موضوع متسع للغاية وبالتالي قد يكون من الحكمة مراجعة مجال واحد فقط أو قطاع واحد لأنشطة مثل قطاع الزراعة والغابات أو الشحن .

دراسة حالة للمراجعة :-

فيما يلي دراستين تتعلقان بإدارة الأنواع الخبيثة ومنع الآفات والأمراض .
الجهاز الأعلى للرقابة الكندي : الأنواع الخبيثة في كندا

فى عام 2004 قام مكتب المراجع العام بكندا بمراجعة البيئة الكندية، المصايد والمحيطات ووسائل النقل بكندا وذلك لتحديد ما إذا كانت الحكومة الفيدرالية قد

قامت على نحو ملائم بتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي والإستراتيجية الكندية للتنوع البيولوجي فيما يخص الأنواع الدخيلة .

أهداف المراجعة :

- تحديد ما إذا كانت الحكومة الفيدرالية قد استجابت بشكل ملائم لمشكلة الأنواع الدخيلة منذ توقيع الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي وأكثر تحديداً من الصياغة النهائية للإستراتيجية الكندية للتنوع البيولوجي .
- التحقيق في ما إذا كانت هيئة البيئة الكندية لديها المعلومات أو الوسائل التي تحتاجها لمعرفة ما يلي :-
 - ما الأنواع التي تشكل التهديد الأكبر .
 - ما الطرق الرئيسية التي من المحمول أن تصل من خلالها .
 - من الذي سيتخذ إجراء لمواجهة مثل هذه المخاطر الرئيسية وما مدى فاعلية هذه الإجراءات .
 - التحقق من كيفية إدارة الحكومة الفيدرالية لأنواع الدخيلة التي تصل عبر ماء الصابورة والتركيز على ما إذا كانت "هيئة المصايد والمحيطات الكندية" قد حصلت على المعلومات الأساسية التي تحتاج إليها لمواجهة الدخلاء وما إذا كانت هيئة وسائل النقل الكندية تضمن وجود تشريعات ملائمة وإجراءات مطبقة لمراقبة انتشارهم في المياه الكندية .

النطاق :

- هيئة البيئة الكندية .
- هيئة المصايد والمحيطات الكندية .
- هيئة وسائل النقل الكندية .
- اتفاقية التنوع البيولوجي .
- الإستراتيجية الكندية للتنوع البيولوجي .

المعايير :

- التفويض الإداري ويشمل التفويضات التشريعية المتعلقة بالأنواع الدخيلة .
- اتفاقية التنوع البيولوجي .
- الإستراتيجية الكندية للتنوع البيولوجي .

الملاحظات:

- بالرغم من التزامات الحكومة الكندية فإنها لم تأخذ رد فعل حيال هذه المشكلة ، وبعد عشر سنوات من الالتزام وفقاً للاتفاقية والإستراتيجية لا يزال عدد الأنواع الدخيلة في كندا مستمرة في التزايد .
- لا يوجد إدارة فيدرالية ترى "الصورة كاملة" لأنها ليس لأحد منهم السلطة الكاملة للتأكد من اتخاذ هذا الإجراء وإلى الآن لم يتم تحديد المسؤوليات والأدوار بوضوح لجميع الإدارات الفيدرالية المتخصصة .

- لم تقم الحكومة الفيدرالية إلى الآن بتحديد الأنواع موضع التهديد ولم تقم بتحديد الطرق التي يمكن لهذه الأنواع أن تصل من خلالها للأمان كما أنها لم تستطع تقييم مدى التطور في تنفيذ التزاماتها .

الوصيات :

هيئة البيئة الكندية :

- وضع خطة عمل قومية ملائمة ونظم للمراقبة وإعداد التقارير لمتابعة فاعلية الإجراءات التي تمت ضد أنواع الدخلة .
- الالتزام بالتعهدات المتعلقة بالإدارات الفيدرالية للعمل في الإسهامات الخاصة بالخطة .

هيئة وسائل النقل الكندية :

- مشاركة المعلومات الرسمية الخاصة بماء الصابورة مع حرس السواحل بالولايات المتحدة .
- الإسراع بتنفيذ التشريعات المستقبلية الخاصة بصرف مياه الصابورة .

هيئة المصايد والمحيطات الكندية :

- تطوير وتنفيذ الإجراءات لتحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بأنواع المائية الدخلة وتحديد الأولويات والأهداف الخاصة لهذه المخاطر .
- متابعة فاعلية هذه الإجراءات وإعداد تقرير سنوي للبرلمان .

الجهاز الأعلى للرقابة للمملكة المتحدة : حماية المملكة المتحدة من أمراض وآفات النباتات

في عام 2003 قام مكتب المراجعة الوطني بالمملكة المتحدة بتنفيذ مراجعة عائد الإنفاق للوقاية من انتشار أنواع الدخلة .

أهداف المراجعة :

فحص وسائل كل من إدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية التي تحمي إنجلترا وويلز من مخاطر أمراض وآفات النبات .

النطاق :

- المخاطر الرئيسية التي تتسبب فيها أمراض وآفات النباتات .
- سجلات الإدارات في التعامل مع الأزمات .
- عمل الإدارات للكشف عن الأمراض والأوبئة ومنعهم من الانتشار .

المعايير :

- التشريع القومي .
- متطلبات منظمة التجارة العالمية .
- توجيهات إدارة الاتحاد الأوروبي EC/29/2000 .
- الاتفاقية الدولية لحماية النباتات الصادرة عن "منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة" .

الملاحظات:

الإدارة :

- قامت الإدارة بدور رئيسي في إثارة رقم جيد للدولة في منع أزمات الأمراض والآفات .
- حاجة إلى المزيد من التركيز على المخاطر الرئيسية والنتائج .
- عدم امتلاكها لوسائل قادرة على التأكد من جودة أعمال مفتشيها .

- يجب عليها التركيز لاكتساب القدرات العلمية الضرورية خلال الأعوام القادمة.

التوصيات :

- التركيز على المخاطر الرئيسية والنتائج .
- التنسيق مع الصناعة والنظراء الأجانب .
- التأكد من جودة عمل المفتشين .
- اكتساب القدرة العلمية اللازمة .



مواطن المياه العذبة ومواردها : خلفية عامة :

تشمل مواطن المياه العذبة (البحيرات ، الأنهر ، البرك ، جداول المياه ، المياه الجوفية ، الينابيع ، المياه التي توجد بالكهوف ، السهول المعرضة للفيضان ، المستنقعات ... الخ) فهى مصادر هامة للغذاء والدخل وأسباب العيش (الرزق) خاصة فى المناطق الريفية بالدول النامية ، وتتوفر هذه النظم البيئية الماء والطاقة والمواصلات وعمليات التجديد والسياحة ، التوازن المائي ، احتجاز الرواسب والعناصر المغذية بالإضافة إلى كونها موطن للحيوانات والنباتات .

إن النظام البيئي الخاص بالماء العذب الذى غالباً ما يقوم الإنسان بتغييره بصورة كبيرة هو من أكثر النظم البيئية المهددة . وأهم هذه التهديدات هى :

- التغير المادى .
- فقدان وتدحر المواطن .
- الصرف الصحى.
- الاستغلال الجائر .
- التلوث .
- انتشار الأنواع الغريبة الدخيلة .

يعيش 41% من سكان العالم فى أودية الأنهر والتى تعانى من الضغط لذا تعرض أكثر من 20% من 10000 نوع سمك يعيش فى المياه العذبة فى العالم للانقراض أو مهدداً أو معرضاً للخطر فى العقود القريبة . كما أدى التصنيع والتطور الاقتصادى السريع والزيادة السكانية الى تحويل النظام البيئي للمياه العذبة وزيادة فقدان التنوع البيولوجي الى مستوى غير مسبوق . وهناك اهتمام متزايد حول ما يمكن عمله للمحافظة على وفرة التنوع البيولوجي فى المياه الداخلية وتقليل المخاطر التى تواجه العديد من الأنواع حتى لا تضيع الفائدة والخدمات التى تقدمها .

هناك حاجة متزايدة وملحة لتطوير إدارة النظام البيئي للمياه الداخلية لمقابلة الطلب المستمر والمزيد للمياه العذبة .

أصبح التغير المادى للموطن وتغيير مسار تدفق المياه (السدود وخزانات المياه) من أكثر التهديدات أهمية فى الخمسين عاماً الأخيرة للنظام البيئي الخاص بالمياه العذبة إلى جانب رداءة جودة المياه . (التلوث عن طريق الزراعة والصناعة وقطاعات المحطيات (مياه الصرف) و الترسيب والتخصيب) . في الواقع كثيراً ما تقوم أجهزة الرقابة العليا بمراجعة تلوث المياه العذبة .

معايير المراجعة :

الاتفاقيات الدولية : لا توجد أى اتفاقيات دولية متخصصة بحماية المياه العذبة إلا أن هناك عدد كبير من الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالأنهر والبحيرات وعلى أجهزة الرقابة العليا أن تنظر إلى هذه الاتفاقيات كمصدر لمعايير المراجعة .

ومع ذلك فإن اتفاقية التنوع البيولوجي تعد مرجع لحماية المياه العذبة وقد وضع مؤتمر الأطراف الموقعة برنامج خاص بالتنوع البيولوجي للمياه الداخلية .

اتفاقية التنوع البيولوجي 2010 هدف التنوع البيولوجي .
الهدف رقم (5) خفض الضغوط التى نتجت عن فقدان المواطن : تغير استغلال الأرض وتدحرها واستخدام غير المستدام للمياه .
الهدف الفرعى 5-1 خفض معدل الخسارة والتدحر فى المواطن الطبيعية .

التشريعات والقوانين والسياسات :

غالباً ما يتواجد تشريع خاص للمياه العذبة ودائماً ما تتضمن هذه التشريعات والسياسات شروط التعامل مع القضايا الخاصة بجودة وكمية المياه وقد تتضمن أيضاً شروط خاصة بمياه الشرب وحماية المياه الجوفية بسبب كثرة عدد المستخدمين (الزراعة ، الصناعة (المحليات وأخرون) و غالباً ما تستخدم الحكومات إدارة متكاملة لتجمیع مياه الأمطار كوسيلة لموازنة الاحتیاجات وحماية المياه. إلا أن القوانین قد لا تشير مباشرة إلى التنوع البيولوجي (على سبيل المثال ، التشريع الذي يحيط بإنتاج الطاقة الكهربائية الناتجة من بناء السد).

يمكن للمراجعين فحص أي تشريع خاص بالوقاية من التلوث أو حماية الأنواع ، على سبيل المثال اذا قام جهاز الرقابة الأعلى بمراجعة المصايد الداخلية فان التشريع الخاص بالمصايد قد يكون مصدر هام للمعايير .

عادة ما تتطور السياسات الخاصة بالمياه على المستوى الوطني وتتضمن فقرات خاصة بحماية الأنواع و غالباً ما يكون مبدأ " من سبب التلوث يدفع نفقة" هو أساس تلك السياسات .

البرامج :

حيث انه مما لا شك فيه وجود تشريعات وسياسات خاصة بالمياه فقد يتوقع المراجعون وجود برامج معنية بالمياه وبعض مجالات هذه البرامج قد تكون لها علاقة بالتنوع البيولوجي .

الأطراف المعنية :

تلعب إدارة البيئة أو إدارة الموارد الطبيعية أو ما يعادلها عموماً دوراً رائداً فيما يختص بالمياه العذبة كذلك الإدارة المسئولة عن المصايد أو ما يعادلها. ويمكن أن يكون لها دور هام . على الأجهزة العليا للرقابة الأخذ في الاعتبار الإدارات والوزارات التي تستخدم الموارد المائية مثل تلك المعنية بالزراعة والطاقة بالإضافة إلى الحكومات المحلية التي تقوم بتنفيذ السياسات الموضوعة على المستوى الوطني والهيئات مثل الحدود المائية أو السلطات المائية قد يكون لها دخل أيضاً بال موضوع .

قضايا محل البحث :

هل تقوم الحكومة بما يأنى :-

- تنفيذ تشريعاتها وسياساتها المتعلقة بالمياه العذبة .
- دمج التنوع البيولوجي فى إدارة موارد المياه وأحواض الأنهر وسياسات وخطط القطاعات المرتبطة بالموضوع .
- وضع أنظمة بيئية للمياه العذبة المحمية والحفاظ عليها .
- تنظيم تلوث المياه من القطاعات المختلفة .
- مراقبة جودة وكمية المياه .
- تنظيم تفريغ مياه الصرف الصحي .
- منع انتشار الأنواع الغريبة .
- تشجيع استخدام التكنولوجيا المنخفضة التكاليف والمناهج المبتكرة لإدارة موارد المياه .
- تقديم حواجز للحفاظ على والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية .
- الإشراف على المصايد الداخلية والمحافظة على الموارد .
- تحسين فهم التنوع البيولوجي للمياه الداخلية والتهديدات الخاصة بالنظام البيئي .

- تنفيذ عمليات تقييم شاملة لما حدث من تأثيرات .
 - مراقبة التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ؟
- قد يستعين القراء بوثيقة مجموعة عمل مراجعة البيئة في مراجعة القضايا الخاصة بالمياه : خبرات الأجهزة العليا للرقابة التي تم نشرها في عام 2004 والتي تتضمن دراسات حالة لمراجعة الطبيعة والتنوع البيولوجي، الأنهر والبحيرات وجودة المياه .
- وقد كان من المقرر أن تتضمن الأراضي الرطبة إلى هذا الجزء ، إلا أن المراجعين غالباً ما يقوموا بمراجعة كيفية قيام حوكمة الأراضي الرطبة وفقاً لاتفاقية رامسار وقد تم ترك هذا موضوع منفصل .

دراسات حالة للمراجعة :

ترتبط دراستي الحالة التاليتين بإدارة إحياء الأنهر ومصايد المياه العذبة .

الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية التشيك : برنامج تجديد نظام المحافظة على الأنهر

فى عام 2004 قام الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية التشيك بمراجعة برنامج إحياء نظام الأنهر الذي استهدف إعادة النظام البيئي للمياه العذبة لجودته عن طريق إحياء الأماكن الطبيعية المحيطة . هذا البرنامج هو جزء من سياسة الدولة البيئية وبرنامج الدولة لحفظ على الطبيعة والأماكن الطبيعية الخاصة بجمهورية التشيك .

أهداف المراجعة :

التأكد من تجنب إدارة الاعتمادات المالية للدولة لجزء مالي لتجديد نظم الأنهر .

النطاق :

- وزارة البيئة .
- الهيئات التي تديرها كل من وزارة الزراعة والبيئة .
- متلقي الاعتمادات المالية .
- جميع برامج تجديد نظم الأنهر تحت رعاية وزارة الزراعة والبيئة .

المعايير :

- القوانين والتعليمات التي تتعلق بموازنة الدولة .
- قوانين حماية المناطق الطبيعية .
- قوانين تدبير الاحتياجات العامة .
- تعليمات الوزارة الخاصة ببرنامج نظام تجديد الأنهر .
- السياسة البيئية للدولة .
- اتفاقية رامسار (طريقة غير مباشرة) .

الملاحظات:

- هناك عدم كفاية في مفهوم وزارة البيئة فيما يتعلق بأعمال الإدارية والرقابة فلم تقم الوزارة بوضع أهداف تدريجية أو فردية يمكن تقييمها بعد خمس سنوات كما هو مقترح في البرنامج .
- معظم الأموال المخصصة للبرنامج قد صرفت لبناء وإصلاح بحيرات للأسماك وخزانات جديدة للمياه للاستخدام التجارى ،

- لم تستخدم الوزارة دراسات الإحياء التي مولتها واستخدمتها كوثائق لاتخاذ القرار بشكل كامل .
- لم تتفز أنشطة إجراءات العطاءات بالنسبة للمولين وإجراءات العقد وإعداد الفواتير بالشكل الذي يعكس الاستخدام الأمثل للأموال .

التوصيات :-

يجب على الوزارة زيادة فاعلية الرقابة على فروعها وضمان الالتزام بشروط البرنامج وعند انتهاء المشروع .

الجهاز الأعلى للرقابة ببتسوانا : المصايد في بتسوانا

في عام 2005 قام مكتب المراجع العام ببتسوانا بتنفيذ مراجعة الأداء للصناعة السمكية لتحديد مدى انتظام أنشطة الصيد وغياب إطار للسياسة والبيات التشغيل وتأثيرهم على استدامة المصايد والبيئة .

أهداف المراجعة :-

- تحديد ما إذا كان قسم المصايد التابع لإدارة الحياة البرية والحدائق القومية (DWNP) لديه التوجيه الكافي والبيات التشغيل لإدارة وحماية الصناعة السمكية عن طريق تحديد ما يلي :
- ما إذا كان هذا القسم يمتلك إطار عمل للسياسة بأهداف واضحة .
 - كم المعلومات التي جمعت لوضع خطط إدارية طويلة الأجل و استخدام الاستراتيجيات للمصايد لتوفير الحماية واللوائح والاستخدام المستدام للموارد .
 - كم تأثير الصيد المفتوح على مخزون الأسماك .
 - ما إذا كان قد تم تنفيذ عمليات التفتيش الروتينية .
 - ما إذا كان هذا القسم قد أوفى بالتزاماته لحماية البيئة المائية كما تم تحديدها في المجتمعات النامية في جنوب أفريقيا (SADC) وبروتوكول المصايد (مادتين 14 ، 15) .
 - ما إذا كان يوجد مراقبة ملائمة في الموقع .

النطاق :

- فترة المراجعة من عام 2001 إلى عام 2004 .
- قسم المصايد التابع لإدارة الحياة البرية والحدائق القومية (DWNP) .
- إدارة الإنتاج الحيواني وصحته .
- حى واحد في شمال بتسوانا تنشط به أنشطة المصايد .

المعايير :

- قانون حماية الأسماك لعام 1975 ومسودة لوائح المصايد .
- الخطط الإستراتيجية الخاصة بقسم المصايد بإدارة الحياة البرية والحدائق القومية (DWNP) وإدارة الإنتاج الحيواني وصحته (DAHP) .
- بروتوكول المجتمعات النامية في جنوب أفريقيا (SADC) الخاص بالمصايد .

الملاحظات:

- لم يضع هذا القسم إطار عمل للسياسة لتقديم التعليمات والتوجيهات الضرورية للصناعة السمكية .
- أصبح قانون حماية الأسماك لعام 1975 قانوناً عتيقاً حيث أنه لا ينص على جميع نواحي الصيد مثل إدارة المخزون السمكي .

- عدم وجود بيانات في قاعدة البيانات عن عدد الأسماك (الصيد) والجهد المطلوب للصيد التقليدي (الخطاف ، الحبل والسلة) التجديد والمنافسة في عمليات الصيد لقياس الكم الإجمالي للصيد كنتيجة لهذه الأنشطة .
- لا توجد ضوابط أو آليات رسمية لحماية الأسماك والمواطن . يقوم قسم المصايد بإدارة الحياة البرية والحدائق القومية بتعليم الصيادين وتشجيعهم على ممارسة الأساليب الجيدة لعمليات الصيد . إلا أن هذه المبادرة ينقصها أهداف قياسية يفي بها الصيادون .
- انخفاض القدرة العلمية في هذا القسم حيث أن نسبة 70% من العاملين بهذا القسم ينقصهم التدريب على عمليات الصيد الرسمي بالرغم من أن العديد منهم قد قاموا بتعليم أنفسهم ذاتياً .
- التقارير السنوية التي يصدرها القسم لها علاقة بالعمل إلا أنها لم تذكر أن برامج حماية الأسماك وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد قد حققت النتائج المرجوة .

الوصيات :

- يجب على قسم المصايد بإدارة الحياة البرية والحدائق الوطنية أن يقوم بما يلى :-
 - إعادة النظر في قانون حماية الأسماك .
 - ابتكار مناهج لتحسين جودة البيانات (على سبيل المثال : زيادة الفحص) المطلوبة للحصول على معلومات مستقلة عن الصيد اليومي وتنظيم الجهود وتحسين البرامج التعليمية .
 - التأكد من تحليل البيانات الخاصة بمخزون الأسماك و إصدار التقارير المتعلقة بذلك بسرعة لمن يتخذ القرار الاطلاع الفوري على المعلومات الدقيقة .
 - إجراء الأبحاث لتحديد تأثير أساليب الصيد عند عدم استخدام شبک الغل (على سبيل المثال: الصيد بالسلال والفخاخ) وتأثير العمليات الترفيهية ومنافسات الصيد على معدلات الصيد، معدلات الوفيات، أنواع الخطافات، أنواع وأحجام السمك. ستساعد هذه البيانات في تقييم مستويات المحررون.
 - وضع إستراتيجية شاملة لحماية المواطن على أن تضم خطط أعمال نظافة لمواقع الأسماك الملوثة وأسواق الأسماك .
 - التأكد من أن أعمال الفحص قد تمت بكفاءة وفاعلية والتأكد من مطابقتها لقانون حماية الأسماك .
 - التأكد من امتلاك القسم لموظفين مؤهلين لأداء أعمالهم المكلفين بها .
 - التأكد من أن تقارير إدارة قسم المصايد الخاص بالحياة البرية والحدائق الوطنية تضم إنجازات هذا القسم في حماية الأسماك والمواطن والتأكد من إبلاغ البرلمان والشعب بالاستخدام المستدام للموارد السمكية .

الأراضي الرطبة : خلفية :

الأراضي الرطبة هي مساحات يكون فيها الماء هو العامل الأساسي المسيطر على البيئة والحياة النباتية والحيوانية المرتبطة بها وهذا يحدث عندما يكون مستوى الماء بالقرب من أو ملامس لسطح الأرض أو عندما يتم تغطية الأرض بالمياه الضحلة . تعتبر الأرضي الرطبة من أحد الأنظمة الأساسية لتدعم الحياة على الأرض حيث أنها تغطي من 4 إلى 6% من الكوكب.

تعتبر الأرضي الرطبة مواطن شديدة الأهمية لأنواع كثيرة من الحيوانات والنباتات كما تلعب دوراً هاماً في ترشيح وتوفير المياه والمحافظة على العناصر الغذائية والرواسب ووضع حدود للشواطئ وتحفيز حدة الفيضانات و تعتبر الأرضي الرطبة من أكثر الأنظمة البيئية إنتاجاً في العالم ومن أهم مخازن المواد الجينية النباتية مثل تلك المتوفرة في الأرز.

ويعتمد بقاء الأرضي الرطبة على المحافظة عليها وصيانتها وظائفها البيئية. من الناحية التاريخية كانت الأرضي الرطبة مهددة بالتعديات والصرف الصحي واستصلاح الأرضي والتلوث والاستخدامات التنافسية مثل الزراعة والتطور العمراني .

في الواقع تعتبر الأرضي الرطبة من الموضوعات العامة التي تقوم الأجهزة العليا للرقابة بمراجعتها.

معايير المراجعة : اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة :

اتفاقية الأرضي الرطبة ذات أهمية دولية وخاصة بالنسبة لمواطن طيور الماء (اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة) وهي أهم اتفاقية للأراضي الرطبة وهو الاتفاقية الوحيدة التي تقدم حماية محددة لموطن ذى طابع فريد . تمتلك معظم الدول أراضي رطبة وقد قامت 153 دولة بالتوقيع على اتفاقية رامسار وتم تحديد موقع رامسار (موقع رامسار عددها 1630 موقعاً حول العالم) .

قد تؤدى التزامات وفقاً لهذه الاتفاقية إلى برامج خاصة أو سياسات وقد تكون مصدراً لأهداف ومعايير للمراجعة وتمكن هذه الاتفاقية الدولية إطار عمل للأعمال الوطنية والتعاون الدولي للمحافظة على والاستخدام الأمثل للأراضي الرطبة ومواردها . لذا عند القيام بمراجعة الأرضي الرطبة غالباً ما يبدأ المراجعون باتفاقية رامسار .

قد تكون اتفاقية التنوع البيولوجي مصدراً لمعايير وأهداف المراجعة ، كما يتضح في الجزء الخاص بالمناطق المحمية . يجب على الدول تأسيس والمحافظة على المناطق المحمية بما فيها الأرضي الرطبة .

الشكل رقم 14 مؤتمر رامسار للأراضي الرطبة في لمحات سريعة :

تاريخ التوقيع : 2 فبراير 1971 .

تاريخ السريان : 21 ديسمبر 1975 .

عدد الأطراف المشاركة : في 21 ديسمبر 2006 : 153 .

قائمة بالأطراف المشاركة :

<http://www.Ramsar.org/key.Cp.e.htm>

الموقع الإلكتروني : <http://www.Ramsar.org/>

الأغراض والأهداف :

الإجراءات الوطنية والتعاون الدولي للمحافظة على الأرضي الرطبة ومواردها.

م الموضوعات قابلة للاستفسار:

تضم الاتفاقية أربعة التزامات أساسية اتفقت عليها الأطراف الموقعة :

1. الموضع المدرجة على القائمة :

الالتزام الأول هو تخصيص قطعة أرض رطبة واحدة على الأقل لتنضم إلى قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (قائمة رامسار) وذلك لتشجيع حمايتها كلما أمكن والاستخدام الأمثل لمواردها . يجب أن يتم اختيار قطعة الأرض الرطبة على أساس أهميتها للبيئة والحياة النباتية وعلم الحيوان وعلم المياه العزبة والمائيات ، وقد تبنت الأطراف المشاركة معيار معين وخطوط إرشادية لتحديد مثل هذه المواقع (أنظر المعلومات الخاصة برامسار ورقة رقم 4) .

- اعتباراً من نوفمبر 2006 أصبح هناك 1630 موقع من مواقع رامسار المحددة للأراضي الرطبة بإجمالي يصل إلى 145.6 مليون هكتار في جميع أنحاء العالم.
- وقد تبنت الاتفاقية مفهوم أوسع للتعریف بالأراضي الرطبة وهو كالتالي : " إنها مساحات المستنقعات والبرك والأراضي التي تتخللها المياه سواء طبيعياً أو صناعياً بطريقه دائمة أو مؤقتة سواء كانت المياه ثابتة أو متداولة أو عذبة أو مالحة قليلاً أو مالحة والتي تشمل مساحات من المياه التي لا يتعدى عمقها مع المدى المنخفض ستة أمتار ". علاوة على ذلك فإن الأرضي الرطبة المشمولة في قائمة رامسار " قد تتضمن ضفاف الأنهار والمناطق الساحلية المتاخمة للأراضي الرطبة والجزر والمياه البحرية التي يكون عمقها أكثر من 6 أمتار عند المدى المنخفض " .

بموجب الاتفاقية تم تمييز خمس أنواع أساسية للأراضي الرطبة :

- **البحرية** (الأراضي الرطبة الساحلية والتي تشمل البحيرات الضحلة والشواطئ الصخرية والجرف البحري المرجانى).
- مصب الأنهر (تشمل الدلتا ومناطق المد والجزر والمستنقعات).
- البحيرات (الأراضي الرطبة المرتبطة بالبحيرات).
- النهرية (الأراضي الرطبة مع كل من الأنهر والجداول).
- مناطق متعددة أخرى (المستنقعات والأراضي المماثلة).

2. الاستخدام الأمثل :

وفقاً لهذه الاتفاقية فإنه يجب على الأطراف المشاركة أن تأخذ في الاعتبار المحافظة على الأرضي الرطبة عند التخطيط لاستخدام الأرضي الوطنية ، لذلك يجب عليهم كلما أمكن تشجيع "الاستخدام الأمثل للأراضي الرطبة في بلادهم" . (المادة 1-3 من الاتفاقية)

وقد اعتمد مؤتمر الأطراف المشاركة الخطوط الإرشادية عن كيفية تحقيق "الاستخدام الأمثل" الذي قد تم تفسيره كاستخدام معادل "للاستخدام المستدام" . (أنظر معلومات رامسار الورقة رقم 7) .

3. الاحتياطيات والتدريب :

اتفق الأطراف المشاركة على إنشاء احتياطيات طبيعية في الأرضي الرطبة حتى بالنسبة للأراضي التي لا تشملها قائمة رامسار وتشجيع عملية التدريب بالنسبة للبحث والإدارة والإشراف .

4.

اتفق الأطراف المشاركة على استشارة أطراف أخرى مشاركة على كيفية تطبيق هذه الاتفاقية خاصة الأرضي الرطبة الواقعة عبر الحدود ونظم المياه المشتركة والأنواع المشتركة (أنظر معلومات رامسار الورقة رقم 13) .

وبمرور السنوات قام مؤتمر الأطراف المشاركة بتفسير وتوضيح الأربع الالتزامات الأساسية كما وضعوا خطوط إرشادية للمساعدة في تفيذهـا ، هذه الخطوط الإرشادية قد تم نشرها في سلسلة دليل رامسار (أنظر معلومات رامسار صفحة رقم 16) .

إعداد التقارير : قامت الأطراف المشاركة بالإبلاغ عن التقدم المبذول في تطبيق هذه الالتزامات وفقاً للاتفاقية وذلك عن طريق تقديم تقارير وطنية لمؤتمر الأطراف المشاركة كل ثلاث سنوات ، وقد أصبحت هذه التقارير الوطنية جزءاً من السجلات العامة .

التشريعات والقواعد والسياسات :

قد لا يكون للدول تشريع خاص بالأراضي الرطبة إلا أن الكثير لديهم التشريعات التي تحمى الحياة البرية والمواطن الخاصة بها غالباً ما يتم تغطية الأراضي الرطبة تحت هذا النوع من التشريع والذي عموماً ما يحتوى على نصوص خاصة بإنشاء مناطق مخصصة لحماية الحياة البرية .

وعادة ما تمنع هذه التشريعات الأنشطة مثل الصيد البري وصيد السمك والأنشطة الأخرى التي قد تؤدي هذه المواطن . غالباً ما تسمى هذه المناطق محمية مواطن الطيور البحرية لأن الأرضي الرطبة هامة جداً بالنسبة للطيور وخاصة الطيور المهاجرة ومن ثم تم تحديد العديد من الأرضي الرطبة كمناطق هامة للطيور (IBA) .

وقد قامت العديد من الدول بوضع سياسة للمحافظة على الأرضي الرطبة والتي هي مطلب من مطالب الاتفاقية .

البرامج :

قد تقوم الإدارات والوزارات بتطوير برامج خاصة لتنفيذ سياسات لحماية وإحياء وضمان الاستغلال المستدام للأراضي الرطبة ، في بعض الأحيان تكون البرامج غير مخصصة للأراضي الرطبة ، ولكن لديها نطاق أوسع مثل الحفاظ على المواطن .

الأطراف المعنية :

غالباً ما تكون إدارة البيئة أو ما يعادلها مسؤولة في بعض الدول ، قد تكون إدارة الموارد الطبيعية ، إدارة الطبيعة ، الحدائق أو الزراعة على الرغم من ذلك قد تكون هناك إدارات أخرى مسؤولة عن حماية الأرضي الرطبة ، وعلى المراجع أن يوضح ماهية الإدارة المسئولة وما إذا كانت هناك أدوار محددة واضحة .

في بعض الأحيان تكون بعض المؤسسات والمنظمات الغير حكومية مثل الصندوق الدولي لعالم الحياة البرية أو حياة الطيور وجمعيات الصيد ، الجمعيات الخاصة بالطبيعة أو الحياة البرية الوطنية مسؤولة عن حماية الأرضي الرطبة وقد تتعاون كل من الإدارات والوزارات مع هذه المنظمات . لذا فإنه من المهم التعرف على هذه المنظمات في المرحلة الأولى من المراجعة لفهم قضية الأرضي الرطبة في الدولة .

م الموضوعات قبلية للبحث:

- هل تلتزم الحكومة باتفاقية رامسار ؟
- هل قامت الحكومة بتحديد أي من الأرضي الرطبة التي تطبق عليها شروط اتفاقية رامسار ؟
- هل يوجد لدى الحكومة إستراتيجية أو إطار عمل لسياسة وطنية لحماية الأرضي الرطبة ؟
- هل يوجد لدى الحكومة المعلومات العلمية المناسبة لاختيار الأرضي الرطبة التي يجب حمايتها ؟
- هل وضعت الحكومة خطط لإدارة وإحياء أهم الأرضي الرطبة ؟ وهل تم تطبيقها ؟
- ما هي أهم أهداف المحافظة على الأرضي الرطبة ذات الأولوية في الدولة ؟
- هل تقوم الحكومة بقياس تطورها في المحافظة على الأرضي الرطبة ؟ هل تستخدم الحكومة أي مؤشرات ؟
- هل تقوم الحكومة بإعداد تقارير لتقديمها للبرلمان (أو ما يعادله) ثم ترفع إلى أمانة اتفاقية رامسار ؟

دراسات حالة للمراجعة :

درستنا الحالة التالية من حالات المراجعة واللتان ترتبطان باتفاقية رامسار.
الأجهزة العليا للرقابة بكل من النمسا والمجر: تطبيق اتفاقية رامسار على بحيرة نيوسدى - فرتو .

فى عام 2003 قامت كل من محكمة المراجعة النمساوية ومكتب المراجعة لدولة المجر بتنفيذ مراجعة الأداء المناسبة لاستخدام أموال الدولة لحماية بحيرة نيوسدى - فرتو طبقاً لاتفاقية رامسار. وتقع البحيرة على حدود النمسا والمجر والإقليم له طابع فريد ومن أكثر الواقع الرائعة المتعلقة بالطيور في أوروبا وهذا مثال جيد عن إمكانية تعارض حماية الطبيعة مع التنمية الإقليمية .

أهداف المراجعة :

- مراجعة كفاية وفاعلية التمويل ومدى نجاح البرامج والإجراءات التي تم تخطيدها وتنفيذها .
- الكشف عن النزاعات الخاصة بالاستخدام الاقتصادي للإقليم .
- اقتراح حلول لهذه النزاعات .
- تقييم التعاون بين الدولتين .

النطاق :

- الفترة محل المراجعة من 1979 إلى 2003 .
- الحديقة الوطنية نيوسدى .
- الحكومات المحلية الأحد عشر الواقعة في البيئة الخاصة ببحيرة نيوسدى فرتو .
- الأنشطة المنفذة من قبل وزارة الزراعة الفيدرالية ، الغابات ، إدارة البيئة والمياه .
- التعاون بين كل من النمسا والمجر في إدارة الحديقة الوطنية .

المعايير :

- الاتفاقيات الدولية : المنطقة محمية وفقاً للالتزامات الخاصة بالاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الدولتين و من بينهم اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة و مؤتمر التنوع البيولوجي و توجيهات الاتحاد الأوروبي لحماية الطيور و المواطن .
- القوانين و القرارات الوطنية .

الملاحظات:

- تم الوفاء بالالتزامات الدولية طبقاً لاتفاقية رامسار للمحافظة على مواطن المياه .
- وجود تعاون بارز بين المنظمات الحكومية لكل من المجر والنمسا .
- تحسين جودة المياه بصورة كبيرة و تأمين مواطن المياه للحياة الحيوانية والنباتية بشكل جيد .
- استغلال البحيرة لتحقيق مكاسب اقتصادية قد أثر على العملية البيئية الطبيعية ، الانتشار الواسع للقصب قد خنق النباتات الأصلية و دمر البحيرة بالإضافة إلى الصراعات الناجمة عن الزراعة و الصيد و صيد الأسماك و السياحة .
- انخفضت جودة مخزون القصب من جانب البحيرة في المجر .

التوصيات :

- التعاون في تحليل ممارسات الدولتين وتبني ممارسات الدولة التي تخدم بصورة أفضل المصالح البيئية للمنطقة .
- تحديد وتوثيق المناطق بدقة وتحديد المناطق ذات الحماية العالية والمناطق والأراضي التي يحظر فيها الصيد .
- اكتساب الفهم الشامل للتطوير في الإقليم .
- التدقيق في صيد الطيور المائية في المناطق محمية برامسار .
- تجنب استخدام البحيرة لأغراض اقتصادية.

الجهاز الأعلى للرقابة بسويسرا : تطبيق اتفاقية رامسار لإقليم بحيرة كونستانس .

في عام 2004 قام الجهاز الأعلى للرقابة بسويسرا بفحص تطبيق الالتزامات طبقاً لهذه الاتفاقية في الإقليم المحيط ببحيرة كونستانس .

أهداف المراجعة :

- فحص التطبيقات الخاصة باتفاقية رامسار للأراضي الرطبة .
- تحديد ما إذا كانت حالة المحميات الطبيعية في إقليم بحيرة كونستانس تتماشي مع التزامات الاتفاقية.

المخاطر البيئية الرئيسية التي تم التحقق منها :

- انخفاض وخسارة الأنواع .
- الاستخدام غير المستدام للموارد .
- تلوث النظام البيئي .

النطاق :

- إقليم في سويسرا (بحيرة كونستانس) على الحدود بين ألمانيا والنمسا (ثلاث حالات) .
- التنسيق بين السلطات الفيدرالية والسلطات الإقليمية .
- التنسيق بين الإدارات الفيدرالية .

المعايير :

- اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة .
- القانون السويسري والقوانين والتشريعات للولايات (الأقاليم) .

الملاحظات:

- قيام الوكالة السويسرية للبيئة بدمج محتويات اتفاقية رامسار في قوانين البيئة الخاصة بها .
- عدم تنفيذ التشريعات في كل الواقع : في ولاية واحدة واجهت الوكالة الكثير من الصعوبات:
 - عدم اهتمام الولاية والمجتمع (المناطق المحلية) بتنفيذ التشريعات .
 - عدم قيام الولاية والمجتمع بتنفيذ المتطلبات المتعلقة بالعلامات التي قد تشير إلى وجود محميات طبيعية .
 - يجب على الولاية أن تقدم طلب للحصول على الإشراف المطلوب للمحمية والذي سيتم دعمه فيدراليًا .
- وجود صعوبات في العلاقة بين المؤسسات الإقليمية والفيدرالية .

- وجود مشاكل خاصة بالتنسيق داخل الوكالة الفيدرالية وبينها وبين المؤسسات الإقليمية .

التوصيات :

- وضع إستراتيجية وطنية للأراضي الرطبة .
- زيادة وتطوير الاتصالات مع الدول المجاورة (النمسا وألمانيا) .
- ضم حرس الحدود الى جلسات تدريب مسؤولي المحميات الطبيعية .
- تطوير التنسيق داخل الوكالة السويسرية للبيئة (عده أقسام معنية بتنفيذ الاتفاقية).
- تشجيع قبول المحميات الطبيعية من خلال زيادةوعي العامة .
- العمل بجهد للحد من التأخير في تنفيذ الاتفاقية .
- تشجيع التعاون مع المناطق المجاورة لمقابلة أهداف الاتفاقية لإنشاء محميات طبيعية عبر الحدود في حالة تواجد وحدة بيئية .

المواطن البحرية ومواردها : خلفية عن الموضوع :

تغطي المحيطات 70% من سطح الأرض وت تكون البيئات البحرية والساحلية من مناطق متنوعة (مثل مناطق أشجار المنغروف الاستوائية والشعب المرجانية وأعشاب البحر والطحالب ومجتمعات المحيطات المفتوحة ومجتمعات البحر العميقة) التي تساعد على إقامة الكثير من صور الحياة. تنتج الحياة البحرية ثلث نسبة الأوكسجين على الأرض وتقدم مصدر ثمين لليروتين كما إنها تلطف من التغيرات المناخية .

أن تأثير الأنشطة البشرية على نظم البيئة البحرية والساحلية يمكن تقسيمها إلى خمس أنواع أساسية :

- التلوث الكيميائي والتخصيب .
- المصايد التجارية .
- تغيرات المناخ العالمية .
- التغيرات في المناطق الطبيعية .
- غزو الأنواع الدخيلة .

لقد تدهورت الكثير من المناطق البحرية والساحلية إلى الحد الذي يصعب معه إنقاذهما بالإضافة إلى انخفاض مخزون السمك في العالم وبالتالي تتعرض مناطق صيد الأسماك لخطر الاختفاء وهناك أيضاً الاستغلال الجائر لموارد أخرى مثل أشجار المنغروف والشعب المرجانية والأنواع التي تخضع للاستغلال البيئي وتتعرض الشعب المرجانية للتدهور والتدمر بسبب الأنشطة البشرية وظاهرة الاحتباس الحراري .

إن الاستغلال الجائر هو أهم تهديد للنظم البيئية البحرية خلال الخمسين عام الماضية فقد بلغ الصيد العالمي في أواخر الثمانينيات ذروته والآن يقل على الرغم من وجود عمليات صيد كبيرة ، ويضر هذا الضغط بالتنوع البيولوجي البحري بشكل خطير في أجزاء كثيرة من العالم مما يخفض من إنتاج السمك كسلعة أساسية . وتظل مخلفات الصرف الصحي أكبر مصدر للتلوث مقارنة بحجم البيئة البحرية والساحلية ، فقد زادت مخلفات الصرف الصحي في السواحل بشكل كبير خلال الثلاثة عقود الماضية ، بالإضافة إلى ذلك أصبح التحميل الغذائي الناتج عن الزراعة المكثفة من الأمور الهامة في حماية المناطق البحرية ويعتبر تسرب الزيت ونفاياته في البحار من الأسباب الهامة في تلوث مياه البحر .

للحصول على معلومات عن القضية الهامة الخاصة بالأنواع الدخيلة من وإلى البيئة البحرية ، أنظر الأنواع الدخيلة في هذا الفصل .

ودائماً ما تقوم الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة تلوث المواطن البحرية بالتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى عند تقييم الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتلوث البحري بالإضافة إلى ذلك تعتبر موارد المصايد قضية هامة تقوم الأجهزة العليا للرقابة بمراجعتها .

معايير المراجعة:

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار (UNCLOS)

تم العمل باتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار (UNCLOS) في 1982، وتضع هذه الاتفاقية نظام قانوني للبحار والمحيطات وتنظم كل مجالات موارد واستخدامات المحيطات.

الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناتج عن السفن (MARPOL)

تعتبر الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناتج عن السفن هي الاتفاقية الدولية الرئيسية الخاصة بتلوث البحار من السفن (سواء بسبب التشغيل أو بغير عمد) قد أقررت هذه الاتفاقية عن طريق دمج معاهدتين تم العمل بهما في 1973 و 1978 وتم تحريرهما من خلال التعديلات. يمكن الحصول على معلومات إضافية عن الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناتج عن السفن على الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية البحرية (IMO)

http://www.imo.org/conventions/contents.asp?doc_id=&topic_id=258

وقد وضع الأطراف المشاركة في اتفاقية التنوع البيولوجي برنامج خاص عن التنوع البيولوجي البحري والساحلي لمساعدة الدول على حماية بيئتهم البحرية ومواردها.

التشريعات ولوائح السياسات:

تحكم المحيطات تشريعات ولوائح خاصة بمناطق صيد الأسماك والشحن والمناطق البحرية محمية وقد وضع الكثير من الدول سياسات أو استراتيجيات محددة تجاه المحيطات. يمكن للمراجعين استخدام تشريع للمناطق البحرية خارج نطاق السلطات الوطنية والقواعد العالمية للبحار العميق كمصدر للمعابر.

وقد اتخذت بعض الدول مقاييس وتشريعات صادرة من أجل الآتي:

- وقف الصيد الجائر وخاصة الذي يتم بطرق صناعية.
- منع ممارسات الصيد المدمرة.
- إنهاء عمليات الصيد غير القانوني وغير المنظم.

البرامج :

يمكن أن يتوقع المراجعون وجود برامج تتعلق بالتشريعات والسياسات عن البيئة البحرية قد يحمى بعضاً منهم مباشرة التنوع البيولوجي ، فمثلاً هناك برامج تهتم بما يلى :

- إقامة وصيانة المناطق البحرية والساحلية محمية.
- نشر التوعية للحد من الممارسات المدمرة في الصيد.
- تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الحية البحرية والساحلية.
- منع وتخفيض تأثير وجود الأصناف الدخلة على المواطن البحرية.

الأطراف المعنية :

يجب على المراجعين الأخذ بالاعتبار أنشطة حرس السواحل بجانب إدارة المصايد أو المحيطات. بالإضافة إلى ذلك، إذا سمحت أعمال المراجعة، يجب على المراجعين استشارة هيئات المصايد وصناعة الشحن عند بداية المراجعة.

م الموضوعات قابلة للبحث:

هل تقوم الحكومة بالآتي:

- تنفيذ سياساتها المتعلقة بالمحيطات.
- إنشاء إدارة متكاملة للمناطق البحرية والساحلية مستخدمة سياسات واستراتيجيات مناسبة.
- تحسين أساليب المحافظة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي بالنسبة للمياه الدولية.

- تنظيم تلوث المياه الناجم عن القطاعات المختلفة.
- تنظيم نفايات الصرف الصحي.
- إنشاء وصيانة المحميات البحرية والساحلية والتي يتم إدارتها بفاعلية.
- تقييم وتصفيه أنشطة صيد الأسماك غير القانونية.
- منع أو خفض الآثار السلبية للاستغلال عن طريق تشجيع استخدام الأساليب الفنية المستدامة للبيئة المائية.
- وضع آليات للرقابة على جميع الطرق وتشمل الشحن والتجارة والبيئة المائية التي قد تيسر غزو أنواع الغريبة؟

يمكن للقراء الرجوع إلى إصدارات مجموعة عمل مراجعة البيئة – قضايا مراجعة المياه : خبرات الأجهزة العليا للرقابة، المنشورة في 2004 والتي تشمل على دراسات حالة للمراجعة الخاصة بالبيئات البحرية.

دراسات حالة للمراجعة :

تناول الدراسات التالية حماية وإصلاح أحوال البحر وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمحيطات.

الجهاز الأعلى للرقابة في أوكرانيا: حماية وإصلاح بحر الأزوف والبحر الأسود.

في عام 2003 ، قامت غرفة المحاسبة في أوكرانيا (ACU) بمراجعة تطبيق البرنامج القومي لحماية البيئة وإصلاح بحر الأزوف والبحر الأسود، الذي تعدى مستوى الملوثات فيما قدرة النظام البيئي على استيعابها . وقد وقعت وأقرت حكومة أوكرانيا سبعة اتفاقيات دولية عن استخدام وحماية الموارد البيولوجية لتسهيل أنشطة الحماية والإصلاح الدولي لنظام البيئة الخاص ببحر الأزوف والبحر الأسود.

أهداف المراجعة:

تحليل مدى قانونية وكفاءة وملائمة تخصيص أموال الدولة لتنفيذ الالتزامات طبقاً للبرنامج الوطني للحماية البيئية والإصلاح لبحر الأزوف والبحر الأسود.

النطاق

- فترة المراجعة من 2001 إلى 2002.
- أعمال الحكومة والسلطات الإقليمية في تطبيق البرنامج الوطني لحماية البيئة وإصلاح بحر الأزوف والبحر الأسود.

المعايير

- اتفاقية حماية البحر الأسود من التلوث.
- خطة العمل الإستراتيجية لإصلاح البحر الأسود وحمايته (وقد صدقت عليها بلغاريا وجورجيا ورومانيا والاتحاد الروسي وتركيا وأوكرانيا).
- الاتفاقيات الدولية للتنوع البيولوجي وحماية النباتات والحيوانات البرية وحماية واستخدام المعابر المائية عبر الحدود والبحيرات الدولية.

النتائج

- أدى التأخير في تطبيق القوانين إلى بطء تطور نظم إدارة البيئة المتكاملة والحد من إمكانية الاستجمام في المنطقة الساحلية. وقد تسبب ذلك في وجود مناخ استثماري غير مرغوب فيه للمستثمرين الأجانب.
- لم تستخدم الاعتمادات المالية للوفاء بأهداف البرنامج وتم إدارتها بدون كفاءة.
- تم تخصيص الاعتمادات المالية العامة لبرامج حماية ليست ذات أولوية ولم يصرح بتقويضها من جانب البرامج الوطنية للبيئة.

الوصيات

- تعديل القوانين بأوكارانيا وتمويل البرنامج الوطني ببند منفصل في الميزانية.
- تأسيس لجنة إدارة داخلية لقضايا البيئة المؤثرة في بحر الأزواف والبحر الأسود لتقوم بالتنسيق بين أنشطة السلطات التنفيذية المركزية والمحلية.

الجهاز الأعلى للرقابة في كندا: تنفيذ إستراتيجية قومية للمحيطات:

	<p>في عام 2005، قام مكتب المراجع العام (OAG) الكندي بتنفيذ مراجعة أداء عن كيفية قيام هيئة المصايد والمحيطات الكندية بتطبيق قانون المحيطات الذي صدر عام 1996. وقد فحص مكتب المراجع العام في كندا ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> * دور الإدارة في تطوير وتنفيذ إستراتيجية وطنية للمحيطات وخطط إدارة المحيطات والمناطق المحمية البحرية. * الإجراءات التي قامت بها الحكومة وهيئة المصايد والمحيطات الكندية تجاه الالتزامات البحرية.
--	---

أهداف المراجعة

- تهدف المراجعة إلى تحديد ما إذا كانت هيئة المصايد والمحيطات الكندية قد قامت بالاتي:
- الوفاء بمسؤولياتها المنصوص عليها في قانون المحيطات الجزء الثاني بعنوان "إستراتيجية إدارة المحيطات".
 - الوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية المتعلقة بالمحيطات.
 - قد نفذت التوصيات الإدارية للجنة الدائمة للمصايد والمحيطات اعتماداً على متابعة إدارة القانون.
 - قد قامت بمراجعة وإعداد تقارير عن أداء ونتائج أنشطة إدارة المحيطات.

النطاق

- فترة المراجعة من سبتمبر 2004 إلى يونيو 2005.
- الخطوات التي اتخذت منذ صدور قانون المحيطات في عام 1996 حتى يونيو 2005.
- إدارة المصايد والمحيطات الكندية.

المعايير

- قانون المحيطات لعام 1996.
- إستراتيجية المحيطات الكندية.
- إستراتيجية التنمية المستدامة.
- الاتفاقيات الدولية للمحيطات.
- توصيات اللجنة الدائمة.
- تقارير الأداء.

الملاحظات

- بعد مرور ثمانى سنوات، لم ينتج عن قانون المحيطات إدارة أفضل للمحيطات ومواردها.
- تنفيذ القانون وإستراتيجية المحيطات لم تكن من أولويات الحكومة.

عدم الانتهاء من وضع خطط لإدارة المحيطات وهى الأداة الأساسية للقانون لإدارة التطوير المستدام للصناعات الخاصة بالمحيطات ولحل النزاعات بين مستخدمي المحيطات.

تحقيق تقدم بسيط في إنشاء مناطق محمية بحرية وهذا مجال هام آخر للقانون، ويعتبر أحد الوسائل الأساسية لحماية المواطن البحرية والتنوع البيولوجي.

لم يقدم للبرلمان المعلومات المالية ومعلومات عن الأداء التي يحتاجها لمساءلة الإدارة طبقاً للقانون.

لم تف الإدراة بالتزاماتها في إعداد تقرير دوري عن حالة المحيطات.

الوصيات

- يجب التعرف على كيفية إدارة خطة عمل المحيطات بالتعاون مع الإدارات المشاركة ويجب على الإدراة أن توجه وتسهل تطوير وتنفيذ خطط العمل.
- الانتهاء من الخطوط الإرشادية التشغيلية لخطيط الإدارة المتكاملة وتشمل المناطق محمية البحرية.
- تحديد وإدارة موارد الإدراة حتى تتمكن من الوفاء بالالتزامات والأهداف.
- وضع وتنفيذ صيغة نهائية لإطار عمل لمساعدة عن أنشطة إدارة المحيطات.
- تقديم معلومات كافية يمكن الاعتماد عليها عن الأداء ومعلومات مالية إلى البرلمان لتحديد المسؤوليات فيما يخص أنشطة إدارة المحيطات.
- تحسين وسائل الاتصال بالشعب وتشمل معلومات دورية عن حالة المحيطات.

الموارد الجينية خلفية عن الموضوع

تشير التقديرات أن 40% من الاقتصاد العالمي يعتمد على المنتجات والعمليات البيولوجية، ولذا يعتبر الاستخدام الفعال للتنوع البيولوجي على كل المستويات (الجيني والأنواع والنظم البيئية) شرط مسبق للتنمية المستدامة.

إن الاحتكار الجيني ليس بجديد، فمنذ قرون اعتمد الفلاحون على التربية الانتقائية والإخصاب والتهجين لتعديل النباتات والحيوانات وتشجيع السمات المرغوب فيها التي تحسن إنتاج الغذاء. إلا أنه في العشر سنوات الأخيرة، أحدثت التكنولوجيا البيولوجية الحديثة ثورة في قدرة العلماء على تغيير أشكال الحياة.

وبسبب الاستخدام المكثف للموارد الجينية للتنوع البيولوجي في الزراعة والكيمايء والطب وأشياء أخرى، يجب الاهتمام بالكثير من القضايا لضمان استدامة النشاط. إن تأثير التكنولوجيا البيولوجية على التنوع البيولوجي ليست معروفة جيداً حتى الآن. لذا يجب على الحكومة تطبيق المبدأ الوقائي للتعامل مع القضايا المتعلقة بالموارد الجينية.

يشمل الأمان البيولوجي أنواع مختلفة من المقاييس والسياسات والإجراءات التي تقلل المخاطر التي قد تتسبب فيها التكنولوجيا البيولوجية للبيئة وللصحة البشرية. من الأشياء الهامة وضع إجراءات وقائية موثوق فيها وفعالة للكائنات المعدلة وراثياً حتى يمكن تعظيم فوائد التكنولوجيا البيولوجية وتقليل المخاطر. ويجب إدخال هذه الإجراءات الوقائية الآن بينما ما زالت التكنولوجيا البيولوجية في بدايتها.

جانب آخر هام بالنسبة للموارد الجينية هو الحصة العادلة والمساوية للفوائد الناجمة عن الانبعاث بالموارد الجينية. ويتضمن ذلك الوصول المناسب للموارد الجينية والنقل المناسب للتكنولوجيات الملائمة مع الأخذ في الاعتبار كل الحقائق الخاصة بتلك الموارد والتقنيات. بعض الدول لديها تشريع يراقب الوصول للموارد الجينية وعدد من الترتيبات الخاصة بالمشاركة في الفائدة. بينما تمتلك بعض الدول الأخرى بنوك للحبوب كرد فعل للخسارة المتزايدة في التنوع الجيني في المحاصيل.

إن موضوع الموارد الجينية هو مجال جديد في المراجعة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة، ومع ذلك فقد أصبحت الموارد الجينية موضوع اهتمام لكثير من الأجهزة العليا للرقابة بسبب التزام حكومتهم في هذا المجال. وعلى وجه الخصوص قد يحظى موضوع القرصنة البيولوجية بمساحة كبيرة في المراجعة بالنسبة للدول التي تنسم بتنوع بيولوجي كبير.

للحصول على معلومات إضافية عن هذا الموضوع، انظر إلى الأقسام التالية في الفصل الأول:

- **الجينات.**
- **انقراض الأنواع.**
- **التكنولوجيا البيولوجية .**
- **القرصنة البيولوجية .**

معايير المراجعة

اتفاقية التنوع البيولوجي (CBA)

تشتمل على شروط لتشجيع المحافظة على التنوع الجيني والمشاركة العادلة والمساوية للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية، كما تشمل أيضاً شروط خاصة بالเทคโนโลยيا البيولوجيا (انظر البنود 1، 8، 15، 16، 19 بالملحق رقم 4). علاوة على ذلك، وضع المشاركون في اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) عام 2010 هدف خاص بالتنوع البيولوجي للموارد الجينية.

عام 2010 هدف للتنوع البيولوجي في اتفاقية التنوع البيولوجي:

الهدف 3 : تشجيع المحافظة على التنوع الجيني.

الهدف الفرعي 1-3 : التنوع الجيني للمحاصيل والماشية وأنواع الأشجار التي تم جمعها والأسماك والحياة البرية وأنواع القيمة الأخرى التي تمت المحافظة عليها والمعرفة الأهلية وال محلية المرافقة التي تم الاحفاظ بها.

الهدف 9 : الحفاظ على التنوع الاجتماعي - الثقافي للمجتمعات الأهلية وال محلية.

الهدف

الهدف الفرعي 9 – 1 : حماية المعرفة والابتكارات والممارسات التقليدية.

الهدف الفرعي 9 – 2 : حماية حقوق المجتمعات الأهلية والمحلية تجاه معرفتهم والابتكارات والممارسات التقليدية وتشمل حقوقهم في المشاركة في الفوائد.

الهدف 10 : التأكيد في الحصول على حصة عادلة ومساوية من الفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية.

الأهداف

الهدف الفرعي 10 – 1 : توافق محاولات الوصول للموارد الجينية مع اتفاقية التنوع البيولوجي والنصوص المرتبطة بذلك.

الهدف الفرعي 10 – 2 : الفوائد الناجمة عن الاستخدام التجاري أو أي استخدامات أخرى للموارد الجينية بطريقة سلية وعادلة مع الدول التي تقدم تلك الموارد والتي تتماشى مع اتفاقية التنوع البيولوجي والنصوص المتعلقة بذلك .

بروتوكول كارتاجنا للأمان البيولوجي

أقر المؤتمر الذي عقدته الأطراف المشاركة في اتفاقية التنوع البيولوجي اتفاقية تكميلية، ألا و هي بروتوكول كارتاجنا للأمان البيولوجي في 29 يناير 2000 في مونتريال بكندا. هذا البروتوكول هو أول اتفاق دولي ملزم قانونياً يحكم الحركة الدولية للكائنات المعدلة وراثيا.

الشكل رقم 15 : بروتوكول كارتاجنا – لمحة سريعة :

تاريخ التوقيع: 29 يناير 2000

تاريخ السريان: 11 سبتمبر 2003

عدد الأطراف المشاركة : (في يناير 2007) 137

قائمة بالأطراف المشاركة :

<http://www.biodiv.org/world/parties.asp>

موقع الانترنت :

<http://www.biodiv.org/biosafety/default.aspx>

الأهداف والأغراض:

التأكد من أن الكائنات المعدلة وراثيا - التي يحتمل أن يكون لديها آثار عكسية على نظام المحافظة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي أو على الصحة البشرية - يتم نقلهم ومعالجتهم واستخدامهم بطريقة آمنة.

م الموضوعات قابلة للاستفسار:

- تأكيد مصدر الكائنات المعدلة وراثيا من إرفاق المستندات الازمة لجميع عمليات الشحن.
- يجب امتلاك الحكومات إجراءات لإدارة أي مخاطر يتم تحديدها بعمليات تقييم المخاطر ولضبط ورقابة أي مخاطر مستقبلية.
- الدولة التي تستورد كائن معدل وراثيا مسؤولة عن تنفيذ تقييم للمخاطر.

توجد معلومات إضافية عن التكنولوجيا البيولوجية في الأمن البيولوجي والبيئة عام 2003 الصادر عن أمانة سكرتارية اتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

http://www.biodiv.org/doc/press/presslts/bs/cpbs_unep_cbd_enpdf

التشريعات واللوائح والسياسات:

تشمل السلامة البيولوجية مجموعة متنوعة من المقاييس والسياسات والإجراءات للتقليل من المخاطر التي قد تتسبب التكنولوجيا البيولوجية في حدوثها للبيئة والصحة البشرية. وقد قامت بالفعل بعض الدول التي لديها صناعات ضخمة تعتمد على التكنولوجيا البيولوجية بإدخال تشريع قومي ونظم لتقييم المخاطر. ومع ذلك ما زالت كثيرة من الدول النامية تعد مسودة للوائح.

من الأمور الهامة والملحة وضع إجراءات سلامة موثوق بها وفعالة للكائنات المعدلة وراثيا لكي يمكن تعظيم فوائد التكنولوجيا البيولوجية وخفض المخاطر المرتبطة بها.

فالقواعد الدولية التي تتعامل مع الكائنات المعدلة وراثيا كالصناعة والتجارة الدولية ، لم يتم تطويرها بعد وليس لديها نظام دولي لتطوير وتأمين المشاركة العادلة والسليمة للمزايا الناجمة عن استخدام الموارد الجينية.

البرامج:

يمكن للمراجعين البحث عن إستراتيجية وطنية للتكنولوجيا البيولوجية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تواجد برامج عن التكنولوجيا البيولوجية وحماية الموارد الجينية، وبالأخص بشأن الآثار الطويلة الأجل للكائنات المعدلة وراثياً على النظم البيئية.
وقد يكون للحكومة أيضاً برامج عن انتقال التكنولوجيا وتبادل المعلومات والتعاون الفني والعلمي من أجل تطوير التكنولوجيا البيولوجية.

الأطراف المعنية:

في بعض الدول، قد يكون هناك أمانة عامة للتكنولوجيا البيولوجية. ويحتمل أيضاً وجود مراكز بحث وطنية تقوم بدور هام في البحث.
وقد تتدخل إدارات وزارات مثل تلك المعنية بتوكيلات التغذية والزراعة والمسايد والشئون الخارجية والتجارة الدولية والجمارك.
وقد يدخل في ترتيبات المشاركة في المزايا للموارد الجينية أطراف أخرى مثل المجتمعات المحلية والأهلية والشركات الخاصة والهيئات غير الحكومية ومؤسسات البحث العلمي.

قضايا محل البحث :

- هل تلتزم الحكومة ببروتوكول كارتاجنا؟
- هل تمتلك الحكومة إستراتيجية للتكنولوجيا البيولوجية؟
- هل تقوم الحكومة بوضع تشريع أو آليات أخرى للتأكد من احترام والحفاظ على وصيانته المعرفة التقليدية وتطبيقاتها؟
- هل تتقى الحكومة اعتمادات مالية من المنظمات الدولية للحفاظ على الموارد الجينية؟ وإذا كان كذلك، كيف يتم صرف الاعتمادات المالية؟
- هل تقوم الحكومة بالرقابة على الأنشطة غير القانونية التي تتم بشأن استيراد الكائنات المعدلة وراثياً؟

دراسات حالة للمراجعة

تتناول الدراستين التاليتين للمراجعة فرص النجاح البيولوجية وحماية موارد الجينات النباتية.

الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل : حقوق الملكية الفكرية وفرص النجاح البيولوجية المحلية:

في عام 2006، قامت محكمة المراجعة البرازيلية بتنفيذ مراجعة أداء لتقدير ضمان الإدارة الفيدرالية لحقوق الملكية الفكرية وتشجيع فرص النجاح البيولوجي المحلي.

أهداف المراجعة:

- تقييم الأدوات التي تستخدمها الإدارة الفيدرالية لخفض التجارة غير الشرعية في عينات الحيوانات والنباتات البرازيلية ومواردها الجينية عبر حدود الدولة.
- التأكد من حماية واحترام حقوق الملكية الفكرية.
- تقييم أعمال الإدارة لتشجيع فرص النجاح البيولوجي المحلي.

النطاق:

- وزارات البيئة والزراعة والثروة الحيوانية والتمويل .
- المعهد البرازيلي للبيئة والموارد المتعددة.
- الشرطة الفيدرالية .

المعايير:

- اللوائح الوطنية.
- اتفاقية التنوع البيولوجي.

الملاحظات:

- عدم وجود تجهيزات أو أفراد بشكل كافي عند الحدود أو في المطارات للتفتيش على تدفق المواد الجينية.
- عدم كفاية إجراءات شحن وتخزين واستلام الشحنات الأجنبية التي قد تحتوى على أنواع دخيلة (وخاصة الخنافس الآسيوية الموجودة في الحشو الخشبي).
- لا تعتبر القرصنة البيولوجية جريمة في قانون الدولة ولم يتم تحديد غرامات مالية عليها.
- عدم تنفيذ القانون المنظم لوصول المواد الجينية والشحن وقواعد المنشأ عند استخدامها للأغراض التجارية.

التصنيفات :

إلى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتمويل:

تزويد تسهيلات الإشراف على الزراعة والثروة الحيوانية بالمعدات اللازمة ليتمكنوا من تدمير المواد المستولى عليها - والتي قد تضم حشرات وعوامل مسببة للأمراض والتي قد ت تعرض البشر والزراعة والثروة الحيوانية لمخاطر- بطريقة آمنة.

إلى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتمويل وشركة المسئولة عن البنية التحتية لمطار البرازيل: تدريب الموظفين المسؤولين عن شحن البضائع في المطارات على الإجراءات السليمة لشحن البالات.

إلى المعهد البرازيلي للبيئة والموارد المتعددة:

دراسة إقامة محطات تفتيش في المطارات حيث تتم عمليات تصدير كبيرة لعينات نباتية وحيوانية وخاصة في منطقة الأمازون.

إلى إدارة الشرطة الفيدرالية:

إجراء دراسة جدوى لوضع نظام آلي لتبادل المعلومات بين وحداتها و سوف يستخدم النظام لمحاربة الجرائم البيئية والجرائم الأخرى بالإضافة إلى تدريب العاملين في مجال الجريمة البيئية.

إلى وزارة البيئة:

- إنشاء قاعدة بيانات عن كمية الموارد الجينية التي يتم عمل بحث بشأنها والمنتجات المشتقة.
- فرض الرقابة على الوصول إلى التراث الجيني وعمليات الشحن حتى يمكن تعزيز السياسات العامة في هذا المجال لكي تكون أكثر فاعلية.

إلى وزارة البيئة ووزارة العلوم والتكنولوجيا:

دراسة إطلاق الاعتمادات المالية للبحوث بشكل مشترك بعد اعتماد مجلس إدارة التراث الجيني لها.

الجهاز الأعلى للرقابة في الهند: الحفاظ على موارد الجينات النباتية في الهند:

في عام 2004، قام مكتب المراقب والمراجع العام في الهند بمراجعة إدارة الموارد الجينية في البلاد ، وقد ركزت المراجعة على المحافظة على الموارد الجينية النباتية وأنشطة المسح البيولوجي والتنوع البيولوجي الزراعي وذلك في ضوء بيانات المعهد القومي للبحوث والعلوم وهو المكتب الوطني للموارد الجينية النباتية الذي تم إنشاؤه لجمع وتقديم وتقييم والحفظ وتوثيق وتبادل موارد الجينات النباتية. وهو المعهد العلمي المسؤول عن القيام بجهود المحافظة على

النباتات وموارد التنوع البيولوجي الزراعي خارج الموقع، وهو أيضاً مسؤول عن القيام بختارات الحجر الصحي للتأكد من أن العينات المستوردة والمصدرة للموراثات النباتية (المادة الجينية) خالية من الأمراض والآفات.

أهداف المراجعة:

تقييم فاعلية وكفاءة وكفاية جهود المكتب الوطني للموارد الجينية النباتية لوفاء بمسؤولياته. وهذا يتضمن تقييم الآتي:

- أنشطة البحث التي تنشأ عن المشاريع المدعمة داخلياً وخارجياً.
- الجهود المبذولة لحفظ عينات مورثات المحاصيل الزراعية البستانية لأكثر من 50 عام وتخزينها لأكثر من 25 عام وتوثيق العينات لكي يتم استرجاعها واستخدامها بسهولة.
- بذل الجهود في الحجر الصحي وتقدير كل عينات الموراثات لاكتشاف الحشرات والآفات والديدان السلكية والطفيليات والجراثيم النباتية.
- جهود تبادل الموراثات لإدخال وتبادل وتوزيع موارد الجينات النباتية لبحث وتوثيق ونشر المعلومات.

النطاق:

- فترة المراجعة من عام 1997 حتى عام 2003.
- القضايا المتعلقة بإدارة المكتب الوطني للموارد الجينية النباتية.

المعايير

- القواعد الإدارية ولوائح التشريعات المرتبطة بعمل المعهد.
- آراء الخبراء.
- اللوائح المنظمة لاستيراد النباتات والفواكه والحبوب (لائحة الاستيراد إلى الهند).

الملاحظات:

حقق المكتب الوطني للموارد الجينية النباتية تقدماً ضعيفاً في تطبيق الاتكشافات لجمع عينات من الموراثات وقام بعمل غير كافٍ لحفظ عينات من الموراثات السامة والفتيرية. بالإضافة لهذا، لم يقم المكتب الوطني للموارد الجينية النباتية بالآتي:

- زراعة أو الحفاظ على عينات الموراثات في المشاتل.
- الحصول على معلومات مناسبة من المستوردين (من القطاع الخاص).
- ملاحظة دقة ولوائح الحجر الصحي للنباتات مما نتج عنه واردات غير مصرح بها من عينات الموراثات.
- استخدام تسهيلات الاحتواء القومية المعنية بمعالجة عينات التغيرات الجينية للموراثات، وإجراء اختبارات الحجر الصحي، وإنشاء معمل لجزيئات البيولوجيا.

- إعطاء أرقام هوية قومية لعينات الموراثات المحفوظة في البنك القومي للجينات.
- ردود فعل المكتب الوطني للموارد الجينية النباتية:**
- وأفاد المكتب الوطني للموارد الجينية النباتية على الآتي:

- تكثيف الجهود لاكتشاف وتجميع عينات الموراثات في المناطق التي لها أولوية مثل المحاصيل ذات الأهمية الوطنية والأنواع البرية ذات الصلة القوية بالمحاصيل المحلية وأنواع المحاصيل الاقتصادية المعرضة للخطر.
- جمع المعلومات المناسبة من المستوردين الهنود للموراثات (شركات خاصة) بالإضافة إلى تفتيش مواقعهم الرئيسية.
- إصدار أرقام هوية قومية لعينات الموراثات بعد استكمال التحقق المادي منها في البنك القومي للجينات.

ARCHIVED

موارد الغابات: خلفية عن الموضوع:

قد تعتبر الغابات من اغنى نظم الأرضي ، وتقدم الغابات الحارة والمعتدلة والشمالية مواطن مختلفة للنباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة وتضم الغالبية العظمى من الأنواع في العالم.

يقدم التنوع البيولوجي في الغابة مجموعة كبيرة من البصائر والخدمات بداعها من الموارد الخشبية وغير الخشبية لتخفيض تغير المناخ و في نفس الوقت، توفر الغابة أسباب الرزق لمئات الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى لعبها دوراً اقتصادية واجتماعية وثقافية في حياة الكثير من المجتمعات الأهلية والمحلية.

يتعرض التنوع البيولوجي حالياً لفقدان بسبب السرعة في إزالة وتكسير وتدور كل أنواع الغابات.

وطبقاً لمنظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة، منذ عام 1990 تقدر صافى الخسارة السنوية بنحو 4.9 مليون هكتار، معظمها من الغابات الطبيعية في المناطق الاستوائية. وأن هذه الأرقام تشمل معدل إعادة زراعة الغابات، فقد تكون الخسارة الحقيقة أكثر من 14 مليون هكتار أو أكثر في السنة.

يعتبر النشاط البشري هو السبب الأكثر أهمية في خفض الغابات وتنوعها البيولوجي ويشمل:

- تحويل الغابات إلى أرض زراعية.
- الرعي الجائر للماشية.
- الإدارة غير المستدامة للغابات.
- عمليات غير قانونية لقطع الأخشاب.
- دخول الأنواع الغريبة الدخيلة.
- البنية التحتية (الطرق والتطوير للكهرباء والماء والتوصير العقاري).
- التعدين واستغلال النفط.
- حرائق الغابات.
- التلوث
- تغير المناخ.

إن زراعة الأشجار وإحياء الأماكن الطبيعية والتوسع الطبيعي للغابات قد ساعد بشكل كبير على زيادة الخسارة في مناطق الغابات . ولأن الأرضي المزروعة والغابات الثانوية ذو قيمة أقل بكثير من التنوع البيولوجي الموجود في الغابات الطبيعية، هناك حاجة إلى تركيز الجهود في الحفاظ على مناطق الغابات الطبيعية، بدلاً من استبدالها بزراعة الأرضي.

إن الغابات مجال هام في المراجعة للأجهزة العليا للرقابة لأن معظم الدول لديها تشريع تجاه الغابات.

معايير المراجعة: اتفاقية التنوع البيولوجي:

تهم اتفاقية التنوع البيولوجي بالتنوع البيولوجي للغابات مباشرة وقد تم إقرار الاتفاقية من خلال برنامج عمل ممتد تم إقراره عام 2002 من قبل المؤتمر المنعقد للأطراف المشاركة في اجتماعه السادس ويشمل البرنامج مجموعة كبيرة من الأهداف والأغراض والأنشطة التي تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي للغابات والاستخدام المستدام لمكوناتها والتوزيع العادل للمزايا الناجمة عن الموارد الجينية للغابات.

ويكون البرنامج من ثلاثة عناصر:

- مجالات الفiziاء البيولوجية مثل خفض التهديدات من خلال استعادة زراعة الغابات وإدارة مجموعات الأمطار وإنشاء مناطق محمية.
- بيئة مؤسسية واجتماعية واقتصادية تسمح بالحفاظ على والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي للغابات.

- التقييم والمراقبة.

التشريعات واللوائح والسياسات:

تعتبر التشريعات واللوائح الخاصة بعمليات الغابات عادة مصدراً جيداً لمعايير المراجعة ويستطيع المراجعون النظر إلى الأساليب التي يتم بها تعزيز التشريعات والسياسات الموجودة حالياً و الخاصة بالغابات. فدائماً ما تشمل هذه السياسات اعتبارات للاستخدام المستدام لموارد الغابات المتعلقة بالتنوع البيولوجي . ففي الكثير من الدول، أصبحت الممارسات المستدامة للغابات قانوناً تتبعه الشركات المختصة بالغابات والتي تريد أن تبيع منتجاتها داخلياً ودولياً.

البرامج:

دائماً ما تمتلك الحكومات برامج تتعامل مع موارد الغابات. فمثلاً، قد يكون هناك برامج محددة عن الآتي:

- الاستغلال المستدام للموارد الخشبية.
- إعادة زراعة المناطق التي تم تجريدها.
- إنشاء وصيانة مناطق محمية.
- منع وتخفيف دخول الأنواع الدخلية.
- حماية الأنواع المعرضة للمخاطر في مواطن الغابات.
- التوعية العامة بشأن إزالة الغابات وحرقها.

الأطراف المعنية :

عادةً ما تمتلك الدول إدارة أو وزارة للغابات أو إدارة للموارد الطبيعية للتتعامل مع إدارة الغابات. بالإضافة إلى ذلك، قد يستشير المراجعون منظمات الغابات وشركات الورق ولب الأشجار للحصول على أراء من القطاع الاقتصادي. كما تعد المجتمعات التقليدية التي تستخدم موارد الغابات لمعيشتها أيضاً من الأطراف الأساسية لضمان الحفاظ على مواطن الغابات.

قضايا محل البحث

- هل تمتلك الحكومة سياسة للغابات وهل تهتم بقضايا التنوع البيولوجي وهل يتم تطبيقها؟
- هل يساعد البرنامج الوطني للغابات الحكومة على حماية التنوع البيولوجي؟
- هل تنفذ الحكومة قوانينها المتعلقة بالغابات؟
- هل تراقب الحكومة العمليات الغير القانونية لقطع الأشجار؟
- هل تقلل الحكومة التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي للغابات؟
- هل تحمى وتسترد وتستبعد الحكومة التنوع البيولوجي للغابات؟
- هل تشجع الحكومة الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي للغابات؟
- هل تشجع الحكومة الممارسات المستدامة للغابات؟
- هل تقييم الحكومة التنوع البيولوجي للغابة وتزيد من المعرفة بوظائف النظام البيئي؟
- هل تقوم الحكومة بأعمال التقييم والمراقبة؟

دراسات حالة للمراجعة

تتعلق الدراسات التالية لحالتين في المراجعة بإدارة الغابات.

الجهاز الأعلى للرقابة في أوكرانيا: إدارة الغابات:

في عام 2004، قامت غرفة المحاسبة في أوكرانيا بمراجعة الأداء لخدمات الدولة المقدمة للغابات، ومكاتب المقاطعة التابعة لها وإدارتها الإقليمية لتحديد ما إذا كانت الغابات قد تم إدارتها وخاصة في مرحلة إزالة الغابات بأسلوب بيئي متوازن.

أهداف المراجعة:

تحديد الآتي:

- نظم الإدارة التي تقدم إرشاد للاستخدام البيئي المتوازن للغابات في منظمة كاربازيان (غرب أوكرانيا)
- التأثير المتزايد لإزالة الأشجار الكبيرة وتقييم أثر ذلك بيئياً.

النطاق:

- إجراءات إدارة الغابات في أوكرانيا.
- استخدام الاعتمادات المالية للدولة لإدارة الغابات.
- التشريع والبرامج الحكومية والإقليمية الخاصة بإدارة الغابات واللوائح والوثائق الإدارية الأخرى المتعلقة بالأنشطة المشاركة في إدارة الغابات.

المعايير:

- قانون الغابات في أوكرانيا.
- قانون الأرض في أوكرانيا.
- قانون أوكرانيا لحماية البيئة.

الملاحظات:

- عدم كفاية إدارة موارد غابة كاربازيان وتحتاج إلى مراجعة.
- يفتقد النظام لهيكل إداري مؤسسي كفاء.
- عدم وضوح مسؤوليات أصحاب الأراضي الخاصة تجاه إعادة زراعة الغابات والعناية بها وحمايتها.
- عدم وجود رقابة وطنية على استخدام الغابات أو أنشطة الغابات.
- عدم ملائمة آليات فرض الرسوم بالنسبة للاستخدام الخاص لموارد الغابات.
- عدم وجود تسعير وطني لمنتجات الغابات مما يجعل السوق الذي يتعامل في منتجات الغابات معرضًا للتقلبات.

التصصيات :

- تطبيق نظام شامل لإدارة الغابات (الزراعة والرعاية والحماية وإزالة الأشجار الكبيرة).
- بيع الخشب من المنطقة عن طريق مزادات تديرها الحكومة.
- تخصيص اعتماد مالي من الدولة لإدارة الغابات.
- تحويل الرقابة البيئية والمسؤولية الكاملة لإدارة الغابات الموجودة في الدولة إلى مصادر خارجية.

الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل : سياسة الغابات

في عام 2004، قامت محكمة المراجعة في البرازيل بتنفيذ مراجعة أداء لتقدير سياسة الدولة في مجال الغابات.

هدف المراجعة:

تحديد المشاكل الرئيسية ووضع توصيات لتحسين إدارة عدد 36 وحدة فيدرالية ووحدات الحماية التابعة للدولة في منطقة القوس المحدد لإزالة الغابات في منطقة الأمازون القانونية.

المخاطر البيئية القابلة للبحث

- تدمير وتجزئة المواطن.
- الزراعة والتحويل المتزايد للأراضي إلى مراعي.

النطاق:

قامت المراجعة بتقدير أنشطة وزارة البيئة ومؤسساتها في إدارة المناطق محمية الواقعة داخل الإقليم القانوني في الأمازون.

المعايير:

- السياسة الوطنية للبيئة.
- القوانين الوطنية المتعلقة بالمناطق محمية.
- أراء الخبراء.
- معايير الجودة التي تم تحديدها من أجل الخدمة العامة البرازيلية.

الملاحظات:

لم يمنع إنشاء وحدات حماية عمليات إزالة الغابات عموماً في الإقليم القانوني في الأمازون لأن الوحدات لم تشجع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية داخل الوحدات أو الأنشطة المستدامة في المناطق المحيطة.

التوصيات :

إلى وزارة البيئة (MMA)

وضع خطة لوحدة حماية وطنية تشمل أدلة إرشادية للإدارة المتكاملة لوحدات الحماية والتي تحدد الأهداف والخطط والأولويات والأغراض ومقاييس الأداء.
إلى مجلس إدارة المعهد البرازيلي للبيئة والموارد الطبيعية المتعددة (IBAMA)
تأسيس مركز للأبحاث ل القيام بالآتي:

- إدماج وإتاحة نتائج جميع الأبحاث التي تمت في وحدات الحماية بشكل منظم وموثق ورقمي.
- وضع خطط مع الجامعات لموارد الغابات والحيوانات والمياه والترابة المتاحة داخل وحدات الحماية.
- إلى أمانة وزارة البيئة بالبرازيل (التنوع البيولوجي والغابات وتنسيق الأمازون وأمانة التنمية المستدامة):
وضع إستراتيجية وخطة عمل مع المعهد البرازيلي للبيئة والموارد الطبيعية المتعددة تشجع الأنشطة المستدامة في المناطق المحيطة بالوحدات المحمية وان أمكن في هذه الوحدات نفسها متضمنة الأنشطة الآتية:
 - تنمية وتوفير التدريب والدورات الممتدة في الممارسات المستدامة للمجتمعات في المناطق المحيطة بالوحدات المحمية بالنسبة للموضوعات الآتية:
 - ☒ الإدارة المستدامة للغابات.

- ☒ وضع إجراءات للقطع وللحرق المنظم.
 - ☒ الحفاظ على التربة في الممارسات الزراعية.
 - ☒ الحصاد المستدام للموارد الطبيعية.
- تحديد واختيار وفهرسة الممارسات المستدامة التي تم تطويرها بموجب برامج وزارة البيئة بالبرازيل حتى تتمكن المجتمعات في تلك الأقاليم من المشاركة ومعرفة تلك البرامج .

ARCHIVED

تدفق التنوع البيولوجي نحو القطاعات الاقتصادية وخطط التنمية الخالفة:

يمكن الحد من فقدان التنوع البيولوجي بالتركيز على الأساليب الرئيسية للتغيير وذلك بتشجيع الأطراف المعنية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية لإحداث تخفيف من التأثيرات السلبية على التنوع البيولوجي. تشجيع الأطراف الرئيسية وحشد المؤيدون كمدافعين لجعل الجمهور أكثر وعيًا بهذه القضايا. وبهذا الوعي ستأتي الإرادة السياسية المتزايدة والموارد الإضافية الضرورية للتغيير، والتي ستساعد في دمج اهتمامات التنوع البيولوجي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

إن دمج اعتبارات التنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الغذاء والزراعة والتجارة والطاقة والتعدين والتنمية الاقتصادية له أهمية خاصة ، ويسمح حجم الطاقة المستخدمة في هذه القطاعات في تدهور التنوع البيولوجي من خلال تغيير المناخ والذي أصبح السبب الأساسي لهذا التدهور. فكل قطاع اقتصادي له تأثير هام على التنوع البيولوجي. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ وجود صلة وثيقة بين التنوع البيولوجي والحد من الفقر كما يمكن أن يضعف فقدان التنوع البيولوجي وانحدار خدمات النظام البيئي من أهداف التنمية في الألفية، فالعديد من الإجراءات التي يمكن أن تتفز بسرعة للتسريع بالتنمية الاقتصادية والحد من الفقر يمكن أن تضر بالتنوع البيولوجي على الأقل في المدى القصير.

بالنظر إلى هذه العلاقات المتشابكة ، يجب مراعاة التنوع البيولوجي عند وضع سياسات وخطط وبرامج التنمية المستدامة ومناقشات التجارة.

للمزيد من المعلومات بشأن هذه القضية، انظر إلى الأقسام التالية في الفصل الأول:

- الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية .
- التلوث والتحميل الغذائي .
- التكنولوجيا البيولوجية .
- طرق الزراعة وتربيه الحيوانات المائية .
- القرصنة البيولوجية .

معايير المراجعة:

التشريعات واللوائح والسياسات : ليس من المتوقع أن يجد المراجعون تشريع محدد لهذا الموضوع الواسع الذي يضم العديد من الأطراف المعنية. فربما تمتلك بعض الدول تشريع محدد ينظم التأثير البيئي على قطاعات محددة (على سبيل المثال: الطاقة أو استغلال البترول) والذي يمكن أن يعد مصدراً لمعايير المراجعة. كما أن السياسات التي تشجع التنمية وتكافح الفقر والسياسات التجارية يمكن أن تكون مصدر آخر للمعايير. للمزيد من المعلومات عن التشريعات الخاصة بالتأثير البيئي والتقييمات الإستراتيجية للبيئة وكيفية دمجها في المجالات المختلفة ، انظر الخطوة رقم 2 عن إدراك استجابات الحكومة والأطراف المعنية في الفصل الثاني.

يمكن أن تكون استراتيجيات التنمية المستدامة نقطة بداية جيدة لإظهار كيف تدمج الحكومة الاعتبارات البيئية وخاصة التنوع البيولوجي في أنشطتها الحكومية.

للمزيد من المعلومات في هذه القضية، انظر أيضاً الأوراق الخاصة بمجموعة عمل مراجعة البيئة: التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة وقمة الأرض الخاصة بالتنمية المستدامة: دليل المراجعة الخاص بالأجهزة العليا للرقابة (انظر ملحق رقم 1 الخاص بقائمة الوثائق الصادرة عن مجموعة عمل مراجعة البيئة).

البرامج:

يمكن أن تتعدد البرامج اعتماداً على القطاعات و يمكن أن يستشير المراجعون زملائهم الذين يتعاملون مع جهة محددة لإيجاد البرامج الرئيسية التي يجبأخذها في الاعتبار فالبرامج التي تتعلق باستخدام الموارد الطبيعية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية (مثل، الطاقة، إمدادات المياه ، والنقل) لها تأثير مباشر على التنوع البيولوجي.

الأطراف المعنية :

إن الأطراف المعنية هنا تختلف كلية عن تلك المشتركة في الموضوعات الأخرى بسبب التنوع الواسع في القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تنشط بها الدولة. بالإضافة إلى الإدارات العامة والوزارات . يمكن للمراجعين اخذ الزراعة، التنمية الريفية، الموارد الطبيعية، الطاقة، الصناعة، التنمية الاقتصادية، الشؤون الخارجية، البنية التحتية والأعمال العامة، الشؤون المحلية، تحطيط استغلال الأرضي وتنمية المدن والسياحة في الاعتبار ، كما أن القطاع الخاص يمكن أن يخفف التأثير السلبي لأنشطته الاقتصادية وبناء عليه يعتبر القطاع الخاص طرفاً رئيسياً.

قضايا قابلة للبحث :

- هل تم إجراء تقييمات الأثر البيئي للمشروعات الكبرى؟ وهل تضم تلك التقييمات اعتبارات التنوع البيولوجي؟
- هل تم تنفيذ تحطيط استغلال الأرضي و إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي ؟
- هل تضم سياسة التنمية في القطاعات المختلفة اعتبارات التنوع البيولوجي من خلال تقييم الإستراتيجية البيئية؟
- هل تدمج الحكومة التنوع البيولوجي والاهتمامات البيئية في خطط القطاعات أو خطط ما بين القطاعات ، البرامج والسياسات في المجالات مثل التجارة، الاقتصاد، تحطيط استغلال الأرضي، الطاقة وأي أنشطة أخرى تؤثر في التنوع البيولوجي مباشرةً أو غير مباشرةً؟

دراسات حالة للمراجعة:

تتعلق الدراسات التالية بكيفية تطبيق مبدأ الدمار البيئي لتعويض تدمير المواطن وتتأثير قوة الرياح على الحياة البرية.

الجهاز الأعلى للرقابة بهولندا : تطبيق مبدأ التعويض البيئي.

<p>في عام 2006، قامت محكمة المراجعة بهولندا بمراجعة تطبيق مبدأ التعويض البيئي.</p> <p>يمكن أن تسبب المشروعات مثل إنشاء الطرق أو إنشاء منطقة صناعية في تدمير بيئي. ويعتبر مبدأ التعويض البيئي طريقة للتعويض عن الدمار البيئي ولتجنب أو خفض تأثير هذه الأنواع من المشروعات على البيئة.</p>	<p>يمكن أن تسبب المشروعات مثل إنشاء الطرق أو إنشاء منطقة صناعية في تدمير بيئي. ويعتبر مبدأ التعويض البيئي طريقة للتعويض عن الدمار البيئي ولتجنب أو خفض تأثير هذه الأنواع من المشروعات على البيئة.</p>
--	---

أهداف المراجعة:

تقييم جهود السلطات بهولندا لحفظ على المناطق الطبيعية بهدف تطوير التخطيط المستدام.

النطاق:

- أعمال وزارة التخطيط المكاني ووزارة الطبيعة ووزارة البنية التحتية المتعلقة بالمجالات الآتية :
 - الجوانب القانونية لمبدأ التعويض البيئي.

الاتصال بالأطراف المشتركة بالموضوع.

تحديد المسؤوليات والوفاء بها .

- أعمال السلطات المحلية وأطراف القطاع الخاص التي تسبب الدمار البيئي.

المعايير:

• التشريع الأوروبي : إرشادات المواطن والطيور.

• التشريع الألماني الخاص بحماية الطبيعة وتخطيط المواطن.

معايير محكمة المراجعة الهولندية الخاصة بجودة معلومات السياسة وعمليات سياسة المراجعة.

الملاحظات:

أظهرت دراسات الحالة عدم كفاية سياسة حماية الطبيعة المطبقة .

حدوث دمار للبيئة بينما كان من الممكن تجنبه.

في العديد من الحالات، لا يتم التعويض البيئي الضروري.

الوصيات:

• يجب على الوزارات تحسين طريقة مراقبة تنفيذ وفاعلية سياسة الحفاظ على المناطق الطبيعية.

• يجب على الوزارات توفير المعلومات والتدريب على القوانين المناسبة والمعايير المتوفرة، وخاصة

للقوانين واجب عليهم تنفيذهم (مثل : العاملين الحكوميين المحيطين).

الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة الأمريكية: قوة الرياح وحماية الحياة البرية

في عام 2005، نفذ مكتب المراجع العام بالولايات المتحدة مراجعة بعنوان قوة الرياح: التأثيرات على الحياة البرية ومسؤوليات الحكومة لتنظيم التنمية وحماية الحياة البرية، استجابةً لاهتماماتهم المتعلقة بعدم وجود تنظيم كافٍ لتنمية قوة الرياح لحماية الحياة البرية، قام مكتب المراجع العام - بتقييم القوانين واللوائح المعتمدة بها.

أهداف المراجعة:

تقييم الدراسات وآراء الخبراء عن تأثير تسهيلات قوة الرياح على الحياة البرية في الولايات المتحدة

والأعمال الممكنة لخفض أو تجنب هذا التأثير.

أدوار ومسؤوليات الوكالات الحكومية في تنظيم تسهيلات طاقة الرياح.

أدوار ومسؤوليات الوكالات الحكومية في حماية الحياة البرية.

النطاق :

القوانين واللوائح الحكومية والفيدرالية المتعلقة بتطوير طاقة الرياح وحماية الحياة البرية.

المعايير:

القوانين واللوائح وآراء الخبراء.

الملاحظات:

- أثرت طاقة الرياح على الحياة البرية في بعض مناطق الدولة. إلا انه ، بسبب عدم معرفة الكثافة السكانية الأصلية للأنواع هناك صعوبة لتحديد ما إذا كان التأثير حاد.
- تم تنظيم تطوير طاقة الرياح على المستويات المحلية والفيدرالية والولايات. وحيث أن معظم إجراءات التطوير قد اتخذت على أساس غير فيدرالية (نظمت بواسطة وكالات محلية أو حكومية) والتي تختلف رؤيتها بالنسبة للتأثيرات الكامنة على الحياة البرية.
- بعض مظاهر الحياة البرية تم القضاء عليها من قبل تسهيلات طاقة الرياح المحمية من جانب القوانين الفيدرالية والأعمال التي تم اتخاذها في هذه المحفيات.
- عدم اتخاذ أي إجراء عند القضاء على الأنواع الغير المحمية من جانب القانون الفيدرالي، بالرغم من أن الحكومة الفيدرالية قد أصدرت دليل إرشادي لمساعدة الوكالات على تحديد الأماكن المناسبة لتسهيلات طاقة الرياح.

الوصيات:

- يجب أن تقدم هيئة الخدمات السمكية والحياة البرية معلومات لوكالات الولايات والمحليات بشأن ما يلي:
- التأثير المحتمل لطاقة الرياح على الحياة البرية الخاصة بطاقة الرياح.
- ضرورة اعتماد الموارد المتوفرة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الخاصة بأماكن تسهيلات طاقة الرياح.

ملحق رقم 1 – موارد مجموعة عمل مراجعة البيئة الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة:
جميع الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع متوفرة على الموقع الآتي:

<http://www.environmental-auditing.org>

اجتماع مجموعة عمل مراجعة البيئة الخاص بالموضوعات الموجزة:
على مدار العديد من الاجتماعات مجموعة عمل مراجعة البيئة في الفترة الماضية تم توجيه دعوة لجميع الأجهزة العليا للرقابة لتقديم أوراق بحثية قبل الاجتماع. وقد تم تجميع هذه الأوراق البحثية في دليل موجز لتيسير المشاركة في المعلومات.
و هذه القائمة تقدم موضوعات الأوراق عن كل عام.

الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل مراجعة البيئة – أروشا ، تنزانيا (من 25 يونيو إلى 29 يونيو 2007):
مراجعة القضايا البيئية العالمية/ الإقليمية.

- مراجعة القضايا البيئية المحلية.
- موضوعات بازغة عن المراجعة البيئية.
- مناهج الأجهزة العليا للرقابة لبناء وإدارة المراجعة البيئية.

الاجتماع العاشر لمجموعة عمل مراجعة البيئة العاشر -موسكو، الاتحاد الروسي (من 27 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2005):

- مراجعة التنوع البيولوجي.
- مراجعة تغير المناخ.
- زيادة تأثير أعمال المراجعة البيئية.
- المراجعة البيئية : مواجهة التحديات.

الاجتماع التاسع لمجموعة عمل مراجعة البيئة – برازيليا – البرازيل (من 30 مايو إلى 2 يونيو 2004):

- المراجعة البيئية والتنوع البيولوجي.
- أعمال المراجعة المتزامنة، والمشتركة و المنسقة.
- المراجعة البيئية والمراجعة النظمية.
- المراجعة البيئية : مواجهة التحديات الجديدة .
- مناهج الجهاز الأعلى للرقابة لقمة الأرض الخاصة بالتنمية المستدامة.

الاجتماع الثامن لمجموعة عمل مراجعة البيئة – وارسو – بولندا (من 24 يونيو إلى 27 يونيو 2003):

- مراجعة البيئة والمراجعة النظمية.
- التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة.
- قضايا المياه، السياسات ودور الأجهزة العليا للرقابة
- نحو مراجعة إدارة المخلفات.

الدراسات والإرشادات لمجموعة عمل مراجعة البيئة:

- مراجعة قضايا المياه : خبرات الأجهزة العليا للرقابة (2004) باللغات الانجليزية، والفرنسية، والألمانية، والعربية.

- مراجعة التنوع البيولوجي: إرشادات للأجهزة العليا للرقابة (2007) باللغة الانجليزية.
- التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة: تلميحات وأمثلة عن أعمال المراجعة المشتركة (2007) بالإنجليزية.
- المراجعة البيئية والمراجعة النظامية (2004) باللغات الإنجليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية والعربية.
- تطور واتجاهات المراجعة البيئية (2007) باللغة الانجليزية.
- الإرشادات الخاصة بتنفيذ أعمال مراجعة الأنشطة بمنظور بيئي (2001) باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية والعربية.
- كيف يمكن أن تتعاون الأجهزة العليا للرقابة على مراجعة الاتفاقيات الدولية البيئية (1998) باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية والعربية.
- التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة (2004) باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية والعربية.
- دراسة عن محاسبة الموارد الطبيعية (1998) باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية.
- القمة العالمية عن التنمية المستدامة: دليل المراجعة للأجهزة العليا للرقابة (2007) باللغة الانجليزية.
- مراجعة الاتفاقيات الدولية البيئية (2001) باللغات الانجليزية والاسبانية.
- مراجعة إدارة المخلفات (2004) باللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية والعربية.

أعمال مراجعة الانتوساي المتعلقة بالبيئة:

ملخصات أعمال المراجعة من الأجهزة العليا للرقابة متوفرة على موقع مجموعة عمل مراجعة البيئة (في قسم أعمال المراجعة البيئية على مستوى العالم مذكورة حسب القضايا البيئية والدولة)، العديد من الموضوعات متوفّر فقط باللغة الوطنية.

البرنامج التدريسي للمراجعة البيئية لمجموعة عمل مراجعة البيئة:

تم عقد دورة تدريبية لمدة أسبوعين للأجهزة العليا للرقابة بالمشاركة مع مبادرة تنمية الانتوساي، وتم تصميم الدورة بواسطة متخصصي التدريب من مبادرة تنمية الانتوساي وتم إتباع منهج يقوم على المشاركة ويركز على المتدرب ويعكس الاحتياجات الإقليمية، وتتضمن الدورة تصميم معياري لمواد الدورة وكتيبات تعليمية مفصلة. لمزيد من المعلومات اتصل بالسيدة Mrs. Else Karin Kristensen (else-karin.kristenesen@idi.no) نائب المدير العام لمبادرة تنمية الانتوساي في أوسلو- النرويج.

ملخصات خطة العمل لمجموعة عمل مراجعة البيئة التابعة للانتوسای 2005-2007

- 1 - نشر الأرقام وأدوات المراجعة البيئية المتوفّرة للأجهزة العليا للرقابة.
- 2 - زيادة تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة وتوسيع تدريبيهم على أساليب المراجعة البيئية.
- 3 - زيادة عدد أعمال المراجعة المتزامنة، والمشتركة و المتناسقة من جانب الأجهزة العليا للرقابة.
- 4 - زيادة الاتصال بين أنشطة مجموعة عمل مراجعة البيئة.
- 5 - زيادة التعاون بين مجموعة عمل مراجعة البيئة والهيئات الدولية الأخرى.
- 6 - دراسة إمكانية الحصول على تمويل خارجي لأنشطة مجموعة عمل مراجعة البيئة.

2004 - 2002

تضمنت الأنشطة التي تم تنفيذها تطوير مواد التدريب وتوفير دورات خاصة بالمراجعة البيئية وأعمال المراجعة البيئية المنسقة مع الأجهزة العليا للرقابة المتعلقة بالالتزامات في ظل القمة العالمية

للتنمية المستدامة، وتبادل المعلومات مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى ، وإعداد الأوراق البحثية للمراجعة البيئية عن تلك الموضوعات مثل سياسة المياه وإدارة المخلفات.

2001 - 1999

تم إقرار موضوع "المياه العذبة" للمرة الأولى في عام 1995، واستمر هذا الموضوع في بؤرة تركيز مجموعة العمل على مدار الفترة. من أهم الموضوعات الرئيسية في خطة العمل التأكيد على التعاون بين أقاليم الانتسابي لمصادر المياه البيئية التي تعد بطيئتها عابرة للحدود، وقد تضمنت الأنشطة الأخرى تطوير مخزون الاتفاقيات الدولية البيئية وزيادة توزيع المعلومات.

1998 – 1996

كان هناك اهتمام بقضايا محددين وهما : المراجعة أو المراجعة المنسقة للاحتجاجات الدولية البيئية ومحاسبة الموارد الطبيعية. كان هناك أيضاً تركيز على التعليم المؤسسي - تيسير تبادل المعلومات والخبرة بين مؤسسات المراجعة، تطوير الخطوط الإرشادية ، والطرق وأساليب المراجعة البيئية. وقد تم اختيار (المياه العذبة) للمرة الأولى كموضوع في محاولة لتركيز الأنشطة على القضية التي تعتبر مناسبة لجميع الدول في جميع مراحل التنمية.

ملحق رقم 2 – الاتفاقيات الإقليمية للتنوع البيولوجي :

فيما يلي قائمة بعض الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي طبقاً للإقليم الجغرافي. هذه الاتفاقيات لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بحماية التنوع البيولوجي. يمكن أن نجد المعلومات الخاصة بهذه الاتفاقيات على الشبكة من خلال محركات البحث.

الاتفاقيات الإقليمية للتنوع البيولوجي	الإقليم الجغرافي
<ul style="list-style-type: none"> • اتفاقية الحفاظ على الحياة البرية والموطن الطبيعية الأوروبية (مؤتمر Bern). • قرار كييف بشأن التنوع البيولوجي. • اتفاقية التعاون للحماية والاستخدام المستدام لنهر الدانوب (اتفاقية حماية نهر الدانوب، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية صوفيا). • هدف جوتنبرج عن الاتحاد الأوروبي. • Natura 2000. • تبنت دول الاتحاد الأوروبي تشريع لحماية المواطن والأنواع : الدليل الإرشادي للمواطن يكمل الدليل الإرشادي للطيور ويطالع بإنشاء شبكة للمواقع تسمى Natura2000 ومطلوب من الأطراف المشاركة تأسيس مناطق خاصة لحماية الطيور ومناطق خاصة للحماية. 	أوروبا
<ul style="list-style-type: none"> • الاتفاقية الإفريقية للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. • اتفاقية لوساكا بشأن عمليات التنفيذ التعاوني الموجه للتجارة غير القانونية للحيوانات البرية والحياة النباتية (CITES + CBD) لدول شرق ووسط وجنوب إفريقيا. • البروتوكول الخاص بالمناطق محمية والحيوانات البرية والحياة النباتية في منطقة شرق إفريقيا. • المعاهدة الآسيوية- الأوروبية- الإفريقية بشأن الطيور المائية. • اتفاقية حماية وإدارة وتطوير البيئة البحرية والساخالية لإقليم شرق إفريقيا. • اتفاقية منظمة مصايد بحيرة فيكتوريا. 	إفريقيا
<ul style="list-style-type: none"> • اتفاقية تأسيس منظمة حماية النبات للشرق الأدنى. • اتفاقية حماية البحر الأسود من التلوث. • اتفاقية حماية النبات في آسيا ومنطقة الباسيفيك. • الاتفاقية الإقليمية للحفاظ على بيئه البحر الأحمر وخليج عدن. • إطار عمل اتفاقية حماية البيئة البحرية لبحر الكaspian Caspian. • اتفاقية التعاون للتنمية المستدامة لحوض نهر Mekong. 	آسيا
<ul style="list-style-type: none"> • اتفاقية حماية الموارد الطبيعية والبيئة المحيطة بإقليم جنوب الباسيفيك والبروتوكولات المرتبطة بها. • إطار عمل اتفاقية الحفاظ على الموارد البحرية الحية في أعلى البحار لجنوب الباسيفيك (اتفاقية Galapagos) 	جزر جنوب الباسيفيك

<p>اتفاقية اسيان ASEAN للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● اتفاقية الحفاظ على الطبيعة في جنوب الباسفيك. ● اتفاقية حماية النبات بآسيا ومنطقة الباسفيك. ● اتفاقية الحفاظ على وإدارة أفواج الأسماك المهاجرة وسط وغرب المحيط الباسيفيكي. 	
<p>الاتفاقية الإقليمية لإدارة والحفاظ على الأنظمة البيئية للغابات الطبيعية وتطوير استزراع الغابات.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● اتفاقية التعاون للحماية والتنمية المستدامة للبيئة البحرية والساحلية والبحار بشمال شرق الباسفيك (اتفاقية Antigua). ● اتفاقية الاستغلال والحفظ على الموارد البحرية لجنوب الباسفيك. ● بروتوكول الحفاظ على إدارة المناطق البحرية والساحلية محمية بمنطقة جنوب شرق الباسفيك. ● اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية المناطق البرية في أمريكا الوسطى . ● اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية بجنوب شرق الباسفيك. ● اتفاقية حماية الطبيعة والحفظ على الحياة البرية في النصف الغربي. ● اتفاقية ما بين الأمريكتين لحماية والحفظ على الساحف المائية. ● معايدة التعاون الأمازوني. 	أمريكا الوسطى والجنوبية
<p>بروتوكول متعلق بالتلوث الناتج عن مصادر وأنشطة الأرض الخاص باتفاقية عام 1983 لحماية وتطوير البيئة البحرية لإقليم الكاريبي.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● بروتوكول متعلق بالمناطق محمية والحياة البرية الخاصة باتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لإقليم الكاريبي. ● اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة الكاريبي (اتفاقية Cartagena 	الكاريببي

ملحق رقم 3 - قائمة مختارة من موضوعات مراجعة التنوع البيولوجي المنفذة من قبل الأجهزة العليا للرقابة:

تم تقديم اغلب أعمال المراجعة المدرجة في هذا الملحق إلى مؤلفي هذه الورقة عن طريق استبيان تم إرساله إلى الأجهزة العليا للرقابة. جميع دراسات الحالة المذكورة في الفصل الثالث مدرجة في الجدول التالي ، بالإضافة إلى روابط لمواقع الانترنت المتاحة لتلك المراجعات أو ملخصات لها.

يرجاء ملاحظة أن الروابط الالكترونية لتلك المراجعات تتوافر فقط باللغة الانجليزية ، بينما تتاح أعمال المراجعة الأخرى بلغات أخرى على الموقع الالكتروني لكل جهاز أعلى من الأجهزة العليا للرقابة منفرداً.

للحصول على قائمة أكثر شمولية لمراجعات التنوع البيولوجي المنفذة من قبل الأجهزة العليا للرقابة، تصفح الموقع الالكتروني لمجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة:

<http://www.environmental-auditing.org>

الدولة	العام	عنوان المراجعة	ارتباط الموقع الالكتروني
الإستراتيجية الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي:			
كندا	2004	الاتفاقيات الدولية البيئية CESD-1 الفصل	\$file/caeng04ar_ft_cesdch1agreements.pdf
كندا	2005	الإستراتيجية الكندية التنوع البيولوجي مراجعة المتابعة CESD -3 الفصل	\$file/caeng05ar_ft_cesdch3biodiversity.pdf
ايسلندا	2005	اتفاقية التنوع البيولوجي- المراجعة البيئية	http://www.rikisendurskodun.is/index.php?module=news&action=show&news_id=34&highlight=biological&language=en
النرويج	-2005 2006	مكتب المراجع العام لتحقيقات خاصة بجهود السلطات لمسح ومراقبة التنوع البيولوجي وإدارة المناطق محمية.	http://www.riksrevisjonen.no/NR/rdonlyres/FFB B1A9B-6063-42E8-9574-5BE9755123E4/0/Eng_Doc_3_12_2005_2006.pdf
بولندا	2003	تطبيق اتفاقية ريدوجانورو عن التنوع البيولوجي.	
المناطق محمية			
النمسا	2004	الحقيقة الوطنية في غابة الوفال بنهر الدانوب	
كندا	2005	التكامل البيئي في الحدائق الوطنية بكندا الفصل 2- CESD	\$file/caeng05ar_ft_cesdch2eco%20integrity.pdf
الصين	2004	تحقيق المراجعة حول ادارة	

محميتيين طبيعيتين.			
موازنة الاعتمادات المالية للدولة المخصصة لأغراض الحماية البيئية	2001	جمهورية التشيك	
شبكة المناطق محمية وفاعليّة إدارتها	2004	منغوليا	
الشبكة الوطنية البيئية.	2006	هولندا	
وظيفة الحدائق الوطنية.	2000	بولندا	
وظيفة الحدائق الطبيعية .	2002	بولندا	
الإجراءات التي اتخذتها الحدائق الوطنية لحفظ على والاستخدام المستدام وإحياء الموارد الطبيعية.	2005	بولندا	
إدارة ميزانية الدولة وملكية إدارة الحدائق الوطنية	2005	سلوفاكيا	
الأنواع المعرضة للخطر			
\$file/caeng01ar_sm_legacy.pdf	حماية القيمة التراثية : تخطيط دورة مستدامة في البحيرات العظمى حوض نهر سانت لورانس. القسم الخامس أنواع ومساحات عرضة للمخاطر في البحيرات العظمى بحوض نهر سانت لورانس الفصل CESD -1	2001	كندا
	اعتمادات مخصصة لأنواع من الحيوانات البرية	2003	باراجواي
http://eurosai.nik.gov.pl/en/site/px_Animal_Protection_Poland.pdf	حماية الحيوانات	1999	بولندا
	تطبيق اللوائح الخاصة بحماية الحيوانات مع اهتمام خاص بنقل الحيوانات.	2002	بولندا
http://www.gao.gov/new.items/d0323.pdf	الأنواع المعرضة للخطر ، إستراتيجية البحث والمراقبة طويلة الأجل المطلوبة برنامج الحفاظ على السلاحف الصحراوية في منطقة Mojave	2002	الولايات المتحدة
http://www.gao.gov/new.items/d02581.pdf	برنامج الأنواع المعرضة للخطر. المعلومات حول كيفية تخصيص الاعتمادات المالية وتأكيد تنفيذ الأنشطة	2002	الولايات المتحدة
http://www.gao.gov/new.items/d03803.pdf	الأنواع المعرضة للمخاطر. هيئة الأسماك والحياة البرية تستخدم أفضل العلوم المتاحة لاتخاذ قرارات بشأن إعداد	2003	الولايات المتحدة

	القواعد ولكن هناك حاجة لدليل إرشادي إضافي لتحديد المواطن الحرجية		
http://www.gao.gov/new.items/d0493.pdf	الأنواع المعرضة للخطر. هناك حاجة للمزيد من الاهتمام من قبل الإدارة الفيدرالية لتطوير عمليات الاستشارة.	2004	الولايات المتحدة
http://www.gao.gov/new.items/d05211.pdf	الأنواع المعرضة للمخاطر. تركز هيئة الأسماك والحياة البرية اعتمادات الأموال على الأنواع ذات الأولوية القصوى ولكنها بحاجة إلى تقييم دوري لقرارات التمويل.	2005	الولايات المتحدة
الأنواع الدخلية			
http://www.environmental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewContainer2/caeng02ar_ft_c4species.pdf/\$file/caeng02ar_ft_c4species.pdf	الأنواع الدخلية الفصل 4 CESD	2002	كندا
http://www.nao.org.uk/publications/nao_reports/02-03/02031186.pdf	حماية إنجلترا وويلز من آفات وأمراض الزرع	2003	المملكة المتحدة
http://www.gao.gov/new.items/d031.pdf	الأصناف الدخلية - تركيز واضح والتزام كبير مطلوب لإدارة فعالة للمشاكل.	2002	الولايات المتحدة
http://www.gao.gov/new.items/d031089r.pdf	الأنواع الدخلية. وجهات نظر الولايات والجهات غير الفيدرالية فيما يتعلق بتحديات إدارة المشاكل.	2003	الولايات المتحدة
http://www.gao.gov/new.items/d05185.pdf	الأنواع الدخلية. يعتبر التعاون والتنسيق ضروري لإدارة الفعالة للأعشاب الدخلية.	2005	الولايات المتحدة
http://www.gao.gov/new.items/d051026t.pdf	الأنواع الدخلية. التقدم والتحديات المرتبطة بمنع إدخال أنواع الدخلية لمياه الولايات المتحدة عبر مياه الصابورة الناتجة عن السفن.	2005	الولايات المتحدة
مواطن المياه العذبة ومواردها			
http://eurosai.nik.gov.pl/en/site/px_Thaya_biodiv_A.pdf	الإجراءات والبرامج المتعلقة بحماية الطبيعة والتنوع البيولوجي في حوض نهر Thaya	2005	النمسا
http://www.nku.cz/publications/en/thaya_river_basin_2005.pdf	أعمال المراجعة المنسقة لتنفيذ المهام المتعلقة بالمشروعات البيئية	2004	النمسا وجمهورية التشيك

	و والإجراءات في حوض نهر Thaya		
	مراجعة صناعة الصيد في بوتسوانا	2005	بوتسوانا
http://www.environmental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewContainer2/caeng01ar_sm_legacy.pdf/\$file/caeng01ar_sm_legacy.pdf	الفصل الأول - أ CESD حماية التراث : عن طريق تصميم دورة مستدامة عن البحيرات العظمى وحوض نهر سانت لورانس. قسم 6: المصايد .	2001	كندا
http://www.nku.cz/scripts/detail.asp?id=868	الإجراءات والمشروعات البيئية في حوض نهر Thaya ممولة من الدولة والأموال المقدمة للوزارة من الخارج .	2004	جمهورية التشيك
http://www.nku.cz/scripts/detail.asp?id=869	الوسائل المالية المقدمة لبرنامج إحياء نظم الأنهر	2004	جمهورية التشيك
http://eurosai.nik.gov.pl/en/site/px_Danube_river_Romania.pdf	التقرير الخاص بالالتزام الحكومة الرومانية بنصوص الاتفاقية الخاصة بالتعاون والاستخدام المستدام لنهر الدانوب (اتفاقية صوفيا)	2002	رومانيا
الأراضي الرطبة			
http://www.environmental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewContainer2/aten03ar_sm_ramsar.pdf/\$file/ateng03ar_sm_ramsar.pdf	تطبيق اتفاقية رامسار في النمسا	2002	النمسا
http://eurosai.nik.gov.pl/en/site/px_Neusiedl_Austria_Hungary.pdf	مراجعة حماية الطبيعة في إقليم بحيرة Neusiedl/Ferto	2003	النمسا والمجر
http://www.environmental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewContainer2/nlen99ar_sm_wetlands.pdf/\$file/nleng99ar_sm_wetlands.pdf	الالتزام بالاتفاقيات الدولية بشأن الأراضي الرطبة	1999	هولندا
http://www.sfao.admin.ch/pdf/ZF_e_Ramsar.pdf	فحص التنفيذ المعياري لاتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة	2004	سويسرا
المواطن البحرية ومواردها			
http://www.environmental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewContainer2/caeng05ar_ft_cesdch1fish.pdf/\$file/caeng05ar_ft_cesdch1fish.pdf	المصايد والبيئات كندا - إستراتيجية إدارة محيطات كندا- الفصل 1 CESD	2005	كندا
http://www.environmental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewContainer2/caeng00ar_ft_salmon.pdf/\$file/caeng00ar_ft_salmon.pdf	أشار مزارع السالمون في كولومبيا البريطانية على إدارة سلالات السالمون البرية. ديسمبر 2000 الفصل 30 OAG	2000	كندا

http://www.environmental.auditing.org/intosai/wgea.nsp/view.container2/caeng04arft.cesd.ch5fisheries/pdf/\$file/caengo4arft.cesdch5fisheries.pdf	المصايد والمحيطات بكندا - سلالات السالمون، المواطن وتربيه الحيوانات والنباتات المائية الفصل الخامس CESD	2004	كندا
http://www.environmental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewContainer2/nleng00ar_sm_deepwestscheldt.pdf/\$file/nleng00ar_sm_deepwestscheldt.pdf	تعزيز قناعة Scheldt الغربية	1999	هولندا
	مراجعة استخدام حصة الموارد المائية البيولوجية في المنطقة الاقتصادية لروسيا الاتحادية	2002	روسيا الاتحادية/ روسيا
http://www.environmental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewContainer2/ukeng03ar_sm_azovblacksea.pdf/\$file/ukeng03ar_sm_azovblacksea.pdf	مراجعة استخدام أموال الميزانية المخصصة لبرنامج الدولة لحماية وإحياء بيئية بحر ازوف والبحر الأسود خلال 2001-2002	2003	أوكرانيا
الموارد الوراثية			
	الإجراءات الحكومية لحماية التنوع البيولوجي	2005	البرازيل
http://www.oag-bvg.gc.ca/domino/reports.nsf/html/c006ce.html/\$file/c006ce.pdf	العمل سويا في الحكومة الفيدرالية (بروتوكول السلامة البيئية وإستراتيجية التكنولوجيا البيولوجية الفصل 6 CESD - 6	2000	كندا
http://www.oag-bvg.gc.ca/domino/reports.nsf/html/20040304ce.html/\$file/20040304ce.pdf	الوكالة الكندية للتفتيش على الغذاء - تنظيم النباتات بسمات جديدة الفصل 4 مارس OAG	2004	كندا
	مراجعة المكتب الوطني للموارد الجينية للنباتات.	-2002 2003	الهند
http://www.oag.govt.nz/2002/biosecurity/	وزارة الزراعة والغابات: إدارة مخاطر الحماية البيولوجية / إدارة مخاطر السلامة البيولوجية. دراسات حالة.	2002	نيوزيلندا
http://www.oag.govt.nz/2006/maf/	وزارة الزراعة والغابات: إدارة مخاطر الحماية البيولوجية الملازمة للحاويات البحرية التي تتعرض لمخاطر كبيرة.	2006	نيوزيلندا
موارد الغابات			
http://www.rekenkamer.nl/cgi-bin/as.cgi/0282000/c/start/file=/9282400/module_sf/g02lrziy	إشراف وزارة الغابات التابعة للدولة.	2000	هولندا

	مراجعة كفاءة إدارة موارد الغابات في منطقة كارباشين بأوكرانيا	2004	أوكرانيا
الاتجاه السائد للتنوع البيئي داخل القطاعات الاقتصادية والتخطيط التنموي			
	تأثير الزراعة على البيئة - تدمير الغابات.	2004	البرازيل
	تأثير الطرق السريعة على البيئة	2003	البرازيل
	تطبيق مبدأ التعويض البيئي.	2006	هولندا
http://www.gao.gov/new.items/d05906.pdf	طاقة الرياح: التأثير على الحياة البرية والمسؤوليات الحكومية لتقدير تنمية وحماية الحياة البرية.	2005	الولايات المتحدة

ARCHIVE

ملحق رقم 4 : اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD): موضوعات مختارة
فيما يلي بعض المواد الهامة لاتفاقية التنوع البيولوجي والتي تم الإشارة إليهم في الوثيقة .
يمكن الحصول على النص الكامل لاتفاقية التنوع البيولوجي في الرابط الإلكتروني الآتي:

<http://www.biodiv.org/doc/legal/cbd-un-en.pdf>

المادة رقم 1: الأهداف

تهدف هذه الاتفاقية إلى (يجب ربط الأهداف بالنصوص المرتبطة بها) المحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته، والمشاركة العادلة والمساوية للمزايا الناجمة عن الاستفادة من الموارد الجينية وتتضمن الوصول الملائم للموارد الجينية، والنقل المناسب للتكنولوجيات المناسبة مع الأخذ في الاعتبار كل الحقوق على هذه الموارد وعلى التكنولوجيا والتمويل المناسب.

المادة رقم 3 : المبدأ

تتمتع الدول، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بالحق السيادي في استغلال مواردها تبعاً لسياساتها البيئية والمسؤولية لضمان عدم تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق اختصاصها أو رقابتها في تدمير بيئات الدول الأخرى أو المناطق الواقعة خارج حدود السلطة القضائية الوطنية.

المادة رقم 8 : الحفاظ داخل الموقع

على كل الأطراف المشاركة ، في أسرع وقت ممكن وبالشكل المناسب، أن تقوم بالاتي:

(أ) إنشاء نظام للمناطق محمية أو المناطق التي تحتاج إلى اتخاذ مقاييس محددة لحفظ على التنوع البيولوجي.

(ب) وضع خطوط إرشادية عند اللزوم لاختيار وإنشاء وإدارة المناطق محمية أو المناطق التي تحتاج إلى اتخاذ مقاييس محددة لحفظ على التنوع البيولوجي.

(ج) تنظيم أو إدارة موارد بيولوجية هامة لحفظ على التنوع البيولوجي سواء داخل المناطق محمية أو خارجها، مع الأخذ في الاعتبار ضمان الحفاظ عليهم والاستخدام المستدام لهم.

(د) تشجيع حماية النظم البيئية والمواطن الطبيعية والحفاظ على أنواع المجموعات الحية في المناطق الطبيعية المحيطة.

(هـ) تشجيع التنمية البيئية السليمة المستدامة في المناطق المجاورة للمناطق محمية مع مراعاة زيادة الحماية لهذه المناطق.

(و) إصلاح واستعادة نظم البيئة المتدهورة وتشجيع استعادة الأنواع المعرضة للتهديد ويكون ذلك من خلال وضع وتنفيذ الخطط أو الاستراتيجيات الإدارية الأخرى.

(ز) إنشاء أو الحفاظ على وسائل لتنظيم أو إدارة أو مراقبة المخاطر المرتبطة باستخدام وإطلاق الكائنات الحية المعدلة الناتجة عن التنوع البيولوجي والتي يحتمل إن يكون لها تأثير بيئي معاكس مؤثر على المحافظة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي مع الأخذ أيضاً في الاعتبار المخاطر على صحة الإنسان.

(ح) منع إدخال أو مراقبة أو القضاء على الأنواع الغريبة التي تهدد النظم البيئية والمواطن والأنواع الأصلية .

(ط) السعي لتوفير الشروط المطلوبة للتوفيق بين الاستخدامات الحالية والمحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته.

(ى) الخضوع لتشريعها الوطني واحترام والحفاظ على المعرفة والابتكارات والممارسات الخاصة بالمجتمعات الأهلية والمحلية المتضمنة لأساليب الحياة التقليدية المناسبة المرتبطة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له، بالإضافة إلى تعزيز تطبيقاتهم عن طريق إقرار وإشراك أصحاب تلك المعرفة والابتكارات والممارسات، وتشجيع المشاركة المتساوية للمزايا الناجمة عن استخدام تلك المعرفة والابتكارات والممارسات.

- (ك) ضرورة وضع أو المحافظة على التشريع و/أو النصوص التنظيمية الأخرى لحماية الأنواع والكائنات المهددة.
- (ل) عند تحديد اثر عكسي هام على التنوع البيولوجي طبقاً للمادة رقم 7 ، يجب تنظيم وإدارة العمليات المتعلقة به وفقاً من الأنشطة.
- (م) التعاون في توفير الدعم المالي والدعم الآخر لعملية الحفاظ داخل الموقع المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ل) المذكورة أعلاه، خاصة في الدول النامية.

المادة رقم 12 : البحث والتدريب

- على الأطراف المشاركة ، أخذها في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالدول النامية، القيام بالاتي:
- (أ) وضع وحفظ برامج للتعليم العلمي والفنى والتدريب على قياسات تحديد والحفاظ على والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي ومكوناته على أن تقوم بتوفير الدعم لهذا التعليم والتدريب بما يتماشى مع متطلبات الدول النامية.
- (ب) تحسين وتشجيع البحث الذي يسهم في الحفاظ على والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي خاصة في الدول النامية طبقاً لقرارات مؤتمر الأطراف المشاركة مع الأخذ في الاعتبار بتصنيفات الجهة الفرعية حول الإرشاد العلمي والفنى والتكنولوجي.
- (ج) الالتمام بنصوص المواد رقم 16 ، 18 ، 20 التي تنص على التطوير والتعاون في استخدام التقدم العلمي في أبحاث التنوع البيولوجي لوضع طرق متقدمة للحفاظ على والاستخدام المستدام لموارد التنوع البيولوجي.

المادة رقم 13 : التربية والتعليم والوعي العام

- سوف تقوم الأطراف المشاركة بما يأتى:
- (أ) تحفيز وتشجيع إدراك أهمية المحافظة على التنوع البيولوجي والمعايير المطلوبة للحفاظ عليه وكذلك الانشار من خلال وسائل الإعلام وتضمين هذه الموضوعات في برامج التربية والتعليم.
- (ب) التعاون بطريقة ملائمة مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى في تطوير البرامج التعليمية والوعي العام مع الأخذ في الاعتبار بحماية والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي.

المادة رقم 14 : تقييم التأثير وخفض التأثيرات العكسية

- على كل طرف من الأطراف المشاركة ، كلما أمكن ذلك وفي حدود إمكاناته القيام بالتالي:
- (أ) إدخال إجراءات المناسبة التي تقييم التأثير البيئي للمشروعات المقترحة والتي من المحتمل أن يكون له تأثيرات عكسية على التنوع البيولوجي مع مراعاة تجنب أو خفض هذه التأثيرات، كلما أمكن ذلك و السماح بالمشاركة العامة في مثل هذه الإجراءات.
- (ب) إدخال الترتيبات اللازمة لضمان مراعاة العواقب البيئية لهذه البرامج والسياسات التي من المحتمل أن يكون لها تأثير عكسي على التنوع البيولوجي.
- (ج) تشجيع أسس التبادل للخبراء والإخطارات وتبادل المعلومات والاستشارات في مجال الأنشطة طبقاً لنطاق الصلاحية والرقابة الخاصة بهم والتي من المحتمل أن تؤثر بشكل غير عكسي على التنوع البيولوجي للدول الأخرى أو المناطق خارج الاختصاص الوطني عن طريق تشجيع الترتيبات الثانية والإقليمية والمتحدة الأطراف حسبما يكون ذلك ملائماً.
- (د) في حالة حدوث ضرر أو خطر داهم ، يدخل في نطاق الصلاحية أو الرقابة، للتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة تحت سلطة ولايات أخرى أو دول أخرى يجب الإبلاغ فوراً الدول المحتملة لمثل هذا الخطر أو الضرر وكذلك البدء في اتخاذ إجراء لمنع أو خفض مثل هذا الخطر أو الضرر.

(ه) تطوير الترتيبات القومية والاستجابات الطارئة للأنشطة أو الأحداث والتي قد تكون بسبب طبيعي أو غير ذلك، والتي قد تمثل ضرر وخطر داهم للتنوع البيولوجي، وتشجيع التعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية إن أمكن، ووضع خطط طوارئ مشتركة بين الدول وهيئات التكامل الاقتصادي المختلفة.

(و) يقوم مؤتمر الأطراف المشاركة على أساس ما تم تنفيذه من دراسات - بفحص قضية المسئولية والإصلاحات - والتي تتضمن عملية الإحياء والتتجديد والتعويض عن الأضرار، بالنسبة للتنوع البيولوجي، باستثناء أن يكون هذا الالتزام شأن داخلي فقط.

المادة رقم 15: الوصول إلى الموارد الجينية

- 1 إدراك الحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية وسلطة تحديد الوصول إلى الموارد الجينية خاضعة للحكومات الوطنية وتشريعاتها الوطنية.
- 2 يسعى كل من الأطراف المشاركة إلى إيجاد ظروف لتسهيل الوصول إلى الموارد الجينية لاستخدامات السليمة بيئياً بواسطة الأطراف المشاركة الأخرى وعدم فرض قيود تتعارض مع أهداف هذه الاتفاقية لأغراض هذه الاتفاقية تم إمداد الموارد الجينية بواسطة طرف من الأطراف المشاركة ، كما تم ذكره في هذه المادة.
- 3 المادتان 16 و 19 هما فقط اللتان تم إعدادهم بواسطة أطراف مشاركة والتي هي دول المنشأ لهذه الموارد أو عن طريق الأطراف الذين حصلوا على المواد الجينية وفقاً لهذه الاتفاقية .
- 4 يجب أن يتم الوصول كلما أمكن ذلك وفقاً للموافقة المتبادلة كما يخضع لنصوص هذه المادة .
- 5 الوصول للموارد الجينية تخضع للموافقة المسبقة للأطراف المشاركة المقدمة لمثل هذه الموارد ، إلا إذا تم تحديد طريقة أخرى بواسطة تلك الأطراف .
- 6 يسعى كل طرف من الأطراف المشاركة لتطوير وتنفيذ الأبحاث العلمية المعتمدة على الموارد الجينية المقدمة بواسطة الأطراف المشاركة الأخرى مع المشاركة الكاملة كلما أمكن ذلك لتلك الأطراف المشاركة .
- 7 يتخذ كل طرف من الأطراف المشاركة إجراءات تشريعية وإدارية أو سياسات مناسبة تتفق مع المادتين 16 و 19 عند الضرورة من خلال الآليات المالية المنصوص عليها من خلال المادتين 20، 21 بهدف المشاركة بطريقة عادلة و متساوية لنتائج البحث والتطوير والفوائد الناجمة عن الاستخدام التجاري والاستخدامات الأخرى للموارد الجينية مع الأطراف المشاركة الذين يقدمون مثل هذه الموارد . مثل هذه المساهمة مشروطة بالموافقة المتبادلة .

المادة رقم 16: الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها

- 1 كل طرف من الأطراف المشاركة يدرك أن التكنولوجيا تشمل التكنولوجيا البيولوجية وأن الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها بين الأطراف المشاركة يعتبر من العناصر الهامة لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية ، يجب أن يتلزم بالخضوع لأحكام هذه المادة لمنح و/ أو تيسير الوصول إلى ونقل التكنولوجيا للأطراف المشاركة الأخرى و المتعلقة بالحفظ على والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي أو استخدام الموارد الجينية بشكل لا يسبب أضرار خطيرة للبيئة .
- 2 إن الوصول إلى ونقل التكنولوجيا المشار إليها في الفقرة السابقة (1) للدول النامية يجب أن يمنح/أو يبسر وفقاً لشروط عادلة و ملائمة و التي تشمل شروط امتيازه و تفضيلية متفق عليها من الجانبين ، وفقاً للآليات المالية الموضوعة طبقاً للمواد رقم 20 و 21 كلما أمكن ذلك . في حالة التكنولوجيا الخاضعة لبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الأخرى يجب أن يتم مثل هذا الوصول والنقل بشكل يتوافق مع الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية وسيكون تطبيق هذه الفقرة متوافقاً مع الفقرات 3، 4، 5 المذكورين أدناه.
- 3 يتخذ كل طرف من الأطراف المشاركة إجراءات تشريعية وإدارية أو سياسية ملائمة بهدف تزويد الأطراف المشاركة - وخاصة الدول النامية التي تقدم موارد جينية - بحق الاطلاع على التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا التي تستفيد من هذه الموارد وذلك بناءً على اتفاق متبدال ويتضمن ذلك التكنولوجيا التي تتمتع بحماية براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الأخرى في حالة الضرورة من خلال تطبيق أحكام المادتين 20، 21 وطبقاً للقانون الدولي بما يتوافق مع الفقرتين 4، 5 المذكورتان أدناه.
- 4 يتخذ كل طرف من الأطراف المشاركة إجراءات تشريعية وإدارية أو سياسية ملائمة بهدف تسهيل دخول القطاع الخاص إلى التطوير ونقل التكنولوجيا المشار إليها في الفقرة رقم (1) عالية لصالح كل من الجهات الحكومية والقطاع الخاص بالدول النامية وفي هذا الشأن سيلتزم كل طرف بالالتزامات التي تتضمنها الفقرات 1، 2، 3 عليه.
- 5 تتعاون الأطراف المشاركة - التي تقر ببراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الأخرى، والتي قد تؤثر على تنفيذ هذه الاتفاقية - في هذا الشأن طبقاً للتشريعات الوطنية والقانون الدولي لتأكيد أن هذه الحقوق تدعم أهدافها الرئيسية ولا تتعارض معها.

المادة رقم 19 : التعامل في التكنولوجيا البيولوجية وتوزيع مزاياها

- 1 يتخذ كل طرف من الأطراف المتعاقدة إجراءات تشريعية وإدارية أو سياسية ملائمة لتحقيق المشاركة الفعالة في أنشطة بحوث التكنولوجيا البيولوجية من قبل الأطراف المشاركة وخاصة الدول النامية التي تقدم الموارد الجينية لهذه البحوث وحيثما يكون مجدياً للأطراف المشاركة .
- 2 يتخذ كل طرف من الأطراف المشاركة جميع الإجراءات العملية لترويج وتحسين أولوية الوصول على أساس عادلة ومتقاربة بين الأطراف المشاركة وخاصة في الدول النامية للوصول للنتائج والمنافع الناجمة عن التكنولوجيا البيولوجية القائمة على الموارد الجينية المقدمة من هذه الأطراف المشاركة وبناء على شروط يتم الاتفاق عليها بشكل متبدال .
- 3 تراعى الأطراف المشاركة الحاجة إلى وضع بروتوكول يحدد الإجراءات الصحيحة يتضمن تقديم اتفاقية مبنية على معلومات سلémة في مجال النقل الآمن والتعامل مع واستخدام أي كائن حي معدل جينيا ناتج عن التكنولوجيا البيولوجية و التي قد يكون لها تأثير عكسي على حماية التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له.
- 4 يقوم كل طرف من الأطراف المشاركة - بطريقة مباشرة أو بإلزام أي شخص طبيعي أو اعتباري تحت سلطته معنى بالكائنات المشار إليها في الفقرة (3) عليه - بتقديم أي معلومات متاحة عن

استخدام وإجراءات السلامة الملزمة بها الطرف المشارك عند التعامل مع هذه الكائنات وكذلك أي معلومات متاحة عن التأثير العكسي الممكن للكائنات المحددة التي تثير اهتمام الطرف المشارك الذي ستقدم له هذه الكائنات.

المادة رقم 26: التقارير

يقدم كل طرف من الأطراف المشاركة - على قدرات مختلفة يحددها مؤتمر الأطراف - تقارير عن الإجراءات التي تم اتخاذها لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الرئيسية لهذه الاتفاقية على أن تقدم للمؤتمر.

الملحق رقم 5- مسرد

- اتفاقية التنوع البيولوجي (1992) (<http://www.biodiv.org>)
اجتماع ما بين الحكومات حول تغير المناخ – IPCC 2007 : تغير المناخ 2007: أساس العلم المادي ، ملخص لواضعي السياسات . مساهمة مجموعة العمل الأولي في التقرير، التقييم الرابع الصادر عن اجتماع ما بين الحكومات حول تغير المناخ ، 18 صفحة.
(<http://www.ipcc.ch/SPM2feb07.pdf>)
- مجموعة عمل الانتساى لمراجعة البيئة (2004): نتائج المسح الرابع لمراجعة البيئة (2003).
([\\$file/fourth_survey_environmental_auditing.pdf](http://www.environmental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewContainerPub/fourth_survey_environmental_auditing.pdf)),
تقييم النظام البيئي للألفية (2005) : النظم البيئية وسلامة البشر: مطبعة جزيرة سينثرز ، واشنطن العاصمة، 137 صفحة. (<http://www.maweb.org/documents/document.356.aspx.pdf>)
تقييم النظام البيئي للألفية (2005) : النظم البيئية وسلامة البشر: التنوع البيولوجي- تأليف معهد الموارد العالمية ، واشنطن العاصمة، 86 صفحة.
(<http://www.maweb.org/documents/document.354.aspx.pdf>)
تقييم النظام البيئي للألفية (2005) : النظم البيئية وسلامة البشر: الأراضي الرطبة والمياه - تأليف معهد الموارد العالمية ، واشنطن العاصمة، 68 صفحة.
(<http://www.maweb.org/documents/document.358.aspx.pdf>)
تقييم النظام البيئي للألفية (2005) : النظم البيئية وسلامة البشر: التصحر - تأليف معهد الموارد العالمية ، واشنطن العاصمة، 26 صفحة. (<http://www.maweb.org/documents/document.355.aspx.pdf>)
تقييم النظام البيئي للألفية (2005) : النظم البيئية وسلامة البشر: المجلد الأول – الأوضاع والاتجاهات الحالية : نتائج الأوضاع واتجاهات مجموعة العمل - تأليف رشيد حسان ، روبرت سكولز ، نفيل اش – مطبعة الجزيرة ، واشنطن العاصمة، 917 صفحة.
(<http://www.maweb.org/en/Condition.aspx>)
أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي (2002) : مبادئ إرشادية لمنع وإدخال وتخفيف تأثير الأنواع الغريبة التي تهدد النظم البيئية ، المواطن أو الأنواع .
(<http://www.biodiv.org/programmes/cross-cutting/alien/decision-v8.shtml?dec=VI/23&menu=cross-cutting&filter=alien>),
أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي العالمي ، مونتريال ، 81 ، 7 صفحات . (<http://www.biodiv.org/gbo2/default.shtml>).
أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (2003) للسلامة البيولوجية والبيئة : مقدمة لبروتوكول كارتكاجا للسلامة البيولوجية ، 20 صفحة .
(<http://www.biodiv.org/doc/press/presskits/bs/cpbs-unep-cbd-en.pdf>)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2002) : نظرة ثالثة على التنوع البيولوجي العالمي ، 416 صفحة .
(<http://www.unep.org/Geo/geo3/>)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2003) : السياحة والتنوع البيولوجي : وضع خطط للسياحة العالمية .
(<http://www.unep.org/pdf/Tourism-and-biodiversity.pdf>)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2004) : تقرير المناطق المحمية والتنوع البيولوجي – نظرة شاملة للقضايا الرئيسية . (<http://quin..unep-wcmc.org/resoources/publications/pa-biodiv/>).
برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2006) : نظرة شاملة على البيئة العالمية كتاب العام 2006 ، 100 صفحة .
(<http://www.unep.org/geo/yearbook/yb2006/>).

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية الحفاظ على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية (2006):
الأنواع المهاجرة وتغيير المناخ : تأثيرات تغير البيئة على الحيوانات البرية . بون ، ألمانيا ، 68 صفحة . (http://www.cms.int/publications/pdf/CMS_CimateChange.pdf) .
- اتحاد الحماية العالمي (IUCN) (2000) : إرشادات لمنع فقدان التنوع البيولوجي بسبب الأنواع
الدخيلة الغريبة . (<http://www.iucn.org/themes/ssc/publications/policy/invasivesEng.htm>) .

ARCHIVED

ملحق رقم 6 : الكلمات المركبة والاختصارات

اتفاقية التنوع البيولوجي.	CBD
اتفاقية التجارة الدولية في أنواع النباتات والحيوانات البرية المعرضة للخطر.	CITES
اتفاقية الحفاظ على الأنواع المهاجرة من الحيوانات والنباتات البرية.	CMS
المراجعة البيئية.	EA
التكامل البيئي.	EI
تقييم التأثير البيئي.	EIA
منظمة بيئية غير حكومية.	ENGO
مكتب المراجع العام – الولايات المتحدة.	GAO
تسهيلات البيئة العالمية.	GEF
كائنات معدلة جينياً (انظر أيضاً كائنات حية معدلة).	GMO
المناطق لطوير الهمامة.	IBA
المعهد البرازيلي للبيئة والموارد الطبيعية المتعددة – البرازيل.	IBAMA
الاتفاقية الدولية للبيئة.	IEA
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة.	INTOSAI
الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية (يسمى أيضاً اتحاد الحفاظ الدولي).	IUCN
كائنات حية معدلة.	LMO
موضوعات قابلة للبحث.	LOE
هدف الألفية للتنمية.	MDG
وزارة البيئة.	ME
تقييم النظام البيئي للألفية.	MA
وزارة البيئة – البرازيل.	MMA
إستراتيجية وخطة عمل الوطنية للتنوع البيولوجي (منصوص عليها في اتفاقية التنوع البيولوجي).	NBSAP
منظمة غير حكومية.	NGO
الجهاز الأعلى للرقابة.	SAI
أمانة البيئة – باراجواي.	SEAM
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.	UNCCD
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.	UNESCO
اتفاقية التراث العالمي.	WHD
مجموعة عمل مراجعة البيئة.	WGEA
القمة العالمية للتنمية المستدامة.	WSSD

ARCHIVED

ملحق 7 : مسرد المصطلحات

هدف المراجعة:

بيان محدد لما تهدف المراجعة إلى انجازه و/أو التساؤل الذي ستجيب عليه المراجعة. وقد تتضمن مراجعة النتائج المالية والدورية ومراجعة تقويم الأداء.

نطاق المراجعة:
هو إطار وحدود و موضوعات المراجعة.

معايير المراجعة:
هي المؤشرات التي عن طريقها يمكن تقييم الموضوعات.

التنوع البيولوجي :

التنوع بين كافة أنواع الكائنات الحية: البرية والبحرية والمائية، والأنظمة البيئية المركبة التي تعد جزء منها ؛ وهذا يتضمن التنوع داخل نفس النوع وبين الأنواع المختلفة والأنظمة البيئية ويشمل هذا التعريف النباتات والحيوانات والإنسان والكائنات الحية الدقيقة، والجينات الخاصة بها وأنظمة البيئة التي تقطنها.

النقط الساخنة للتنوع البيولوجي:

هي الأماكن الغنية بالأنواع خصوصاً بالأنواع النادرة والمهددة أو الأنواع المستوطنة التي تواجه مخاطر والتي فقدت موطنها أو مزيج مما سبق ذكره .

الكائنات الحية في إقليم:

هي الكائنات الحية في إقليم ما، إجمالاً النباتات والكائنات الدقيقة وحيوانات منطقة أو إقليم محدد.

مراجعة الالتزام :

فيما يتعلق بالقضايا البيئية والتي تتصل باتخاذ السلامنة التي تتولاها الأنشطة الحكومية وفقاً للقوانين والمعايير والسياسات البيئية على المستويين المحلي والدولي (حيث يكون ذلك مناسباً) انظر أيضاً المراجعة النظامية.

اتفاقية التنوع البيولوجي:

تم توقيعها أثناء قمة الأرض عام 1992 وتم التصديق عليها من قبل 188 دولة ابتداء من عام 2006 وتلزم هذه الاتفاقية الدول بحماية أنواع النبات والحيوان من خلال إنشاء محميات وطرق أخرى. يتم أيضاً حماية الأنواع المعرضة للخطر عبر CITES وهي اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المعرضة للخطر التي وقعت عام 1973.

المراجعة المشتركة :

هي أي شكل من أشكال التعاون بين المراجعة المشتركة والمراجعة المتزامنة ، ويمكن أن تكون هذه المراجعة أما مراجعة مشتركة بتقارير منفصلة أو مراجعة متزامنة بتقرير مراجعة دولي واحد بالإضافة لتقارير محلية منفصلة.

المراجعة المتزامنة:

هي مراجعة يتولاها اثنان أو أكثر من الأجهزة العليا للرقابة معا في وقت واحد ، ولكن عن طريق فريق مراجعة مستقل من قبل كل جهاز أعلى للرقابة مقدما تقريره للسلطة التشريعية أو للحكومة التي يتبعها كل جهاز على أن يشمل التقرير الملاحظات و/أو النتائج المتعلقة بدولته.

التصريح:

هو تجرد أو بوار التربة بسبب التأكل في المناطق القاحلة أو الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة التي تسببت فيها عوامل مثل التغيرات المناخية والأنشطة البشرية.

قمة الأرض:

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية (UNCED) في ريو دي جانيرو عام 1992. وكان هذا المؤتمر بمثابة حدث هام رئيسي في الجهد العالمي المبذول للتعامل مع المشاكل البيئية العالمية: وقد صدق عدد 105 دولة على بيان "ريو".

النظام البيئي:

هو مركب فعال من النبات والحيوان وتجمعات الكائنات الحية الدقيقة وتفاعلاتها مع البيئة غير الحية كوحدة عمل.

التكامل البيئي:

هو قدرة النظام البيئي على العمل بصورة صحية والاستمرار في توفير المنتجات والخدمات الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي .

النوع المستوطن:

هو النوع أو وحدة تصنيفية عليها تتوارد فقط في منطقة محددة.

المراجعة البيئية:

هي مراجعة الجهاز الأعلى للرقابة لموضوع بيئي، على سبيل المثال السياسات والبرامج البيئية، والجوانب البيئية لسياسات حكومة أخرى أو المال العام المتعلق بالإجراءات البيئية ويمكن للمراجعة البيئية أن تضم كافة أنواع المراجعة: مثل المراجعة المالية ومراجعة المطابقة ومراجعة الأداء.

التخصيب:

هو زيادة الإضافات المغذية للمياه العذبة أو النظم البحرية التي تؤدي إلى الزيادة في نمو النبات وعادة إلى تغيرات غير مرغوب فيها في شكل ووظيفة النظام البيئي. إن التخصيب هو عادة نتيجة لتحميل المغذيات .

الحفظ خارج الموطن :

الحفظ على مكونات التنوع البيولوجي خارج موطنها الطبيعي، عادة في أماكن مثل حدائق الحيوان والمتحف والحدائق النباتية والأحواض الصناعية للكائنات البحرية وبنوك الجينات.

الانقراض:

هو اختفاء مجموعة من أنواع الكائنات الحية من الوجود في كل المناطق.

الاجتناث :

هو حالة عدم وجود النوع في البلد أو المنطقة المقصودة.

المراجعة المالية :

تسمح مراجعة القوائم المالية للمرجع بإبداء رأيه بشأن ما إذا كانت هذه القوائم قد تم إعدادها – من جميع النواحي ذات الأهمية النسبية. طبقاً للإطار المحدد لإعداد التقارير المالية. انظر أيضاً : المراجعة النظامية.

حيوانات الألعاب الرياضية:

هي الحيوانات البرية والطيور أو الأسماك التي تم اصطيادها سواء للطعام أو للرياضة.

الصفات الوراثية:

الクロموسومات والجينات والحمض النووي (دى – ان – ايه) التي تحدد سمات كل فرد أو النوع وتستخدم أيضاً للإشارة إلى الدراسة العلمية لمجموع الصفات الموروثة.

الموطن:

هو البيئة التي يعيش فيها الحيوان أو النبات والتي تعرف عامة في اللغة بمعالم الحياة النباتية والطبيعية.

الحفظ داخل الموطن :

هو الحفاظ على النظام البيئي والموطن الطبيعية وإحياء واستعادة الأنواع المأهولة القابلة للحياة داخل محيطها الطبيعي وفي حالة الأنواع المتطرفة أو التي تحت العناية في البيئة المحيطة حيث تطورت خصائصها المميزة.

الأنواع الداخلية:

هي الكائنات الحية التي تدخل في النظام البيئي حيث لم يكن تواجدها طبيعياً فيه – وذلك من خلال نشاطات بشرية متعمدة أو غير متعمدة. وهي بذلك تشكل تهديداً لأنواع الأصلية ، وتعرف الأنواع الداخلية أيضاً بأنواع الغريبة أو المجلوبة .

الاتحاد الدولي للحفظ على الطبيعة والموارد الطبيعية IOC:

انظر (الاتحاد الحفاظ على العالم).

المراجعة المشتركة:

هي مراجعة تنفذ عن طريق فريق مراجعة مكون من مراجعين من جهازين أعلى للرقابة أو أكثر حيث يقوموا بإعداد تقرير مراجعة واحد وذلك لنشره في جميع الدول المشتركة.

بيان بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية:

كل طرف من الأطراف في اتفاقية رامسار ملزتم باختيار موقع واحد على الأقل لأرض رطبة لإدخالها في القائمة طبقاً لمعايير تحديد الأرضي الرطبة ذات الأهمية الدولية والمحددة بموجب الاتفاقية.

كائنات حية معدلة :

هي أي كائنات حية تمتلك توليفة من الجينات الوراثية وذلك باستخدام التكنولوجيا البيولوجية الحديثة.

أهداف الألفية للتنمية :

في سبتمبر 2000 أقرت 191 دولة إعلان الألفية الأمم المتحدة والذي أدى إلى أهداف الألفية للتنمية.

إن أهداف الألفية المحددة من أجل الحد من الفقر، واستدامة الصحة والتعليم والمساواة بين الأجناس والبيئة والوصول للمشاركة العالمية بحلول عام 2015.

الزيادة المفرطة في المغذيات :

تتأتى زيادة المغذيات مثل مركبات النيتروجين والفسفور أساساً من مياه الballو عات المحلية ومخلفات المزارع التي تحتوى على المخرجات وفضلات الحيوانات. وعند دخول تلك المغذيات للبحيرات والأنهار والبيئات البحرية يمكن أن تسبب في التخصيب.

مراجعة الأداء:

هي مراجعة فاعلية وكفاءة الاقتصاد وتستخدم على أساسها الجهة الخاضعة للرقابة ما لديها من موارد في تنفيذ مسؤوليتها.

قائمة رامسار:

نشر قائمة الأرضي الرطبة ذات الأهمية الدولية.

المراجعة النظامية :

هي التأكيد من المسؤولية المالية للجهات الخاضعة للمسألة وذلك يتضمن فحص وتقدير السجلات المالية وإبداء الرأي حول القوائم المالية ، التأكيد من المسؤولية المالية للإدارة الحكومية ككل، مراجعة الأنظمة المالية والمعاملات المالية متضمنة تقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح السارية، مراجعة الرقابة الداخلية ووظائفها، مراجعة نزاهة وملائمة القرارات الإدارية التي اتخذتها الجهة الخاضعة للمراجعة، وإعداد تقرير عن أي موضوعات ناتجة عن / أو متعلقة بالمراجعة التي يرى الجهاز الأعلى للرقابة ضرورة الإفصاح عنها.

المرونة :

هي قدرة النظام البيئي للعودة للمرحلة الأصلية بعد أي تعديل أو اضطراب.

تنوع الأنواع :

هو التطوير الإنمائي لأنواع جديدة، كانت عادة فصيلة واحدة ثم انقسمت لفصيلتين مختلفتين غير قادرتين على التهجين.

الأنواع :

هي مجموعة من الكائنات لها القدرة على التهجين بشكل داخلي ولكن ليس بين أعضاء من أنواع أخرى.

التنمية المستدامة:

هي التنمية التي تلبى الاحتياجات الحالية دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة بشأن تلبية احتياجاتها.

الاستخدام المستدام:

هو استخدام العناصر البيولوجية المختلفة بطريقة وبنسبة لا تؤدي على المدى البعيد لتدهور التنوع البيولوجي وبذلك يحافظ على قدراتها الكامنة لتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

الأراضي الرطبة:

هي مساحات تكون المياه فيها هي العامل الرئيسي المتحكم في البيئة وحياة النبات والحيوان وتوجد هذه الأرضي حيث يكون مستوى الماء عند/أو بالقرب من سطح الأرض، أو حيث تكون الأرض مغطاة بمياه ضحلة.
مع ملاحظة اتفاقية (رامسار) للأراضي الرطبة، انظر نبذة اتفاقية (رامسار) تحت بند 3-3 في هذه الورقة.

اتحاد الحفاظ على العالم:

بعد اتحاد الحفاظ على العالم أوسع شبكة للحفاظ على العالم حيث يضم الاتحاد معاً 82 دولة و 111 وكالة حكومية وأكثر من 800 منظمة غير حكومية و حوالي 10.000 عالم و خبير من 181 دولة في شراكة عالمية متميزة. وتتلخص مهمة الاتحاد في التأثير و تشجيع و تدعيم المجتمعات في كل أنحاء العالم لحماية تكامل و تنوع الطبيعة للتأكد من أن أي استخدام للموارد الطبيعية سيكون عادلاً و مستداماً من الناحية البيئية و ينشر كذلك الاتحاد (قائمة حمراء) لأنواع المهددة بالانقراض على مستوى العالم.

قائمة التراث العالمي:

هي قائمة للمواقع المختارة من مركز التراث العالمي احدى فروع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) و تمثل هذه القائمة جزء من التراث الثقافي والطبيعي التي تعتبرها لجنة التراث العالمي ذات قيمة عالمية مميزة.

ARCHIVED